الجمهورية العربية المتحدة

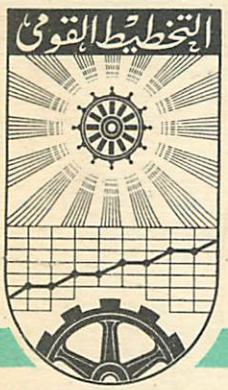

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (٥٨٠)

اقتصاديات الاشتراكية

الجزء الرابع

دكتور خليل حسن خليل

يونيو ١٩٦٥

الآراء التى وردت فى هذه المذكرة
تمثل رأى الكاتب ولا تمثل رأى المعهد ذاتـــه

محتويات الدراسة

	صفحة
معنى التخطيط الاقتصادى	١
التخطيط فى الرأسمالية :	٣
خصائص العملية الاقتصادية فى الرأسمالية	٣
صور التخطيط فى الرأسمالية وملامحه	٥
التخطيط من اجل التنمية	١٠
التخطيط الاشتراكى	١٤
بعض خصائص الاقتصاد الاشتراكى	١٤
خصائص التخطيط فى الاشتراكية	١٧
اهداف التخطيط الاشتراكى	٢٦
بعض الفروق بين الاقتصاد المخطط وغير المخطط	٢٨
المركزية واللامركزية فى التخطيط	٣٩
فكرة اللامركزية	٤٠
ملاحظات حول نظام الاختيار اللامركزى	٤٤
بعض ملامح التخطيط المركزى	٥٢
عملية التخطيط	٥٦
تنظيم جهاز التخطيط	٥٦
اعداد الخطة	٦١
الخطة بعيدة المدى	٦٢
الخطة الطويلة	٦٢
الخطة القصيرة	٦٣
اساليب التخطيط الاقتصادى	٧٠
طريقة التخطيط الامثل	٧٠
اسلوب الاهداف المحددة	٧٢
نظام الاهداف والارقام الموجهة	٧٣

تمهيد :

آثرت أن اطلق على هذه الدراسة " مقدمة الى التخطيط الاقتصادى " ذلك ان دراسة شاملة للتخطيط الاقتصادى ومشكلاته النظرية والتطبيقية ، تعتبر عملا كبيرا ، لا يستطيع كتاب واحد ، أو بحث واحد ان يلم باطرافه جميعا ، والتسمية كذلك تتسق مع مجال الدراسة التى نحن بصددها ، وهى التعرف على الخطوط العريضة للاقتصاديات الاشتراكية . وقد اردت كذلك أن اجعل هذه المقدمة تهتم بالقاء ضوء على فكرة التخطيط الاقتصادى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ذلك ان هناك خلطا فى الكتابات الاقتصادية فى هذا المجال .

هذا بالاضافة الى أن الدراسات التى يقوم بها وينشرها معهد التخطيط القومى فى موضوع التخطيط الاقتصادى قد بلغت من الاتساع والعمق ما يجعل الحديث عن التخطيط الاقتصادى فى مذكرة اخرى من مذكرات المعهد حديثا معادا . لكل أولئك آثرنا أن يكون كلامنا هنا مقدمة للتخطيط فحسب ، وركزنا على ما يتميز به التخطيط فى الاشتراكية وقارنا ـ فى خطوط عامة ـ بينه وبين التخطيط فى الرأسمالية .

وعلى ذلك ، سوف نعرض لمعنى التخطيط الاقتصادى ثم للتخطيط فى الرأسمالية ، وللتخطيط فى الاشتراكية ، ثم للاموكزية والمركزية فى التخطيط فى الاشتراكية . وبعد ذلك ننتقل الى عملية التخطيط الاقتصادى فنتناول موضوعات ثلاثة : تنظيم جهاز التخطيط ، واعداد الخطة ، ثم تنفيذها والرقابة عليها .

معنى التخطيط الاقتصادى

يمكن القول بأن الخطة ، بمعناها العام ، تتكون من مجموع الترتيبات أو الوسائل التى تقرر لتحقيق هدف معين . وبذلك تتحدد فكرة الخطة بعنصرين : هدف او غرض يسعى المرء الى تحقيقه ، ثم تحديد الترتيبات او الوسائل التى يقرر اتخاذها لتحقيق هذا الهدف . فالهدف المحدد والوسائل المحددة التى اختيرت لتحقيق ذلك الهدف هى التى تعتبر جوهر اية خطة .

واذا طبقنا هذا التعريف العام على الخطة الاقتصادية ، فيمكن تعريفها بأنها مجموع الترتيبات أو الوسائل التى تقرر اتخاذها بغرض تحقيق هدف يتعلق بالنشاط الاقتصادى . (١)

---

(١) يعرف البعض التخطيط ، بانه ينطوى على الرقابة الحكومية على الانتاج بصورة أو بأخرى . وبذهب تعريف آخر الى ان التخطيط هو وسيلة للادارة الاقتصادية ، بدلا من أن تكون فى يد اقلية صغيرة من حملة الاسهم ، فان الاشخاص او الهيئات التى تدير الانتاج سوف تتجه نحو سلطة اقتصادية مركزية ، مهمتها (التوجيه فيما يتعلق بالمسائل الهامة فى مجال الانتاج والاسعار . ويقرر تعريف آخر ، بانه الاختيار الواعى المقصود للامور ذات الاولوية من الناحية الاقتصادية من جانب سلطة عامة .

ويعرف آخرون التخطيط الاقتصادى بانه المبادأة والرقابة والتنظيم للنشاط الاقتصادى من جانب الدولة بغرض تحقيق هدف محدد فى مدى فترة زمنية معينة ، ويضيفون ان الهدف الذى يرتبط بالتخطيط فى العادة ، هو بناء التركيب الاشتراكى للدولة . ومن التعريفات المشابهة : تدخل الدولة تدخلا عضويا فى الحياة الاقتصادية ، لا يهدف الى ضمان سير معين للاقتصاد ، وانما الى تحقيق تغيير مستمر فى هيكل الاقتصاد القومى . ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومى من تحقيق اهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور الذى يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تتسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

والتخطيط عند آخرين ، هو وسيلة منظمة ومستمرة لتحقيق غاية ، واذا كان التخطيط قوميا شاملا فانه يتم فيه حصر كافة موارد المجتمع — مادية كانت أم مالية أم بشرية — وتحديد طريقة تعبئتها واستغلالها أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة فى أقصر فترة ممكنة ، وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية ، وبادنى قدر من الضياع فى هذه الموارد .

والمعروف اننا حينما نستخدم تعبير " اقتصادى " فى الدراسات الاقتصادية ، لا نعنى به المعنى الضيق للكلمة ، بل يشمل بطبيعة الحال النشاط الاجتماعى بأسره . أى يضم الخدمات ، سواء أكانت خدمات وثيقة الصلة بالانتاج كالنقل والتجارة مثلا ، أم بعيدة الصلة نسبيا كالخدمات الثقافية وغيرها .

هذا المعنى العام للخطة ، ينطبق على الخطة الشاملة للاقتصاد القومى بأسره ، كما ينطبق كذلك على خطط جزئية مثل خطط الانتاج ، والتوزيع ، والاستثمار وغير ذلك . بل أن هناك خططا قطاعية ، أو تتناول صناعة أو صناعات معينة ، وتوجد خطط كذلك للمشروعات ، وقد تكون هناك خطة خاصة باقليم أو بمنطقة معينة وهكذا .

ولسنا نود أن نغرق فى التعرض لهذه الخطط (١) وتعريفها ، فقد يكون أكثر اتصالها مع لون الدراسة التى نعالجها ، وهى " اقتصاديات الاشتراكية " أن نتعرض لملامح التخطيط الاقتصادى ولخصائصه فى الرأسمالية ، ثم فى الاشتراكية .

---

(١) يقوم صاحب المشروع الخاص فى الاقتصاد الرأسمالى بلون من التخطيط الاقتصادى لمشروعه مقدما ، أى يقدر موارده والطريقة التى سوف يستخدمها فى الحصول على أكبر قدر من الربح الفردى ، فى ظل ظروف السوق ، وتوقعاته بالنسبة للمستقبل .
على أن انعدام الرابطة بين القرارات البالغة الكثرة لاصحاب المشروعات الخاصة فى المنافسة الحرة جعل تنظيم هذا الخضم من القرارات المتعلقة بالانتاج يتم فيما بعد بواسطة قوى السوق ، فهو تنظيم لاحق تلقائى لعملية الانتاج تنعدم معه الرشادة الاقتصادية التى صاحبت الحساب الاقتصادى داخل كل مشروع على حدة . ولما كانت الرأسمالية تتطور الى احتكارات أو منافسة القلة ، فان هذه التنظيمات الاحتكارية سعت الى عمل خطة تحدد أهدافا معينة للصناعة او الصناعات التى تسيطر عليها للعمل على عدم تقلب اثمان منتجاتها ، وتنظيم العمالة ، والتخلص من الضياع او الخسارة التى تنجم عن المنافسة بين الوحدات الانتاجية المختلفة .

التخطيط في الرأسمالية

لا نستطيع في هذه الدراسة أن نتعرض باسهاب للعملية الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، ولا للعلاقات التي يثيرها الانتاج في ذلك النظام ، أو لتوزيع الناتج القومي ، فالوقت المخصص لهذه الدراسة لا يتيح لنا مثل ذلك الاسهاب . ومع ذلك ، فان فهما سليما للتخطيط في كل من النظامين يتطلب الالمام العامة عجلى بالملامح الرئيسية للعملية الاقتصادية في الرأسمالية .

خصائص العملية الاقتصادية في الرأسمالية :

يقوم الاقتصاد الرأسمالي على الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الانتاج ، ويترتب على ذلك ان الفريق المالك - وهو القلة - يستولي على فائض عملية الانتاج الاجتماعي ، الذي أصبح عملية اجتماعية ، بينما تظل وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة . ويحرم من تلك الملكية فريق الكثرة - وهم العمال - الذين لا يملكون الا القدرة على العمل ، التي يبيعونها الملاك وسائل الانتاج ، ويتقاضون نظير ذلك أجرا يكبر أو يصغر حسب قوة المساومة التي يملكها هؤلاء ونقاباتهم ، والتي تكون أضعف من قوة مساومة الرأسماليين الذي يحظون بقوة كبيرة في مجالي الاقتصاد والسياسة .

والهدف من الانتاج في الرأسمالية هو الحصول على أكبر قدر من الربح الفردي للحائزين على وسائل الانتاج ، وبهذا فالربح الاجتماعي لا يدخل في اعتبار المنظمين الرأسماليين ، فقد يحدث وقد لا يحدث ، بل قد يتجه الانتاج الرأسمالي الى انتاج السلع الترفيهية ، التي يطلبها القادرون على الدفع ، ولا توجه الموارد للضروريات اللازمة لعدد كبير من الناس ، ذلك ان الحاجات لا تشبع في النظام الرأسمالي الا للقادرين على الدفع .

بل ان الحصول على أكبر قدر من الربح الفردي يسوء استخدام الموارد الاقتصادية فتتجه نحو انتاج السلع الضارة من الناحية الاجتماعية طالما كان ثمنها مجزيا في السوق . ومثال ذلك انتاج المشروبات الكحولية على حساب المنتجات الضرورية كالسكر مثلا ، حيث يصنع الاثنان من البنجر في بلد كفرنسا مثلا .

ومن المعروف أن النفقة الاجتماعية ، اى التي يتحملها المجتمع قد تتعارض مع النفقة الخاصة التي يتحملها المنظم الخاص ، فقد يحقق هذا الاخير نفقة خاصة منخفضة على

حساب نفقة اجتماعية مرتفعة . (١) وبهذا من الممكن أن تزداد ارباح الرأسمالي وتزداد خسائر المجتمع .

والانتاج الرأسمالي يقوم بطريقة تلقائية على اساس قوى العرض والطلب في السوق . وجهاز الثمن الذي يعمل طبقا لتفاعل تلك القوى هو الذي يرشد المنتج الى انتاج السلع التي ارتفع ثمنها ، والاقلاع عن السلع التي انخفض ثمنها . لكل صاحب مشروع يصدر قراراته المتعلقة بالانتاج حسب الاثمان السائدة والمتوقعة ، وبذلك تكون نتيجة النشاط الاقتصادي حصيلة لقرارات عديدة لوحدات اقتصادية مستقلة عن بعضها بعضا ، بل ومتضاربة ، وتكون النتيجة النهائية تلقائية ، لم يتوقع احد حدوثها ، ولو ان قرارات المنتجين فرادى قد تكون مقصودة مقدما .

ولسنا نبحث في هذا المجال المثالب التي تعيق من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تعطيلا ، الا انه يمكن القول بصفة عامة ، أن هناك ضياعا كبيرا في الموارد الاقتصادية وسوء استخدامها . وهذا يتخذ صورا كثيرة منها : الازمات الدورية التي يصاحبها انكماش كبير يتعطل معه جزء كبير من الموارد البشرية والمادية ، وتاريخ تطور الاقتصاد الرأسمالي حافل بهذه الازمات . ومنها البطالة المزمنة التي تصيب قدرا كبيرا من القوى العاملة وموارد الانتاج ، تلك البطالة المزمنة الناجمة عن عدم كفاية الطلب الفعلي أو قصور الاستهلاك ، وهو الذي يتسبب من انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين ، وكذلك من انخفاض من الطلب على ادوات الانتاج . هذا الى جانب صور البطالة الاخرى الاحتكاكية والفنية وهناك أيضا ، الطاقات العاطلة في ادوات الانتاج ، التي تسمى بظاهرة الطاقة الانتاجية الزائدة ، أي وجود جزء هام من الطاقة الانتاجية دون تشغيل على الرغم من توافر القوة العاملة والمواد الاولية اللازمة لتشغيلها . وتوجد هذه الظاهرة كذلك في حالة التوسع الاقتصادي .

ولسنا في حاجة الى القول بأن تملك وسائل الانتاج تملكا فرديا يسوء معه توزيع الدخل القومي ، فالقلة المالكة تنعم بجزء كبير من ناتج الجماعة ، بينما تحرم منه الكثرة ، ولا تحظى الا باجور زهيدة عن عملها . والمعروف ان الجزء الذي يؤول الى القلة المسيطرة على وسائل الانتاج كبيرا ، ويكبر

---

(١) المثل المألوف في هذا الصدد . مشروع صناعي يقام في منطقة مأهولة بالسكان .. فالضجيج والدخان المنبعث من المصنع يضر بصحة السكان ، ويقلل من انتاجيتهم ، ويزيد من نفقات علاجهم ، ومن ثم يزيد من النفقة الاجتماعية التي لا تدخل في حسبة المنظم الخاص أو في نفقاته .

هذا الجزء اذا ما اخذنا المتوسطات الفردية ، كما يصغر نصيب الفرد من الطبقة العاملة والاحصاءات فى جميع الدول الرأسمالية تعكس هذه الظاهرة .
بعد هذه المجالة عن ملامح الاقتصاد الرأسمالى ننتقل الى مناقشة التخطيط فى هذا النظام .

التخطيط فى ظل الرأسمالية :

ان التخطيط فى الرأسمالية لا يعنى الغاء الخصائص الرئيسية لها ، والتى أشرنا الى بعضها فيما مضى ، كسيادة المشروع الخاص والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وجهاز الاثمان والسوق والمنافسة والربح الفردى كهدف للانتاج .

صور التخطيط فى الرأسمالية وملامحه :

يمكن للتخطيط فى الرأسمالية أن يتخذ الصور والملامح التالية :

١ـ التخطيط الجزئى :

يتخذ التخطيط الاقتصادى فى الرأسمالية صيغا عدة ، فهو فى الغالب تخطيط جزئى وتحاول الدولة فى مثل هذا النوع من التخطيط أن تخطط للقطاعات الهامة من الاقتصاد وحدها كالزراعة والصناعة والاستثمار وغيرها . وقد تخطط اجزاء فقط داخل القطاعات ، فتخطط لمحاصيل معينة مثلا دون ان تعمم ذلك على القطاع الزراعى باسره .

والتخطيط الجزئى هو تخطيط شطرى تستدعيه الحاجة بالنسبة لقطاعات الاقتصاد التى يوجد بها اختلال فى قوى العرض والطلب .

ويقابل التخطيط الجزئى ، التخطيط الشامل الذى يعالج جوانب الاقتصاد القومى ، والذى يرسم بصورة سليمة بحيث يغطى هذه الجوانب جميعا . وبهذا لا يعتبر التخطيط الجزئى تخطيطا بالمعنى الصحيح ، وليست له فعالية بالنسبة للاقتصاد القومى الا اذا ادى الى التخطيط الشامل ، ولا يتفق التخطيط الشامل مع الرأسمالية ، حيث يتعذر قيامه فى هذا النظام . ذلك ان مثل ذلك التخطيط يتطلب سلطة مركزية تتخذ وسائل معينة للوصول الى اهداف محددة ، وهذا يتطلب استجابة مباشرة ، وتنفيذا للاهداف عن طريق الوسائل المرسومة . وطالما بقيت وسائل الانتاج

مملوكة ملكية فردية أو خاصة ، وطالما كان الربح الفردي هو الهدف من الانتاج فليس من السهل نشوء تخطيط شامل توجه به موارد الجماعة نحو تحقيق اهداف معينة .

ومن الامثلة على تمام التخطيط الجزئي في الاقتصاديات الراسمالية ذلك التخطيط الذي قام في المملكة المتحدة في الفترة بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ . وكذلك التخطيط الذي حدث في المانيا في ظل النازيـــة .

واذا تناول التخطيط الاقتصاد القومي في الرأسمالية ، فهو ليس تخطيطا شاملا بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولكنه نوع من التنبؤ بسلوك الاقتصاد القومي في المستقبل ، وهذا ما سنتناوله في الفقرة التاليـــة :

٢ ـ التنبـــؤ :

اصبحت مشروعات التنبؤ تحتل مكانا هاما في معظم الدول الرأسمالية في الفترة المعاصرة ، وكثيرا ما يختلط التنبؤ بالتخطيط الاقتصادي ، وهو الامر الذي يتحتم معه التمييز بينهمـــا . فالتنبؤ لا يوجه نحو العمل الاقتصادي ، ولكنه يتعلق بالتوقعات التي سوف يكون عليها الاقتصاد القومي في تاريخ مقبل . وهو يفترض ان الاقتصاد يتطور تلقائيا وبحرية ، ثم تبذل محاولـــة للتعرف على كيفية تطوره في المستقبل . وهو يهدف الى تبصير الافراد والساسة مقدما بما سيكون عليه الوضع الاقتصادي في فترة زمنية معينة . وقد استخدم لمحاولة التنبؤ بالازمات . (١)

وتسعى دراسات التنبؤ الاقتصادي الى أن تستنتج مقدما الوقائع الاقتصادية في المستقبل ، ولكنها لا تؤثر فيها ، وهذا ما يميزها عن التخطيط . على أن انصار التنبؤ يقررون انه يؤثر فعلى الوقائع ، فيجعل رجال الاعمال يعملون على تجنب الازمات . غير انه من الناحية العملية لا يحدث التنبؤ مثل هذه النتيجة ، فتوقع الازمات لا يعني عدم وقوعها طالما بقي النظام الذي يسببها .

---

(١) يقرر البعض أن فشل محاولات التنبؤ أكبر من نجاحها ، فقد فشل التنبؤ الذي اجري في " هارفارد " عام ١٩٢٩ سنة الازمة الكبرى . والتنبؤ الاقتصادي لا يؤثر في الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن الارصاد الجوية التي تتنبأ بالجو ، ولكن لا يمكنها التأثير فيه . انظر :

C. Bettheim, Studies in the Theory of planning, asia publishing House, London, 1961, PP 3-23 .

على أن هناك علاقة بين التخطيط والتنبؤ ، فكلاهما يتضمن عملية أولية من التوقع أو التنبؤ ، ولكن التخطيط يقيد في الوقت نفسه ، من المجال المفتوح للتنبؤ ، ذلك لان الاخير يتضمن ، كما سبق القول ، أن النشاط الاقتصادي يتطور تلقائيا . يضاف الى ذلك ان التنبؤ يتضمن ان الاقتصاد يتطور طبقا لقوانينه الخاصة بواسطة حتمية داخلية ، بينما التخطيط يتضمن ان الاقتصاد يكف عن أن يكون خاضعا خضوعا مطلقا للقوانين الاقتصادية ، بل يخضع لارادة الرجال التي تستخدم القوانين الاقتصادية لتسهيل الوصول الى الاهداف المرجوة .

٣- التخطيط الوظيفي :

يهدف التخطيط الوظيفي الى تخطيط الاقتصاد وتوجيهه داخل اطار النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم ، أي في ظل الاطار الرأسمالي . ويقابل التخطيط الوظيفي ، التخطيط الهيكلي الذي يرمي الى اقامة نظام جديد ينطوي على تغيرات جذرية بعيدة المدى في تركيب الاقتصاد .

ومن الواضح أن التخطيط في الرأسمالية لا يمكن الا أن يكون وظيفيا . بل نجد أن بعض غلاة المفكرين الرأسماليين امثال "فون ميزس" يذهبون الى أن التخطيط والرأسمالية يتعارضان تماما ، فالتخطيط على النقيض من النشاط الحر ، والمبادأة الفردية ، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، واقتصاديات السوق والاثمان . وعلى الرغم من أن البعض يرى أنه ليس من المستحيل التوفيق بين الرأسمالية والتخطيط ، فان النتائج التي تتحقق من وراء التخطيط الوظيفي في الرأسمالية لا يمكن أن تكون ذات طبيعة فعالة أو دائمة .

على أن التفرقة بين التخطيط الوظيفي والتخطيط الهيكلي تكون واضحة عند الانتقال من نظام اجتماعي واقتصادي معين الى نظام ذي هيكل جديد ، فاذا ما أحدث التخطيط الهيكلي دوره في تغيير صورة المجتمع ، وبدأت هذه الاخيرة ترسخ جذورها وتتضح ملامحها ، ينتقل التخطيط تدريجيا الى أن يكون وظيفيا داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد ، فيطور منه تطويرا متدرجا داخل الاطار الاجتماعي القائم ، اللهم اذا حدثت تغيرات جذرية

جديدة ابعد من التغيرات الهيكلية الاولى (١)

التخطيط التصحيحي : ومن المهام الرئيسية للتخطيط الوظيفي في الاقتصاديات الرأسمالية ، هو محاولة الدولة تصحيح بعض الاتجاهات الضارة في الاقتصاد ، كما يحدث فعلا في بعض الدول الرأسمالية الصناعية في شمال امريكا وغرب أوربا ، عندما يراد تصحيح الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد ، أو بعبارة أخرى ، عندما يراد المحافظة على طريق وسط بين الكساد والتضخم . فاذا اظهرت على الموقف الاقتصادي بوادر الكساد ، فان الحكومة تتدخل ببرنامج من الاشغال العامة وسياسة النقود الرخيصة ، واذا مال النظام الى الرخاء فان الحكومة تتخذ اجراءات تقييدية للحد من ذلك قبل أن يصبح الموقف خطيرا . وقد كان للفكر الكينزي اثر بالغ في تشكيل هذا النوع من السياسة الاقتصادية .

وفي حالة ما اذا كان الاقتصاد يعاني من الكساد ، فان هذا النوع من التخطيط التصحيحي يرمي الى انتشاله من وهدة الكساد . ويوجد نوعان من الاجراءات العلاجية في هذا المجال : اجراءات لزيادة الاستهلاك أو الميل الى الاستهلاك من جانب مجموع السكان ، ثم خطوات أخرى للاسراع بالاستثمار الخاص . ومن الخطوات التي تقترح في هذا الصدد : اعادة توزيع الدخل لصالح اصحاب الدخول المنخفضة ، وذلك بزيادة انتاجيتها ، وزيادة ما تحوزه من قوة شرائية ، وتحويل القوة الشرائية من اصحاب الدخول العليا الى اصحاب الدخول الدنيا ، وذلك لارتفاع

---

(١) فالتخطيط السوفيتي الذي بدأ في عام ١٩٢٨ ، اخذ في مبدأ الامر بالاسلوب الهيكلي لتحويل المجتمع الى الاشتراكية ، ثم تدرج الامر في الخطط اللاحقة الى أن يصبح التخطيط في هذا البلد وظيفيا ، على انه يتطور في اهدافه طبقا للفلسفة التي يقوم عليها النظام . وبذلك اصبح التخطيط الوظيفي اداة لتحقيق التغيرات الهيكلية (الطفيفة نسبيا) .
انظر : محمد محمود الامام ، التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٣ القاهرة .

وكذلك : S.L. SETH, Theory and Practice of Economic Planning, Sched & Comp. New Delhi

الميل الحدى للاستهلاك لدى هذه الفئات الاخيرة ، وكذلك استخدام سياسات الاجور والضمان الاجتماعى لزيادة قدرة هذه الجموع على الاستهلاك .

وهناك خطوات اخرى ، كمنح تسهيلات ائتمانية للمستهلكين ، واستخدام نظام التقسيط ، وتطوير وسائل الاعلان وتخفيض الضرائب ، وتخفيض معدل الفائدة لتشجيع الاستثمار ، وتدعيم الاسعار الى غير ذلك .(١)

٤ـ التخطيط بالاقناع :

تلجا الحكومة فى الدول الرأسمالية الى الاقناع كوسيلة للقيام بنوع من التخطيط يتسق وطبيعة العملية الاقتصادية فى الرأسمالية . والاقناع اما أن يكون بالاتصال المباشر بالمنتجين ، او باتخاذ سياسات غير مباشرة ، كالوسائل المالية باستخدام الضرائب والرسوم والاعانات لتثبيط انتاج معين ، او تشجيع انتاج آخر .

وبذلك يفترض التخطيط عن طريق الاقناع وجود المشروع الخاص فى الميدان الاقتصادى باسره ، وتحاول الدولة فى هذا الاطار تخطيط النشاط الاقتصادى بطريقة غير مباشرة . ويقابل التخطيط بالاقناع التخطيط عن طريق التوجيه الذى يفترض عدم وجود المشروع الخاص ، اذ وجود قطاع خاص صغير لا يشغل ثقلا كبيرا فى النشاط الاقتصادى ، ويكون قيادة ذلك النشاط للقطاع العام ، أى للملكية العامة لوسائل الانتاج ، حيث تنفذ الخطط عن طريق الاوامر والتوجيهات المباشرة .

ويرفض بعض الكتاب الاشتراكيين اعتبار التخطيط عن طريق الاقناع تخطيطا حقيقيا ، ذلك ان التخطيط بمعناه السليم يكون حقيقة واقعة عندما تتحقق تنفيذ الخطة عن طريق الاوامر المباشرة فاذا تحققت الاهداف المرسومة عن طريق اجراءات غير مباشرة فان ذلك يجب الا يسمى تخطيطا ، ولكنه يسمى رقابة .

---

(١) ومن المعروف ان الدورة الاقتصادية تحمل فى المجتمع الرأسمالى ، فالانكماش قد يعقبه تضخم ، ومن ثم يتوزن النظام الرأسمالى بين الانكماش والتضخم . ولسنا بصدد التعرف على العلاجات التى تلجأ اليها الدول الرأسمالية لان ذلك ليس موضوع حديثنا الراهن ، ولكن يتضح مما سبق ان هذه الاجراءات التى تتخذها الدول الرأسمالية لعلاج الكساد والتضخم ، انما هو نوع من

على انه ليس من الضرورى ان يكون التخطيط من طريق التوجيه مقصورا على الاقتصاديات الاشتراكية ، فقد كان التخطيط فى المانيا النازية ملزما وتوجيهيا ، بينما كان التخطيط فى بريطانيا بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥١ عن طريق الاقناع والاستمالة ، اى عن طريق تفاعل قوى السوق .

التخطيط من أجل التنمية : يخصص كثير من الكتاب (١) لهذا النوع من التخطيط دراسات خاصة بل يميزونه عن انواع التخطيط السابقة ، ويفردون له مجموعة مستقلة يعالجونه فيها . ويبدو أن الذى حدا بهم الى هذا الاتجاه ، هو ذلك التحول العالمى نحو التخطيط كاسلوب للقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى ران على جزء كبير من العالم ، كثيرا ما يطلق عليه العالم الثالث ، اى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، ذلك التخلف الذى فرضته على تلك البلاد ظروف تاريخية سواء تسببت فيها القوى الخارجية التى استعمرت تلك المناطق ، او نظم الحكم المتخلفة التى فرضت عليها ، والتى لا يمكن أن تؤدى بطبيعتها ، بل لا يمكن أن تسمح ، بأى نوع من التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

بل ان التخلف كان يرين على قطاعات كبيرة داخل البلاد المتقدمة نفسها ، ومثال ذلك فى الولايات المتحدة ، وادى التنسى ، الذى عملت له الحكومة خطة لتطويره وتنميته .

هذه الاعتبارات وغيرها ، جعلت حكومات العالم ، ايا كان النظام السياسى الذى تتبعه ، تلجأ الى التخطيط . وقد اخذ ذلك اهتماما خاصا فى الدول المتخلفة - ومن ثم خصص لهذا اللون من التخطيط مجموعة خاصة ، يراد منها الوصول الى تحقيق درجة عالية من التنمية ، عن طريق تكوين اكبر لرأس المال .

والواقع انه ولو أن التخطيط من اجل التنمية جدير بدراسة خاصة ، الا انه يجب عدم التعميم فى هذا المجال ، فمما لا ريب فيه أن التخطيط فى ظل سيادة المشروع الخاص غيره فى ظل سيادة المشروع العام أو حينما يكون الاقتصاد اشتراكيا ، أو متجها نحو الاشتراكية ، فتسود ، الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، او على الاقل تحظى بثقل خاص ، يجعل القطاع الخاص

---

(١) W. A. Lwis, Development Planning - The Essentials of Economic Policy, George Allen & Unwin LTD, London 1966.

انظر كذلك محمد محمود الامام ، المرجع السابق ذكره .

صغيرا وتابعا ، وليس قائدا لعملية التنمية . والاختلاف بين التنمية في كلا النوعين من الاقتصاد ، هو اختلاف جوهري في نوع التخطيط واسلوبه واهدافه ، فقد رأينا انه في ظل المشروع الخاص، لا مناص من أن التخطيط يكون جزئيا ، وليس شاملا أو كليا ، وهو يتم عن طريق الاقناع ، وليس ملزما ، وهو وظيفي ، وليس هيكليا ، وعلى الرغم من أن هدف تحقيق التنمية السريعة ، هو غاية الاقتصاد المتخلف ، سواء كان اشتراكيا أو رأسماليا ، الا ان معدل النمو ، وأسلوب النمو يختلف في النظامين ، بالاضافة الى التغير الجذري الذي يصاحب التخطيط الاشتراكي في مضيه في عملية التنمية . لذلك آثرنا هذا التقسيم للتخطيط بين الرأسمالية والاشتراكية .

وعلى أية حال ، فالتخطيط التنموي نوعان : تخطيط قطاعي ، وتخطيط شامل . وقد سبق ان المحنا الى هذا التقسيم عندما تكلمنا عن التخطيط الجزئي والتخطيط الكلي .

يعالج النوع الاول عددا قليلا من الصناعات أو القطاعات الهامة من الاقتصاد القومي ومثالها الزراعة والصناعة والنقل ، والتجارة الخارجية وغيرها من القطاعات التي ترى الحكومة تخطيطها لتنظيم سير الاقتصاد القومي . ومن الامثلة التي تضرب في هذا الصدد في الدول المتقدمة ، "خطة مونيه" في فرنسا ، التي اهتمت أساسا باستخدام المعدات الحديثة في المجال الصناعي في فترة ما بعد الحرب . وقد سبق ان المحنا الى أن التخطيط القطاعي ضئيل الفاعلية ، ذلك انه يركز على قطاعات قليلة تاركا القطاعات الاخرى دون تخطيط ، ودون ربط بينها وبين القطاعات المخططة . ومن المعروف ان الاقتصاديات القومية ـ متقدمة كانت أم متخلفة ـ تتسم بقدر كبير من التعقيد والترابط بين القطاعات المختلفة ، ولا يمكن أن تثمر في هذا الشأن وسائل التخطيط الجزئي أو القطاعي .

وقد اشرنا الى أن التخطيط الشامل قد يتعذر قيامه في الرأسمالية ، واذا قام ، فان فاعليته تكون ضئيلة ، طالما بقي المشروع الخاص مسيطرا على الحياة الاقتصادية . ومن المعروف ان التخطيط الشامل يغطي كافة القطاعات ، ويكفل بذلك قدرا كبيرا من الوحدة والتنسيق في صياغة الخطة وتنفيذها . وعلى اية حال اذا افترضنا جدلا وجود التخطيط الشامل في الرأسمالية فانه يتخذ الطريق التالي :

تعد الحكومة الخطة عن الاقتصاد القومي كله ، ثم تقدم اجزاء الخطة الى القطاعات المختلفة لتنفيذها ولا تستخدم وسائل الزامية لضمان تنفيذها من جانب المشروعات الخاصة . وقد

راينا بعض الوسائل التي تستخدم في هذا السبيل ، مثلا المنح الى المشروعات الخاصة ، وتقديم بعض التسهيلات للصناعات الهامة في الخطة . ولا تلجأ الحكومة ، الا قليلا ، الى اصدار توجيهات للمنتجين لانتهاج وجهة معينة . وكما رأينا ، تعتبر هذه المسائل نقطة ضعف في التخطيط الرأسمالي ، فهو تخطيط غير مباشر ، ضئيل الفاعلية يتم عن طريق التشجيع والاقناع ، لا عن طريق التوجيه والالزام .

ومن الامثلة التي تضرب عن هذا اللون من التخطيط ، الاجراءات التي اتخذتها حكومة العمال في انجلترا في الفترة بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ ، حيث كانت معظم القطاعات بعيدة عن رقابة الدولة ، التي اقتصر دورها على اصدار بعض التوجيهات في بعض المسائل الهامة ، كالمنتجات ذات المنفعة العامة ، والامر ينطبق كذلك على التخطيط الشامل في الهند ، فقد عملت الخطة الاولى في ظل جهاز الاثمان أو السوق ، وينطبق الامر كذلك على الخطتين الثانية والثالثة التي قامتا في اطار رأسمالي ، واقتصر دور الحكومة على تخطيط القطاع العام ، امـا القطاع الخاص فقد وضعت لجنة التخطيط أهدافه ، دون وجود وسائل ملزمة ، وترك التنفيذ او عدمه حرا لاصحاب المشروعات الخاصة .

... ...

وخلاصة القول ان التخطيط في الاقتصاديات الرأسمالية هو تخطيط جزئي يتناول التخطيط في المشروع أو الصناعة أو في قطاع معين ، وبذلك فهو ليس تخطيطا شاملا يحدد اهدافا ويحدد الوسائل الملزمة للوصول الى تلك الاهداف ، وهو لذلك تخطيط يجرى عن طريق اقناع المشروعات الخاصة باتباع وجهة معينة ، الامر الذي يجعله قليل الفاعلية ، وهو تخطيط وظيفي بمعنى انه يعمل على اصلاح الاقتصاد ومحاولة تحسينه تدريجيا وببطء ، أو تصحيح الاتجاهات الانكماشية او التضخمية التي تعتبر طابع الانتاج في النظام الرأسمالي ، وبذلك فهو ليس تخطيطا هيكليا ينهض بالاقتصاد نهضة جذرية ، ويحدث تغييرا أساسيا في النظام الاقتصادي والاجتماعي . ومن الممكن أن تقوم في الرأسمالية خطط للتنبؤ بمستقبل الاحداث

الاقتصادية في فترة مستقبلة ، ولكنها ليست تخطيطا بالمعنى الدقيق يؤثر في تشكيل تلك الاحداث .(١)

... ...

نكتفي بهذا العرض العاجل لملامح التخطيط في الرأسمالية ، وننتقل الان الى الاقتصاد الاشتراكي لنتعرف على ابعاد التخطيط الاقتصادي في ذلك النظام .

---

(١) يقرر " فنسنت " أن الخطة تهدف الى " التنبؤ بعناصر النشاط الاقتصادي القومي ، وما سوف تكون عليه في المستقبل بصفة عامة ، وذلك بحسابها باكبر قدر من الدقة في خلال فترة مستقبلة "

Vincent, L'organisation dans l'entreprise dans la nation p49

اشير اليه في Bettleheim المرجع السابق ص٩ ، والذي لاحظ ان هذا التعريف يتمشى مع الارقام الرقابية control figures ، التي كانت توضع كل سنة بواسطة جهاز التخطيط السوفيتي قبل بدء الخطط الخمسية ، بغرض التنبؤ بما سيصل اليه مستوى الانتاج في آخر السنة في الفروع الرئيسية للاقتصاد ، ثم قرر انها غير مقبولة لعدم دقتها .

التخطيط الاشتراكـــى

يحسن أن نتعرف على خصائص الاقتصاد الاشتراكى ، قبل أن نعرض لملامح التخطيط فيه .

بعض خصائص الاقتصاد الاشتراكي :

يطلق النظام الاشتراكى عادة ، على أى تركيب اجتماعى تتوافر له الخصائص التالية :

١ — الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج :

فى مثل هذا النظام تمتلك وسائل الانتاج ، وهى المشروعات الصناعية والمزارع ومشروعـــات الخدمات ملكية عامة اواجتماعية ، بواسطة الدولة أو الشعب أو بواسطة الجمعيات التعاونيـــة ، وبذلك تنعدم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى هذا النظام ، أو يخفتقلها كثيرا سواء فيما يتعلق بحجم الناتج الذى تسهم به فى الاقتصاد القومى ، أو سواء من حيث العلاقات الانتاجية الـــتى تثيرها ، فالمفروض فى المجتمعات الاشتراكية أن تكون هذه المشروعات صغيرة ، وتنعدم فيها فكرة استغلال للانسان ، التى تعتبر مبدءا اشتراكيا أساسيا .

والمفروض أن الملكية الخاصة مباحة فى أدوات الاستهلاك والنقود .

ولقد تعددت وسائل الانتاج وأدواته وتطورت تطورا كبيرا ومعقدا مع الثورة الصناعيـــة والتكنولوجية ، وتم ذلك لا شك فى ظل النظام الرأسمالى . الا أنه حدث تناقض كبير وواضح بـــين ملكية أدوات الانتاج ملكية خاصة أو فردية ، وبين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج . فقد أصبـــح الانتاج الحديث متعذرا دون الاستفادة من هذه الأدوات والآلات التى تطورت تطورا كبيرا ، ومـــن هذا تتضح الأهمية الأساسية لملكية هذه الأدوات كعامل يتحكم فى مصير عملية الانتاج . ويترتب على هذه الملكية كذلك أن تحتجزفئة المالكين لوسائل الانتاج جزءا كبيرا من الناتج الاجتماعى .

يضاف الى ذلك أن الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج تتأتى من أن الانتاج أصبح ميدانـــا اجتماعيا مشتركا ، يسهم فيه الألوف بل الملايين من العاملين ، فلم يعد فرديا يقوم به شخـــص بمفرده ، كما كان الشأن فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية الى حد كبير ، وقد ترتب على هذا

المظهر الجماعى للانتاج ان تخصص كل فرد ، وكل مجموعة بنصيب من عملية الانتاج ، وزاد تقسيم العمل مع تطور الانتاج وأصبح الأفراد يعتمدون على بعضهم بعضا فى العملية الانتاجية . بل أصبحت المشروعات والقطاعات الاقتصادية تعتمد على منتجات وعمل العاملين فى مشروعات وقطاعات اقتصادية أخرى . هذا وجه آخر من أوجه العملية الانتاجية ، وهو الوجه الاجتماعى للطلب ، فالناتج يعتمد على الأفراد الذين يستخدمونه .

ويترتب على هذه الخصيصة الاجتماعية للانتاج أنه لا يمكن اسناد انتاج ناتج معين الى شخص بعينه . وعندما كان من الممكن اسناد ناتج معين الى شخص بذاته كان يمكن تصور اختصاص ذلك الشخص بهذا الناتج نفسه . ولما كان التطور المعقد للانتاج الحديث يستحيل معه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات ، بسبب الخصيصة الاجتماعية لعملية الانتاج ، لهذا ينشأ تناقض بين الخصيصة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الفردية لوسائل الانتاج . وعلى ذلك يصبح من الضرورى لحل هذا التناقض أن يختص بالناتج العاملون جميعا ، وبعبارة أخرى يجب أن تصبح الملكية اجتماعية هى الأخرى لكى تتسق مع طبيعة الانتاج الاجتماعية ، ولكى تضمن تطورا للعملية الاقتصادية بمعدلات تتمشى مع المعرفة العلمية والفنية التى حققها المجتمع الانسانى (١) .

٢ — العمل معيار توزيع الناتج القومى :

لا مراء فى أن ملكية وسائل الانتاج ملكية فردية ، هى السبب الرئيسى لسوء توزيع الدخل فى المجتمعات الرأسمالية ، التى تنقسم الى قلة تملك وتسيطر على هذه الوسائل ، وكثرة لا تملك الا قوة العمل . ولما كانت هذه الملكية تعطى للرأسماليين قوة اقتصادية كبيرة ، فان النصيب الأكبر من الناتج يعود عليهم فى شكل أرباح ، ومن هنا كانت الهوة كبيرة بين دخل رأس المال والأرض ، وبين دخل العمل .

---

(١) انظر تحليلا شيقا فى هذا الموضوع فى : محمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر اسكندرية ١٩٦٧ .

ويتخذ التوزيع فى النظام الاشتراكى من العمل الانسانى قاعدة له ، بعد أن تصبح ملكية وسائل الانتاج للمجتمع بأسره . ومن الواضح أننا لا نتحدث هنا عن مساواة تامة بين الدخول ، فلا زالت هناك فوارق بين دخول الأفراد ، ولكن الفارق يرجع الى نوع العمل وكميته . ذلك أن النظام الاشتراكى يبقى على الحوافز بين الأفراد ، لكى يرفع من كفايتهم الانتاجية ومن كفاية الاقتصاد ككل ، فهو يجزى العمل الماهر أو الابتكارى بأكثر مما يجزى العمل العادى ، ذلك أن العمل الماهر ذو قيمة اجتماعية أعلى من العمل العادى . وهو كذلك يكافىء الأداء الأكبر من الناحية الكمية ، اذا تساوت المهارات ، وتساوت نوعية المنتج بطبيعة الحال (١) .

٣ - اشباع الحاجات الاجتماعية :

رأينا أنه فى الرأسمالية ، حيث تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة ، أن هدف الانتاج هو الحصول على أكبر قدر من الربح الفردى ، وان الاثمان التى تتحدد فى السوق هى المعيار لاشباع حاجات الأفراد ، فالقدرة على دفع الثمن هى الفيصل فى اشباع الحاجات أو عدم اشباعها . وبهذا يمكن أن تشبع حاجات غير ضرورية للقادرين على الدفع ، ويحرم العاجزون من اشباع حاجات ضرورية . والى جانب ذلك ، فقد يؤدى هذا الوضع الى انتاج سلع كمالية أو ترفيه تشبع الحاجات الفردية لأصحاب الدخول الكبيرة ، ذلك أن الطلب عليها تسنده قوة شرائية كبيرة ، ولا تنتج سلع ضرورية لعدد كبير من الجماهير الفقيرة نظرا لانخفاض ما لديها من قوة شرائية ، وبذلك تؤدى فلسفة الحصول على أكبر قدر من الأرباح الفردية لأصحاب المشروعات الي اعوجاج فى استخدام الموارد الاقتصادية وتتجه بها الى انتاج السلع الترفيه دون السلع الضرورية .

وفى الاشتراكية حيث تملك وسائل الانتاج ملكية جماعية ، يكون هدف الانتاج ليس الحصول على أكبر قدر من الربح الفردى ، ولكن يكون الهدف هو اشباع الحاجات الاجتماعية للناس .

---

(١) انظر للكاتب اقتصاديات الاشتراكية : الجزء الاول ، حيث عرضنا لبعض هذه الخصائص فى بدء هذه الدراسة وكذلك الجزء الثانى . مذكرة رقم ٥٨٠ معهد التخطيط القومى .

والحاجات الاجتماعية هي الحاجات التي تخاطب وتشبع رغبات الغالبية الكبرى من السكان حسب موارد المجتمع، أو قواه الانتاجية ، وحسب ترتيب أولوية هذه الحاجات، التي يضعها المخططون في كل فترة زمنية معينة . وسواء كانت هذه الحاجات حاجات استهلاكية، أم حاجات انتاجية، متعلقة بمعدل التنمية الاقتصادية التي يسعى الاقتصاد الاشتراكي لتحقيقه في مراحل تطوره المختلفة .

٤ ـ التخطيط الاقتصادي :

يترتب على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ،وأن هدف الاقتصاد الاشتراكي اشباع الحاجات الاجتماعية، ان الاقتصاد الاشتراكي لا يعتمد على قوى السوق المرسلة ولا على تيارات العرض والطلب التي تسيطر على الانتاج الرأسمالي وتوجيهه، بل تبدو لنا ضرورة وجود خطة اقتصادية شاملة تنظم عملية الإنتاج الاشتراكي الكبيرة المملوكة جماعيا ، وذلك لتحقيق واشباع الحاجات الاجتماعية التي تضعها الخطة كأهداف لها ، سواء كانت هذه الأهداف هي تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي ، أم كانت توفير قدر معين من السلع الاستهلاكية والخدمات، ثم توزيع الموارد المتاحة على فروع الانتاج المختلفة لتحقيق حاجات الشعب الانتاجية والاستهلاكية ، والموازنة بين موارده وحاجاته . ان هذه الخصيصة من خصائص الاقتصاد الاشتراكي تجعلنا ننتقل الى تحديد ملامح التخطيط الاشتراكي وذلك لكي نتبين الفارق بينه وبين التخطيط في الرأسمالية ، أو بعبارة أدق، محاولات التخطيط في الرأسمالية .

خصائص التخطيط في الاشتراكية :

يمكن عمل تعريف عام للتخطيط الاشتراكي على النحو التالي :

التخطيط الاشتراكي هو مجموعة الوسائل التي تتخذها الدولة لتنظيم الاقتصاد القومي والرقابة عليه ، وذلك بغرض تحقيق تغيير هيكلي فيه هو بناء التركيب الاشتراكي للدولة وتنميته باستمرار حسب مرحلة التطور التي يمر بها ، وتوزيع موارده الانتاجية على الاستخدامات المختلفة، بحيث تتحقق مواءمة بين الانتاج وبين الحاجات الاجتماعية .

لا ريب أن هذا التعريف لا يكفى للوقوف على الملامح الرئيسية للتخطيط الاشتراكى ، لذلك قد يكون من المفيد أن نعرض لبعض هذه الملامح التى تميزه عن التخطيط فى الرأسمالية .

١ ـ التخطيط الشامل :

رأينا أن التخطيط فى الرأسمالية هو غالبا تخطيط جزئى أو قطاعى ، بينما التخطيط الاشتراكى لا بد بطبيعته أن يكون شاملا ، تنظمه سلطة مركزية للتخطيط (١) تتولى الربط بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة ، وبين المشروعات داخل القطاعات ، ذلك الربط الذى يعطى للاقتصاد المخطط تميزا معينا فى استخدام الموارد الاقتصادية استخداما اقتصاديا كفئا أو رشيدا ، يتجنب معه ألوان الضياع التى يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالى السوقى ، أو الاقتصاد المخطط تخطيطا جزئيا . كذلك ، فان هذا الشمول فى التخطيط يتيسر معه الوصول الى الأهداف التى وضعتها الخطة ، وتوجيه موارد الاقتصاد لتحقيق هذه الأهداف ، واشباع حاجات المجتمع الاستهلاكية والتنموية . وسوف نعود لهذا الموضوع مرة أخرى .

٢ ـ التخطيط التوجيهى والملزم :

يتم التخطيط الاشتراكى عن طريق التوجيه والالزام ، وذلك على العكس من التخطيط فى الرأسمالية الذى يتم ، كما سبق القول ، عن طريق الاقناع والاستمالة ، أو عن طريق اتخاذ وسائل غير مباشرة ليست بذات فاعلية كبيرة فى اجبار صاحب المشروع الخاص على التنفيذ الدقيق لأهداف الخطة القومية . وعلى ذلك ، لاتعتبر الخطط الرأسمالية خططا بالمعنى الدقيق ، وانما هى مشروعات للتكهن أو التنبؤ تقوم على التخمين ، وليست ملزمة لأحد .

أما فيما يتعلق بالخطط الاشتراكية ، فهى خطط موجهة واجبارية بالنسبة لأجهزة الادارة وتحدد اتجاه التنمية ومعدلها فى المستقبل . وهى تحدد أعمالا اقتصادية محددة فى مجال

---

(١) سوف نعرض للتخطيط المركزى واللامركزى بشىء من التفصيل فيما بعد .

الانتاج يلزم القيام بها لتحقيق أهداف المجتمع ، وترسم تخصيص الموارد وسياسة الأثمان وغيرها .

وتسهل الملكية العامة لوسائل الانتاج عمل التخطيط في الاشتراكية ، فالترجيحات والوسائل المحددة في الخطة توجه مباشرة لادارات مشروعات الدولة التي تضطلع بتنفيذها في الخطة مباشرة وبفاعلية يتعذر الوصول اليها في الرأسمالية حيث تسيطر الملكية الفردية لوسائل الانتاج على العلاقات الانتاجية .

٣ ـ التخطيط الهيكلي :

لا شك أن التخطيط في المرحلة الأولى من الاشتراكية ، أو مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا بد أن يكون هيكليا ، فالتحول من علاقات الانتاج الرأسمالية حيث يسود المشروع الخاص ، والربح الفردي ، والاقتصاد التلقائي ، الى علاقات الانتاج الاشتراكية ، حيث يسود المشروع العام ، وتهيمن الملكية الاشتراكية على وسائل الانتاج ، وتشكل هيكل الانتاج والتوزيع ، يتطلب أن يكون التخطيط هيكليا من حيث الهدف الذي يسعى اليه والوسائل التي يستخدمها للوصول الى هذا التغيير الهيكلي .

وتأخذ أهمية التخطيط الهيكلي وزنا خاصا ، اذا كان الاقتصاد الاشتراكي اقتصادا متخلفا ، ويأخذ بأسباب النمو ، الأمر الذي يلقي على الخطة مسئولية تحقيق معدل عال من التنمية الاقتصادية ، كي يستطيع المجتمع أن يقهر قوى التخلف التي رانت عليه دهرا طويلا . وبهذا يجب أن يكون هدف التخطيط الاشتراكي احداث هزة تقضي على ركام التخلف ، وأن يعمل على ازاحة المعوقات الاجتماعية والتاريخية التي تعوق تقدم الاقتصاد .

على أن التخطيط في الاشتراكية لايستهدف الجانب الوظيفي للتخطيط ، وبصفة خاصة اذا كانت دعائم المجتمع الاشتراكي أصبحت راسخة . وبهذا ، فالخطط اللاحقة ، بعد الانتهاء من عملية التحول الاشتراكي ، من الممكن أن تحدث تطورا وظيفيا لا يغير جذريا من ملامح المجتمع الاجتماعية ، بقدر ما يحقق معدلا عاليا من النمو ، ومستوى عاليا من المعيشة للسكان .

٤ — مواءمة الانتاج مع حاجات المجتمع :

الحاجة ، بالمعنى العام للكلمة ، هى حالة فرد بالنسبة للوسائل الضرورية أو المفيدة لوجوده وتطوره . ومن الممكن الحديث عن الحاجة الاجتماعية من وجهات نظر متعددة . فالحاجة اجتماعية بمعنى أن موضوعها وشكلها يحددان بواسطة المجتمع ، وحسب درجة التطور الفنى والحضارى التى حققها المجتمع (١) .

كذلك يمكن الحديث عن الحاجة الاجتماعية لا بالنسبة لحالة الفرد ، ولكن بالنسبة لحاجة المجتمع ، فيما يتعلق بالوسائل اللازمة لوجوده وتطوره ، وكذلك بالنسبة لوجود وتطور الأفراد الذين يتكون منهم . فالآلات اللازمة لاشباع الحاجات على نطاق واسع ، والتى تتطلبها تطور الانتاج — كما سبق القول — تعتبر حاجة اجتماعية ، اذ لم يعد من الممكن أن تشبع حاجات الأفراد مباشرة اذا افترضنا مستوى معينا من حاجات الفرد (٢) .

ان الحاجات التى يشبعها المجتمع هى التى تعتبر اجتماعية فقط ، اذا افترضنا وجود مستوى معين من التكنيك وتخصيص وسائل الانتاج المتاحة . ولهذا فكل شخص قد يعتبر أن به حاجة الى سيارة ، ولكن لما كان من المستحيل اشباع جميع هذه الحاجات الفردية (فى الوقت الحاضر مثلا) فانه يجب أن يتقرر ما هى الحاجات التى تعتبر اجتماعية والحاجات التى لا تعتبر كذلك وبهذا يمكن أن يتواءم الانتاج مع الحاجات الاجتماعية فقط . ان أحد المهام الرئيسية للتخطيط الرشيد ، هو اتخاذ هذا القرار .

---

(١) ان الحاجة التى تهم الاقتصادى والمخطط هى الحاجة الاجتماعية التى تنجم عن حالة حضارية معينة : ولهذا يوجد الان حاجة الى السينما والراديو والمواصلات ، ولم تكن توجد منذ قرن مثلا .
والحاجة الى الطعام مثلا واحدة . ولكن طريقة تناوله تختلف ، فهو يتناول مطبوخا أو نيئا ومن ثم يحتاج الى الوقود فى الحالة الاولى ، واذا استخدمت فيه الشوك والسكاكين مثلا فتتولد حاجة الى المعادن ، اى تتطلب حاجات اخرى وهكذا ...

(٢) هناك حاجة اجتماعية الى الالات والمعدات وكذلك هناك حاجة اجتماعية الى المعدات الحربية فى حالة الحرب وهذه المسائل ليست انعكاسا لاية حاجة فردية ، ولكنها تتمشى مع حاجات المجتمع .

ويمكن القول أن هدف الخطة الاقتصادية هو عمل مواءمة بين الانتاج وبين الحاجات الاجتماعية ، وبتعبير أكثر تعميما مواءمة الانتاج مع الطلب (١) .

ويمكن الاشارة هنا الى نوعين من المواءمة بين الانتاج وبين الحاجات الاجتماعية : المواءمة الواعية ، وهى التى تفترض أن الحاجات المختلفة قد قيمت ، وأن أهميتها النسبية قد قدرت ، وأن وسائل الانتاج والقوى العاملة قد حسبت ، وعلى هذا الأساس قرر ما يجب أن ينتج وكميته وكيفية توزيع هذا الانتاج . وهناك مواءمة تلقائية أو غير واعية ، تترك لآلية اجتماعية ان تقرر ماذا سوينتج وكمية وطريقة توزيعه . والنوع الأول هو الخطة ، والثانى يقوم على المنافسة وقوى السوق المرسلة .

ويعتبر النوع الثانى أسهل ، ولكن النوع الأول أقدم فى التاريخ الانسانى . ففى المجتمعات القديمة لم يكن العرض والطلب هو الذى يحدد الانتاج والاستثمار ، ولكن القرارات الواعية هى التى كانت تفعل ذلك . وفى المجتمعات الرأسمالية تقوم المنافسة بالمواءمة عن طريق الآلية الاجتماعية ، ولكنها مواءمة تحدث بعد قيام عملية الانتاج ، وبعد ارتباط موارد اقتصادية وبشرية كبيرة بالعملية الانتاجية . ولما آلت الرأسمالية الى احتكارات وأشباه احتكارات ، وأمكن التخطيط على مستويات جزئية ، نشأت مضار الاحتكار من حيث تقييد الانتاج والاستثمار ، وسياسة الاثمان التى تتبعها هذه المنظمات والتى تقوم بالحساب على أساس الربح الفردى فقط .

اننا نكرر القول بأن العقبات التى تقف فى طريق تخطيط النشاط الاقتصادى كله فى ظل نظام من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ترجع الى أن نظاما من هذا النوع يبقى الانتاج ، على الرغم من طبيعته الاجتماعية ، نشاطا خاصا ، بينما التخطيط يميل الى جعله نشاطا اجتماعيا مباشرا

---

(١) يمكن تمييز الطلب عن الحاجة الاجتماعية . فبافتراض قدر معين من وسائل الانتاج و فق انتاجى وحاجات فردية معينة ، فان الحاجات الاجتماعية بالنسبة لكل مجموعة من الأشياء تكون محدودة كميا ، ويختلف الطلب على كل من هذه المجموعات ، فيزيد أو ينقص عن الحاجة الاجتماعية . (يعبر عن هذه الظاهرة بمرونة الطلب) انظر Bettleheim المرجع السابق صـ ١١ ، ١٢٥ .

يدار بواسطة المجتمع . وبعبارة أخرى لكى يوجد التخطيط ، فان جهاز التخطيط يجب أن يكون قادرا على معاملة كل مدير مشروع بأنه مجرد مدير لمشروع عام . الأمر الذى يتعارض عمليا مع موقفه كمالك ، أو ممثل لشركة من الملاك . وكذلك فان التركيز فى الملكية يعطى للمالكين درجة كبيرة من القوة الاقتصادية ، وهى قوة كبيرة لأن الحكومة التى يمكن أن تدعى اصدار أوامر لهم ، فانها غالبا ما تكون خاضعة لسيطرتهم طالما بقى نظام الحكم رأسماليا . ومن هنا تثور عملية التملك الاجتماعى للوسائل الرئيسية للانتاج ، من الناحية النظرية والعملية ، كمقدمة ضرورية لأى تخطيط أصيل للحياة الاقتصادية .

٥ ـ تخطيط الانتاج وتخطيط التوزيع :

ليس يكفى أن يضع جهاز يملك سلطات ملائمة خطة انتاج ، ويحدث عن طريقها توازنا بين الانتاج وحاجات الجماعة الاستهلاكية والانتاجية ، اذ من الضرورى لهذا الجهاز أن يكون قادرا على امداد المستهلكين والمشروعات بوسائل الدفع الضرورية للحصول على المنتجات التى تنتج بهذه الطريقة [1] . ولكى يضمن جهاز التخطيط تحقيق هدف الخطة : مواءمة الانتاج للحاجات ، ومن ثم للاستهلاك ، يجب أن يكون فى مقدوره أن يضع موضع التنفيذ الفعلى ليس فقط خطة انتاج ، ولكن خطة توزيع كذلك ، وليس المقصود بالتوزيع هنا توزيع السلع ، ولكن توزيع الدخل القومى . وعلى ضوء هذا الشرط فقط ـ اذا افترضنا أن الخطة وضعت بطريقة سليمة ـ يمكن عمل توازن بين الانتاج والاستهلاك ، وعلى هذا الأساس كذلك يمكن للمرء أن ينتقل من مستوى " البرامج " وهو الاسم الذى يطلقه كثير من الكتاب على محاولات التخطيط فى ظل الرأسمالية الى مستوى تخطيط الاقتصاد القومى .

---

(١) اذا كانت المنتجات لا توزع مجانا بطبيعة الحال .

ان الحاجة الى التوازن بين خطة الانتاج وخطة الاستهلاك تتضمن أن مديرى المشروعات فى نظر الخطة لا يعتبرون مستقلين تماما ، يقررون ما ينتجون وما لا ينتجون وبالكمية التى يرونها ، وتتضمن كذلك أن القرارات المتعلقة بتأجير العمال والأجور التى تدفع لهم ، والقرارات الخاصة بمعدل الهلاك ، وأهمية وطبيعة الاستثمارات ، يجب أن تتخذ حسبما تتطلبه لخطة . ومن الواضح أن القرارات المشار اليها أولا تحدد التصرف فى سلع الاستهلاك ، بينما القرارات الأخرى تحدد التصرف فى وسائل الانتاج ، ولهذا فان تحديد الثمن يجب أن يكون من سلطة أجهزة التخطيط .(٢)

مرة أخرى ، ان الملكية الخاصة تعنى الاستقلال للمشروعات ، وهذا يؤدى الى عدم الاستجابة لأهداف الخطة . والملكية الخاصة تتمشى مع العمل الفردى ، وصحة هذا العمل تتأكد بعد حدوث عملية الانتاج فى فترة لاحقة ، بينما تتمشى الخطة الاجتماعية مع العمل الاجتماعى ، وسلامته تتحدد مقدما بواسطة الخطة . وهذا يعنى أن جوهر الخطة هو أن الانتاج يتم بقصد الاستهلاك ، لا بقصد الربح الفردى لصاحب رأس المال . ومن الواضح أن هذه الملاحظات السابقة تنطبق على التخطيط الاجتماعى الموحد ، لا على التخطيط الجزئى ، أو على البرامج وهذه الأخيرة يمكن تحقيقها اذا لم تكن طموحه ويمكن أن تلعب دورا فى بعض الحالات فى اقتصاد تسوده الملكية الخاصة .

٦ — الكفاية الاقتصادية :

من المعروف أن فكرة الكفاية تقوم على تحقيق هدف معين بأقل مجهود ، بعبارة أخرى أن تكون نفقات الوحدة المنتجة فى مشروع ما يعمل فى انتاج السلع أو الخدمات منخفضة الى أدنى حد أى يوضع فيها أقل قدر من المدخلات أو المستخدمات . ومن المعروف أن صاحب

---

(٢) انظر للكاتب ، النظام الجديد للتخطيط والادارة فى الاقتصاديات الاشتراكية ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٥٨٠ الجزء الخامس ١٩٦٧ حيث اعطى للمشروعات بعض السلطات فى تحديد بعض الاثمان .

المشروع الخاص فى النظام الرأسمالى يقوم بتحديد كمية الانتاج التى تمكن من الحصول على أقصى قدر من الربح ، أو أقل قدر من النفقة بالنسبة لكل وحدة منتجة ، لذلك يقال ان الانتاج الرأسمالى انتاج رشيد . على أنه لو صحت هذه النتيجة ، أى لو حدثت كل التوقعات التى يضع المنظم الخاص حسبته على أساسها ، من حيث حجم الطلب ، والاثمان وهكذا ، ومن المعروف أنه يقدر ذلك مقدما تاركا لقوى السوق اللاحقة أن تحدد مدى صحة توقعاته أو عدم صحتها ، فانه يمكن القول أن الرشادة تقوم — اذا قامت — على أساس فردى ، أى بالنسبة لكل صاحب مشروع على حده .

ولكن كما سلف القول ، فان هناك آلافا من القرارات تتخذ بواسطة المنظمين على انفراد واستقلال ، وحصيلة هذه القرارات عدم تناسقها ، وقيام لون من التناقض بينها يتسبب فى ضياع موارد كثيرة ، لم تستغد المشروعات أو القطاعات فيما بينها منها ، فقد يتكرر انفاق غير ضرورى من مشروعات متجاورة يمكن أن تفيد كثيرا من الوفورات الخارجية ويمكن التنسيق بينها وقد تثور أزمات أو انكماشات لصيقة بالنظام الرأسمالى الى غير ذلك .

أما التخطيط الاشتراكى الشامل ، فهو الذى يعمل على تحقيق الكفاية أو الرشادة الاقتصادية لا على مستوى المشروع الفرد فحسب ، ولكن على مستوى الاقتصاد القومى بأسره . حيث يحدد أهدافا معينة يراد للاقتصاد القومى أن يصل اليها فى فترة معينة ، وتوزع هذه الاهداف ووسائل تحقيقها على القطاعات والمشروعات الاقتصادية المختلفة وتنسق الخطة بين نشاطاتها بحيث يتسق هدف المشروعات والقطاعات فرادى ، مع هدف الجماعة ككل . وبهذا يمكن القول أن الرشادة الاقتصادية تتحقق على مستوى الوحدة الانتاجية ، وعلى مستوى الاقتصاد القومى . وسنعود لهذه المسألة مرة أخرى .

ومن المعروف أن محاولات تطبيق الرشادة الاقتصادية على مستوى قومى فى الاقتصاديات الرأسمالية ، تقف ازاءها عقبة كأداء ، هى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ورغبة كل منتج خاص فى الحصول على أقصى قدر من الربح ، وتعذر التوفيق الاجتماعى بين هذه المشروعات

الخاصة ، سواء كانت متنافسة ، أو حققت بدرجة معينة من الاحتكار ، كما سبقت الاشارة الى ذلك . وفى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فحسب ، اى فى ذلك النظام التى تصبح فيه المشروعات اشتراكية فى ملكيتها وادارتها ، وحيث يتحول الهدف من الانتاج الى اشباع الحاجات الاجتماعية وانعدام المعنى الفردى للربح ، وتحوله الى معيار أساسى من معايير الكفاية الاقتصادية ، نقول فى ظل هذا اللون من التكوين الاجتماعى يمكن تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى قومى .

يتضح من العرض السابق ومن بعض التعريفات التى يأخذ بها بعض الاقتصاديين الاشتراكيين (١) ان التخطيط الاشتراكى غير ممكن الا فى بنيان اجتماعى لا يضم الا الفئات العاملة ويستبعد الفئات المستغلة والطفيلية اجتماعيا ، وهو غير ممكن كذلك ، الا اذا أصبحت وسائل الانتاج والمبادلة الأساسية بيد المجتمع لا بيد الأفراد ، وذلك يتطلب تأميم وسائل الانتاج الأساسية . وحتى يتسنى التحقيق المطرد للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، يجب أن تمتلك الجماعة ما يسمى " بالقمم المسيطرة " على الاقتصاد القومى ، مثل الصناعات الكبرى والمناجم ، ووسائل النقل الهامة ، والمشروعات التجارية الكبيرة ، والتجارة الخارجية ، والبنوك

---

(١) يضع بعض الاقتصاديين الاشتراكيين تعريفا عاما للتخطيط الاشتراكى بأنه " نشاط اجتماعى يحدد بواسطته العاملون فى بلد اشتراكى ، من ناحية الأهداف التى يستهدفونها فى مجال الانتاج والاستهلاك ، وذلك بطريقة منسقة ، ومع عمل حساب القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وكذلك خواص التنمية الاجتماعية ، ويؤمنون من ناحية أخرى ، تحقيق تلك الأهداف فيما يرون أنه أفضل الظروف انظر :

C. Bettleheim, Planification et croissance accélerée F. Maspero, Paris, 1964.

الذى ترجمه الى العربية الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله .

" التخطيط والتنمية ، دار المعارف بمصر — القاهرة " ١٩٦٦ ص ١٤ وما بعدها .

وشركات التأمين [١] .

ويتطلب التخطيط الاشتراكى وجود هيكل تنظيمى يسمح للعاملين بالمشاركة الايجابية فى اعداد الخطط الاقتصادية وتنفيذها . والمقصود هو اقامة ديمقراطية حقيقية ، وتوفير حرية تداول الافكار والاقتراحات والانتقادات . واذا لم يتوافر هذا الشرط لا يمكن أن يكون التخطيط عملا جماعيا ، ولا يمكن أن يتوافر له التأييد الفعلى بين العاملين .

أهداف التخطيط الاشتراكى :

يتضمن التخطيط الاشتراكى أهدافا أساسية معينة ، تعتبر الخطط الاقتصادية أدوات لتحقيقها . ويعتبر هدف الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ، بصفة عامة ، هو الزيادة السريعة لمستوى المعيشة المادى والثقافى للناس ، والذى يكون ممكنا طبقا للظروف التاريخية القائمة . ويمكن القول بأنه توجد أهداف أخرى وسيطة تمكن من الوصول الى هذا الهدف العام ، وبصفة خاصة فى البلاد التى ما تزال فى بدء عملية البنيان الاشتراكى . ومن أمثلة هذه الأهداف الوسيطة ، أو المشتقة ، التصنيع السريع للدولة ، وتحويل الزراعة الى زراعة حديثة ، ثم اقامة الأسس والمنظمات الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى . وترتبط هذه المسائل ببعضها بحيث لا يمكن تحقيق احداها بغير تحقيق الأخرى [٢] .

---

(١) يقرر بتلهايم . انه طالما لم يتم اقامة العناصر الأساسية لبنيان اشتراكى للمجتمع ، لا يمكن الحديث عن تخطيط اشتراكى فطالما ظلت الملكية الرأسمالية سائدة ، والبنوك خاصة ، والنظام النقدى خاصة للمصالح الخاصة المحلية أو الاجنبية ... الخ يبقى نمو الاقتصاد القومى خاضعا لمقتضيات الربح والسوق الرأسماليين . وهذا يعنى أن أهم القرارات الاقتصادية التى تحدد حجم الانتاج وطبيعة وحجم الدخول المنتجة وتوزيعها لن تصدر عن مصالح العاملين وارادتهم وانما عن ارادة ومصالح من يملكون وسائل الانتاج والمبادلة ولهذا السبب لا علاقة بين ما يسمى أحيانا بالتخطيط التأشيرى " والذى ليس فى الواقع الا برمجة اقتصادية وبين التخطيط الاشتراكى حتى ولو استخدم كل منهما أساليب فنية متشابهة الى حد كبير . المرجع السابق ص ١١ وما بعدها .

(٢) Osker Lange, Essays on Economic Planning, Asia Publishing House, London, 1963, P 2 et seq.

ومن هذه الأهداف كذلك اعادة تكوين التجارة الخارجية ، وبطبيعة الحال ، اجراء التطورات الأساسية فى الطرق الفنية والتكنولوجية للانتاج . على أن هذه الأهداف العامة قد تنقسم داخليا الى أهداف متعددة يعطى لبعضها أولوية على البعض الآخر . وتختلف هذه الأولويات باختلاف الظروف الاقتصادية والتاريخية لكل مجتمع من المجتمعات .

وعلى ذلك ، فان كل خطة اقتصادية يجب أن تعد على ضوء الامكانيات المتوقعة والحاجات والقيود الاجتماعية والاقتصادية للأولويات المتعلقة بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية . ومراعاة العوامل السابقة يمكن اعداد خطة تنمية اقتصادية واجتماعية تحدد أهدافا معينة لكل من مستويات الانتاج ، والاستثمار ، الاستهلاك ، والتجارة الخارجية ، والخدمات المختلفة .

على أن التنسيق بين أهداف الخطة يعتبر مسألة أساسية فى مرحلة اعداد الخطة ، ذلك أنه بانعدام التنسيق لا يمكن الحديث عن خطة ، ويكون الأمر مجرد تجميع لبرامج جزئية لا يوجد ما ينسق بينها ، وبالتالى لا يوجد ما يضمن تحقيق هذه الأجزاء فى وقت واحد . وهناك أدوات عديدة للتنسيق تجمعها فكرة اعداد ميزانيات تقديرية . وبعض هذه الميزانيات يعد على أساس مقادير عينية ، مثل ميزانية اليد العاملة ، وميزانية الطاقة المحركة ، وميزانيات المواد الأساسية ، أو سلع الاستهلاك الرئيسية ، وبعضها الآخر يعد على أساس تقديرات نقدية ، مثل جدول المحاسبة القومية التقديرية (١) .

ولا مراء فى أن اساليب التنسيق لاهداف الخطة فى الاقتصاد الاشتراكى يجب أن تجد حلا لمشكلات عدة يمكن أن تثور : اختيار افضل تكنيك للانتاج ، ودرجة تكامل النشاطات الاقتصادية

---

(١) فى المستوى الحالى لتكنيك التخطيط يتم الحصول على مجموعة متناسقة من الأهداف عن طريق التقريبات المتوالية ، أى بطريقة تكرار العمليات التقديرية . ويمكن من خلال ممارسة ذلك المنهج البحث بشكل منتظم عن الحجم الامثل ، مع العلم بأن هذا الحجم يتحدد تبعا للأولويات التى تقررت للخطة (بتلهايم ، المرجع السابق ص ١٤)

المختلفة ، الشكل الذى تتخذه تطوير البحث العلمى والتكنولوجى ، واشكال تشجيع التقدم التكنيكى ، والاشكال التنظيمية اللازمه لتحقيق الخطة وتنفيذها ، ودور الاسعار والنقود الى غير ذلك من المشكلات ، وسوف نعود لهذه النقطة مرة اخرى .

تلك هى بعض الملامح الرئيسية للتخطيط الاشتراكى ، وقد يكون من المفيد أن نلقى اضواء أخرى على بعض المسائل الهامة التى يختلف فيها عمل الاقتصاد الاشتراكى المخطط عن الاقتصاد الرأسمالى غير المخطط .

بعض الفروق بين الاقتصاد المخطط وغير المخطط :

١ — يفترض ان الاستثمار فى الاقتصاد المخطط يجرى بقرار من الحكومة ، أو من هيئة التخطيط وليس نتيجة لقوى السوق التى قد تسعى الحكومة للتأثر فيها ، وذلك باستخدام حوافز الاستثمار ، أو بواسطة سياسة نقدية ، ولكنها لا تسيطر عليها مباشرة . وهذا ينطبق على الحجم الكلى للاستثمار أو معدله وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية (ومن المحتمل كذلك بين الصناعات فرادى داخل كل قطاع) ، وكذلك على الأشكال الفنية التى يتجسد فيها الاستثمار .

وعند اتخاذ قرار حول تخصيص الموارد والعمل بين انتاج السلع الرأسمالية وانتاج السلع الاستهلاكية يكون قد اتخذ فى الواقع قرار ادخارى . واذا عبر عن الاستثمار والادخار تعبيرا عينيا فانهما يشيران الى فائض الانتاج الكلى (الاجمالى أو الصافى) زيادة على ذلك الجزء من الانتاج الذى يكون معدا للاستهلاك الجارى [1] . وعلى أية حال فحينما تدخل التبادل ، ومعه أسعار عمليات التبادل الحقيقية ، فانه يمكن فصل الدخل عن الانفاق ، ونعطى معنى لمعدل الاستثمار يجعل النسبتين غير متساويتين . ولهذا فان المدخرات يمكن تعريفها على أنها الفرق بين الدخول " النقدية " لكل من الأفراد والهيئات الخاصة ومنظمات الدولة ، وبين الانفاق خلال فترة معينة على السلع الاستهلاكية وهذا ليس مماثلا لنفس المبلغ الذى تنفقه الدولة على السلع الانتاجية من جميع الأنواع

---

(١) وقد تبدو المسائل مختلفة فقط من زاوية الانتاج عما تبدو عليه من ناحية المستهلكين ، واذا كان هناك تغير فى أرصدة السلع فى العملية ، أو فى السلع التى تجاوزت مرحلة الانتاج ، ولكنها لم توضع بعد موضع الاستعمال .

(عند أسعار تكلفة الانتاج) [1] ، حتى اذا تجاهلنا الانفاق بواسطة الدولة على تقديم الخدمات المجانية ، كالتعليم والصحة وغيرها [2] .

٢ - والفارق الثانى بين نظام مخطط وآخر غير مخطط ، هو أنه ليس هناك حاجة فى النظام الأول الى أن يحكم معدل الاستثمار بواسطة التفضيلات الزمنية من جانب المدخرين الأفراد ، كما هو الحال فى ظل الرأسمالية ، الى المدى الذى يتأثر فيه معدل الاستثمار مباشرة بواسطة السياسة النقدية . ويقرر بعض الاقتصاديين أن معدل الاستثمار يجب

---

(١) at cost

(٢) انظر تحليلا مفصلا لهذا الموضوع M. Dobb, Planning and Economic development.
حيث يقرر انه فى حالة غياب المدخرات من الدخول الشخصية ، وعدم وجود مشتريات للسلع الاستهلاكية من جانب منظمات الدولة ، فان الادخار ، كما يعرف هكذا ، يصبح مساويا لمجموع دخل منظمات الدولة ، وأية مساواة بين الادخار والاستثمار كشرط توازن ترجع فى حسابات الدولة الى قول مماثل بالتوازن بين ايرادات الدولة ومصروفاتها معبرا عنهما بالنقود . ولما كان لا يوجد سبب واضح يبين لماذا يجب ان تتوازن ايرادات الدولة ومصروفاتها ، فان هذه طريقة مغرقة فى الشكلية عند مناقشة المسألة . والشىء الذى يعتبر أكثر أهمية ، هو مستوى أسعار السلع الاستهلاكية بالنسبة الى مستوى النفقات (الذى يعتمد فى التحليل الأخير على مستوى الاجور التى تعتبر مصدر الدخول الشخصية) وهذه العلاقة تعتبر محددا اساسيا لدخل منظمات الدولة . ويترتب على ذلك أن أى معنى اقتصادى يمكن أن ينسب الى المساواة بين الادخار والاستثمار ، يجب أن يعتمد على هذه العلاقة الثمنية ، والامر الجدير بالتوكيد هنا ، هو أن هذا الشرط يشير الى العلاقات الثمنية فى مثل هذا النمط من الاقتصاد ، ولكنه لا يمتد الى العلاقات الحقيقية أو الانتاجية .

وهناك تحفظ يجب الاشارة اليه فى هذا الموضوع: ان الفكرة السابقة تنطبق اذا ما كانت قرارات الاستثمار تخطط مركزيا . وعلى أية حال فان من الممكن ان يتبع اقتصاد اشتراكى طريقة لا مركزية فى تحديد سياسة الاستثمار ، حيث تقوم مشروعات الدولة بعمل خطط استثماراتها كوحدات مستقلة ، طبقا لمعيار ربح ، كما اقترح بواسطة بعض الاقتصاديين الذين اشتركوا فى مناقشة ما قبل الحرب الاخيرة ، حول سياسة الثمن فى ظل الاشتراكية والتى ناقشناها فى هذه الدراسة (مذكرة رقم ٥٨٠ معهد التخطيط القومى الجزء الاول) وكما هو مطبق الى حد ما على الاقل من حيث المبدأ فى يوغوسلافيا

أن يقيد اذا كانت الرفاهية الاقتصادية يراد الوصول بها الى الحد الأقصى (١) .

٣ - ليس هناك حاجة كذلك الى أن يتقرر الشكل الفنى للاستثمار بواسطة الشكل الأكثر ربحا على الرغم من أنه قد يكون هناك اتجاه لذلك ، ويعتبر عاملا حاسما اذا تركت السلطة للمشروعات بالنسبة لاختيار الفن الانتاجى (٢)

= فى الوقت الحاضر . ومثل هذا المعيار هو اما الربح الذى يمكن توقعه فى المستقبل كنتيجة للقيام بالاستثمار ، أو الربح الذى تحقق فعلا فى نشاطات سابقة . وفى مثل هذا الوضع فان كمية النشاط الانشائى الفعلى القائمة ، ومن ثم فان الطلب على السلع الرأسمالية وناتجها سوف لا تكون مستقلة عن العلاقات الثمنية ، ولكنها سوف تتأثر بهذه الأخيرة عن طريق دخول المشروعات . وسوف توجد علاقة مضاعفة بين أية زيادة مقترحة فى الاستثمار التى سوف تغير دخول المشروعات (عن طريق التغير فى الاجور أو التشغيل او عن طريق التغير فى ثمن السلع الرأسمالية أو فى البيوع منها) ، والانفاقات التالية للمشروعات على استثمارات اكبر . ولذلك فان اتجاها تراكميا (حسب فكرة هارود) يمكن أن يوجد ، وقد يكون أكبر حتى منه فى الاقتصاد الرأسمالى الى المدى الذى يعتمد فيه الاستثمار بواسطة صناعات الدولة على الاموال الموجودة تحت يدها . ولما كان لا يوجد توزيع للربح على حاملى الاسهم ، فان من النادر ان " تدخر " الارباح (وتعتبر الضرائب على ارباح المشروعات ، فى هذا المجال مساوية للادخار بطبيعة الحال ، وكلما زادت الضرائب عليها كلما قل أثر المضاعف) . وحتى اذا كانت جميع الاستثمارات الثابتة مخططة مركزيا . فانه قد يظهر اتجاه من ذلك النوع بالدرجة التى تكون فيها لادارات المشروعات سلطة بالنسبة لحجم الارصدة التى تحتفظ بها (أرصدة للمواد أو الوقود أو المنتجات نصف المصنوعة) . ومن المحتمل أن تكون لديهم سلطة واضحة من الناحية الواقعية ، حتى فى ظل أكثر الأنظمة مركزية من حيث التخطيط . وبعبارة اخرى فان هذا التخطيط هام الى المدى الذى يكون فيه مقدار الاستثمار الحقيقى معرضا لتأثير السوق انظر بحث للكاتب : " حول الاتجاهات الجديدة فى التخطيط والادارة فى الاقتصاديات الاشتراكية " . وذلك لكى يمكن للقارئ أن يقارن بين تلك الاتجاهات وبين التجربة اليوغوسلافية ، وبين افكار بعض الاقتصاديين الاشتراكيين : مذكرة معهد التخطيط القومى ٥٨٠ الجزء الخامس (من اقتصاديات الاشتراكية) ١٩٦٧

(١) انظر تفصيلا لذلك فى M.Dobb. Planning & Econ. Dev. المرجع السابق

(٢) انظر مقالة الكاتب السابقة " حول الاتجاهات .. " وكذلك مقالته عن " الربح بين الرأسمالية والاشتراكية " معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ٥٨٠ الجزء الثالث ١٩٦٦ .

٤ - هناك فارق فى طريقة تخصيص الاستثمار بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، والتى يمكن أن تنتج اختلافا كبيرا بالنسبة لطريق التنمية الذى سوف يتبعه الاقتصاد ، وبالنسبة لسرعة حركته على هذا الطريق ، وقد يكون الأمر كذلك بالنسبة لامكانية قيام أية تنمية على الاطلاق فبدلا من أن يكون نمط تخصيص الاستثمارات نتيجة لتخمينات وتوقعات عدد كبير من المنظمين المشتغلين أو متخذى القرارات ، والتى تصحح فى الزمن الطويل بواسطة حركات لاحقة (١) من اثمان السوق ، فان التخطيط الاقتصادى يتكون أساسا من محاولة لضمان مجموعة مترابطة من القرارات الاستثمارية قبل اتخاذها (٢) وذلك قبل أى ربط للموارد بمشروعات انشائية معينة ، وقد سبق لنا أن اشرنا الى ذلك .

والفارق يعتبر حقيقيا وهاما وذلك لسببين ، أولا ، لأن الاستثمار الثابت يحول العمل والموارد فى اشكال معمرة ، بحيث لو تم ذلك فان عملية التصحيح للقرارات المبدئية بواسطة تحولات لاحقة فى اثمان السوق يمكن أن تتم فقط بعد مدة كبيرة من الزمن .
ثانيا ، لما كان الاستثمار الجارى يتغير لكل من القدرة الانتاجية والتشغيل فانه يمكن أن يباشر تأثيرا هاما على اثمان السوق (٣) . ويترتب على ذلك ان هيكل الأسعار الموجود لا يمكن أن يؤخذ كأساس مؤكد للتنبؤ بما سيكون عليه الهيكل المستقبل ، ومن ثم العائد على أى مشروع استثمارى معين .

٥ - الوفورات الخارجية ومشكلة التنمية فى البلاد المتخلفة :

وقد ثارت مناقشة حول مشكلات التنمية فى الاقتصاديات المتخلفة ، صاحبها توكيد حول موضوع الوفورات الخارجية ، والتى تتخذ شكل تأثير تنمية احدى الصناعات أو القطاعات على امكانية التنمية فى صناعات أو قطاعات أخرى . ومثال ذلك أثر تنمية النقل أو موارد

---

(١) expost

(٢) exante

(٣) وهو تأثير من المتوقع ان يكون اكبر فى اية فترة ، كلما كان الاستثمار الجديد اكبر فى نفس الفترة ، كنسبة من رصيد رأس المال الموجود .

القوى أو الوقود على كل من النفقات وعلى الامكانيات السوقية للصناعات المتنوعة ، أو أثر صناعة هندسية على امكانية نمو الصناعة بصفة عامة .

وطبقا لتحليل التوازن الستاتيكى ، فان وجود الوفورات الخارجية ، أو الوفورات السلبية (١) ، كان يعامل كسبب للتحول بين تخصيص الموارد عند التوازن الذى يمليه دافع الربح لدى المشروعات الخاصة ، وذلك الذى تمليه المنفعة الاجتماعية العامة ، وكان يعتقد فيها كوفورات تحدث للمشروعات الأخرى داخل صناعة معينة ، أكثر من كونها وفورات تعود على الصناعات الاخرى من تغير معين فى ناتج أى واحدة منها .

وعندما وضع الامر فى اطار التنمية ، فان الفكرة أصبح لها معنى واسع وأساسى بالنسبة للنمو ، كشرط ضرورى لحدوث النمو ، وليس عاملا عرضيا حدث أن تجاهله الاقتصاديون فى عملية السوق التوازنية . وبذلك أصبحت الفكرة هى اعتماد العناصر المختلفة على بعضها فى عملية عضو من النمو . وهذا اعتماد متبادل يحدث توازنا حيويا بدونه قد يصبح النمو مستحيلا ، أو اذا بدأ فانه يتوقف بسرعة . ولهذا فان امكانية النمو فى النظام كله سوف لا تكون جمعا مبسطا لامكانيات النمو فى القطاعات أو الصناعات التى يتركب منها اذا نظر لكل منها على انفراد ، ولكن امكانية النمو ترتبط بالنمط التركيبى الذى ينمو النظام كله طبقا له . ان بعض الانماط الهيكلية سوف تكون أكثر تسهيلا للنمو من انماط أخرى ، وبذلك يمكن للمرء أن يتحدث فى اطار معين عن نمط امثل للنمو (٢) .

---

(١) external economics & diseconomics

(٢) يقرر " دوب " فى المرجع السابق ان مثل هذه العلاقات الهيكلية فى الانتاج تعتبر اجدر بتسليط الاضواء عليها من ميزان الدخل والانفاق الذى ركز الانتباه عليه فى كثير من الكتابات .

عـــــدم اليقيـــن :

وفى هذا الصدد ، يوجد فارق هام بين الاقتصاد المخطط والاقتصاد السوقى الفـــردى هو عامل عدم اليقين ، ولكنه عدم يقين من نوع خاص . اذا استطاع متخذ القرار فى اقتصاد سوقـى تقدير اثمان السوق فى المستقبل على أساس من الاسعار الحالية (وقد رأينا أنه من الصعب عليـه أن يفعل) ، أو اذا استطاع أن يقدر تقديرا صحيحا القرارات الاستثمارية التى تتخذ فى نفـــس الوقت بواسطة جميع المنظمين داخل النظام . وكذلك تلك التى تتخذ فى التواريخ المستقبلة جميعا خلال فترة حياة المشروع الاستثمارى موضع البحث ، فان الاختلافات بين النظامين الاقتصاديين سوف تختفى .

ومثل هذه المعرفة لا يمكن أن يلم بها متخذو القرار ، اللهم الا اذا كان هناك تبادل تـام للافكار فيما بينهم ، بحيث يضعون معلوماتهم فى مجمع ، وأن يسمحوا ببعض التعديل فى مقاصدهم على ضوء معرفة كل منهم بمجموع هذه المقاصد ، وهذا يعتبر نوعا من الخطة ، سوف يرتبط بهـا كل منهم ، ويصبح جميع المنظمين غير مستقلين .

وقد أشار بعض الاقتصاديين الى هذا النوع من عدم اليقين فتحدثوا عن عدم يقين قد ينشأ من انعدام الاتصال بين متخذ قرار لا وسيلة لديه للتعرف على القرارات والخطط التى تتخذ فى نفس الوقت بواسطة الآخرين . ويعتبر ذلك هاما من الناحية الكمية على الأقل ، كما هو الشـأن فى حالة " عدم اليقين الأولى " الذى ينشأ عن فعل الطبيعة أو الصدفة ، أو التغيرات الـتى لا يمكن التنبؤ بها فى تفضيلات المستهلك . يضاف الى ذلك أن اعتماد قرار انسان على قـــرارات أناس آخرين ، يبدو أنه لا يترك مجالا لتخصص كفء فى الموارد عن طريق الثمن كمرشد .

---

(١) T.C. Koopman, Three Essays on the State of Economic Science, PP. 154 - 163 & 146-7.

واذا كان عدم اليقين كبيرا بدرجة كافية ، فانه قد يعوق قرارات الاستثمار ويوقف النمو كلية أو اذا كان عدم اليقين هذا (١) والحذر والتشاؤم فى مواجهته كبيرا بدرجة كافية ، وهذا وضع عادى فى الدول المتخلفة .

وللسبب نفسه ، فان أى تغيير فى طريقة التنمية يمكن أن يجعل تحقيقها أكثر سهولة ، وبنفقة أقل ، اذا كان من الممكن توقع نتائجها بواسطة متخذى القرارات ، ومن ثم تخطط التنمية مقدما . وسوف تكون هذه هى الحال سواء كان التغيير هو فى تخصص الصناعة أو كان الانتقال من معدل عال من الاستثمار الى معدل منخفض يتطلب انخفاضا فى حجم قطاع صناعة السلع الرأسمالية النسبى أو المطلق ، أو تغير من الحرب الى السلام مثلا ، أو من التوكيد على الزراعة الى التوكيد على الصناعة ، أو من الانتاج للتصدير الى الانتاج للسوق المحلية . واذا كانت التنمية تحدث بمعدل عال جدا ، فان مثل هذه التحولات فى النمط الهيكلى للصناعة قد لا تتضمن أكثر من تحول (٢) نسبى من الموارد ، وتمتص خلال الوقت فى بعض الصناعات ، بينما يستمر بعضها الآخر فى النمو قدما . ولكن فى الحالة العادية (وبالتالى اذا كان الوقت لاحداث التحول أقصر) ، فسوف يكون هناك حاجة الى تحول مطلق للعمل وللموارد الأخرى ، بما فيها معدات رأس المال من أنواع الانتاج القديمة الى الأنواع الجديدة . ونظرا لجمود الموارد وعدم قدرتها على التحرك بسهولة ، اذا ما اخذت شكل رأس المال الثابت ، فان هذا لا يمكن ان يجرى دون ثمن أو نفقة . والتحول لا يمكن ان يكون تحولا حقيقيا ، ولكن يجب أن يأخذ شكل انشاء معدات جديدة لنوع لنوع النشاط المتوسع ، وفى الوقت نفسه يستخدم استخداما ناقصا المعدات التى لم تتحرك فى الانواع القديمة من الانتاج التى يعتبر الطلب عليها متناقصا ، أو تستهلك قبل الأوان .

---

(١) طالما ان الانسان لا يستطيع ان يفصل عدم اليقين كمعيار موضوعى عن الموقف الشخصى للمنظمين نحوه .

(٢) transfer

ومن المتوقع أن توجد خسارة اجتماعية من هذا النوع (تتكون من نفقات استثمار اجمالية اكبر لتدعيم انسياب دخل قومى معين خلال فترة زمنية ، عشر سنوات مثلا) ، وذلك اذا كانت عملية تغيير الاتجاه محكومة كلية بواسطة السوق ، لما كان التغير فى الثمن الذى يعتبر المرشد الى التغير فى تخصص الاستثمار يعقب التحول فى الطلب ولا يسبقه . وعلى أية حال ، فالى المدى الذى يمكن به توقع التحول ، ومن ثم يخطط له مقدما ، فان مثل هذا الهلاك للمعدات قبل الأوان يمكن تجنبه . والاستثمار فى رأس المال الثابت فى الانتاج القديم ، يمكن أن توضح نهاية له ، أو ينتهى تدريجيا فى تاريخ مبكر ، بحيث يقترب رأس المال الثابت من نهاية حياته المادية فى تاريخ فى المستقبل يكون حينئذ غير مرغوب فيه (١) .

وعلى أية حال فان "عدم اليقين الثانى" هذا ، ليس من المتوقع أن ينتشر انتشارا متساويا بين كل أنواع النشاط الانتاجى . والى المدى الذى يؤثر فيه فى بعض الصناعات أو القطاعات بدرجة أكبر من البعض الآخر ، فانه سوف يفرض على الاستثمار اتجاها معينا ، ومن ثم على النمط التركيبى للتنمية ، وكذلك يبطئ من المعدل العام للاستثمار ، ويحدث نفقات خاصة لتغير غير مرئى . ولا مراء أن هناك من الاسباب ما يدعونا الى أن نتوقع أن هذا النوع من عدم اليقين سوف يقع ثقله على بعض القطاعات بدرجة كبيرة من البعض الآخر ، وذلك لان درجة عدم اليقين سوف تكون دالة لتغير الوقت وطوله ، أى الفاصل الزمنى لقرار استثمارى معين عن الطلب النهائى

---

(١) وفى الوقت نفسه ، فان العمل والمعدات التى يمكن فى الظروف العادية ان تخصص لتدعيم رأس المال الثابت هذا ، او استبداله ، وتصبح حالا فائضه redundant يمكن ان تحول لانشاء رأس المال الثابت فى انتظار الاستخدام الجديد له . ويقال أحيانا ان الاقتصاد المخطط قد يميل الى ادخال جمود فى أوصال النظام الاقتصادى ، وجعله اكثر محافظة ومقاومة للتغير ، على عكس الطريقة الاكثر مرونة التى تكون للقرار اللامركزى أو الموجه بواسطة السوق . ومثل هذا الجمود قد يكون ميلا من جانب وحدات ادارية بيروقراطية كبيرة ، سواء كانت تابعة للدولة أو للقطاع الخاص . ولا شك أن التخطيط المبالغ فى مركزيته قد يعوق المبادرة لدى المستويات المنخفضة من الادارة .

انظر فى ذلك Dobb, Planning & Econ. Dev. المرجع السابق

وكذلك للكاتب : " حول النظام الجديد للتخطيط والادارة فى الاقتصاديات الاشتراكية " . المرجع السابق .

الذى يعد لاشباعه ، أوعن بعض الحوادث الاقتصادية التى تعتبر المكملات الرئيسية له ، هذا الفاصل الزمنى سوف يعتمد على فترة الانشاء ، ودرجة تعمير الآلات أو المعدات ، وهى تميل الى الاختلاف بين الانواع المختلفة من الصناعات (١) .

ومع ذلك فان الاختلاف الذى سبق التحدث عنه بين كلا النظامين الاقتصاديين ، لا يمكن أن يقتصر على عدم اليقين وحده ، فهناك حالات - حتى ولو لم يكن هناك عدم يقين - لا يحقق جهاز السوق اللامركزى فيها تنمية ما : فمثلا عندما يكون التوسع فى صناعة معينة لا يمكن القيام به بربح ، على الاقل حتى بعد مضى مرحلة أولية ، ومع ذلك فوجودها يعتبر ضروريا لنمو صناعات

---

(١) وعندما ندخل هذا الاعتبار فى حسابنا ، فانه قد يثور سؤال هام ، لماذا اذن تقدمت التنمية فى ظل الرأسمالية ، بمعدل السرعة التى تمت به ، وبالتماسك ، (او بقدر قليل من عدم التماسك) ، كما حدث فى الدول الرأسمالية كبريطانيا والمانيا والولايات المتحدة ؟ ويجيب " دوب " فى المرجع السابق ، بأن نظام السوق ليس دون وسائل ، تستطيع التنمية غير المتوازنة بواسطتها ان تحدث رد فعل ، ولو أن ذلك قد يحدث متأخرا ، فى شكل ارتفاع فى الربحية (أو الربحية المتوقعة) فى القطاعات المهملة فى التنمية ، وهذا الارتفاع فى الربحية يحدث نتيجة للطلب المرتفع الذى يسببه التوسع فى القطاعات الاكثر نموا . وعند بعض النقط ، سوف ترتفع الاسعار والارباح الى مستوى كاف على الرغم من الاثر المعيق الذى يسببه عدم اليقين غير العادى .

وعملية التنمية قد تكون غير منسقة او متساوية uneven وغير مستمرة ويمكن تشبيهها بالموج ، وكل موجة يصاحبها نوع مختلف من الزيادة فى الاستثمار ، والتركيز فى نقط مختلفة ولكن يحدث بعد ذلك نوع من التقدم المتماسك ، وعلى اية حال فان هذا يفترض أن الاستثمار فى القطاعات الاكثر تقدما يمكن ان يوضع قدما على الرغم من غياب التنميات المكملة فى اماكن أخرى ، وبعد مضى وقت طويل بدرجة كافية لتجميع الضغوط التى يحتاج اليها للتغلب على تأخر هذه الاخيرة وجمعها معا . وهذا التجميع لهذه الضغوط (والتى ترتبط بالطلب غير الكافى) سوف يكون لها تأثير مزدوج : ايقاف التقدم فى القطاعات التى تقدمت وكذلك جذب تلك الصناعات التى تأخرت . ويبدو من غير المؤكد ان التنمية غير المتوازنة سوف تجد فى الواقع تصحيحا بواسطة السوق ، حتى بعد فترة معقولة من الوقت ، وأثر الاعاقة قد يكون اقوى ، أو يعمل بسرعة اكبر من اثر الجذب ، وقد تضعف مقاومة القطاعات المترددة للجذب المبادرة من جانب المنظمين الاكبر مخاطره ، والحصيلة قد تكون تأخرا عاما أو ركودا .

أخرى ، ودونها قد يتوقف نمو هذه الاخيرة . وهذه الحالة يمكن ان تسمى حالة "الوفورات الخارجية البحت" . والسبب الرئيسى لهذا ، هو عدم قابلية معدات رأس المال للانقسام بدرجة كبيرة ، وكذلك فان من المحتمل أن تكون هذه المعدات كبيرة بدرجة واضحة (بالنسبة الى حجم المشروع) فى مرحلة مبكرة من التنمية ، الأمر الذى يعطى هذه المشكلة وضعا خاصا فى الدول المتخلفة (١) .

وهناك أيضا أسباب أخرى منها مثلا غياب أو تأخر ما أصبح يسمى برأس المال الأساسى (٢) للنمو الصناعى .

ومن ناحية أخرى ، ليس الامر فقط هو استبعاد عدم اليقين بواسطة ترابط القرارات ، وذلك لأن معقولية التخطيط أو رشادته لا تقتصر فقط على مجرد الترابط ، أو تنجم عن مجرد تكبير حجم الوحدة التى تتخذ القرار . وقد سبقت الاشارة الى أن النمط التركيبى المأخوذ به يؤثر بدرجة كبيرة فى معدل النمو ككل . ومثال ذلك ، العلاقة الهيكلية بين قطاع الصناعات التى تنتج سلعا رأسمالية ، والقطاع الذى ينتج سلعا استهلاكية . والترابط قد يكون على أساس انماط تركيبية متنوعة ، وذلك النوع من التخطيط الذى يعنى فقط بتحقيق الترابط ، ويكون محايدا فيما يتعلق بالنمط التركيبى ، يؤدى مهمة جزئية فقط .

وهناك - كما سبق القول - الى جانب عدم اليقين الذى تناولناه هنا ، نوع آخر هو "عدم اليقين الأولى" والذى يكون مصطحبا بصفة خاصة بالاكتشافات الفنية غير المعروفة ، وقد يمكن أن نضيف الى ذلك مثلا ، التغيرات فى السكان ، وفى الحاجات الانسانية ، أو الاسهام

---

(١) وقد ضرب "نيركس" كمثلا لذلك عن شيلى ، حيث يقول ان مصنع صلب حديث ، وهو يعتبر من المعدات المعيارية standard equipment فى اية دولة صناعية ، يمكن أن ينتج فى ثلاث ساعات امدادا كافيا من نوع معين من الحديد أو الصلب ، يكفى الدولة لمدة سنة . وفى هذه الحالات فان الحافز على اقامة تلك المعدات يبدو غير موجود .

(٢) infra stucture

الانسانى فى انتاجية العمل ، هذه المسائل يمكن أن تضع حدا للوقت الذى توضع الخطة لتغطيته . ذلك لأنه بعد فترة زمنية معينة ، سوف تصبح هذه المسائل المجهولة فى المشكلة كبيرة جدا بدرجة قد تجعل التخطيط غير ذى قيمة كبيرة .

وعلى أية حال فان الحكم على أهمية الاعتبارات التى تحدثنا عنها ، سوف يتوقف على تقدير المرء للأهمية النسبية لكلا النوعين من عدم اليقين . ولما كانت الفترة الزمنية ضيقة ، فانه سوف يعمل دائما فى اطار من " الحتمية المحددة " ، وفضلا عن أثر ترابط القرارات الجارية وحالة الوفورات الخارجية " البحت " فان من المحتمل ، الى المدى الذى تكون فيه الخطة واقعية ، ان تسجل هذه المسائل كأهداف ، الأمر الذى لا يحدث فى حالة عدم وجود التخطيط .

ولكن يبدو واضحا بدرجة معقولة ان سياسة الاستثمار يمكن فى معظم الظروف أن تقرر بدرجة مناسبة من الواقعية لمدة مقبلة طويلة نسبيا . وعلى أية حال فان هذا يكون صحيحا بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الكلية [1] وكلما استطاع الانسان أن يخطط لمدة مقبلة أطول كلما اتسع مجال الاختيار بدرجة أكبر ، وكلما زاد تأثير التخطيط على التنمية [2] .

---

(١) macro-economic

(٢) يجب ان نتذكر ان هذا المجال من الاختيار محدود ، فلم يوجد ابدا الا عدد محدود من البدائل التى يمكن ان تظهر فى قائمة موضوعات التخطيط . ولا يقل أهمية عن ذلك ، الدراسة الواقعية للقيود على سياسة الاستثمار فى أوضاع معينة ، كما يجب أن تناقش معايير الاختيار بين العدد المحدود من السياسات البديلة اكثر مما يمكن اعتباره متاحا .

المركزية واللامركزية فى التخطيط

سبق أن عرضنا فى الجزء الأول من هذه الدراسة (١) صورا من الجدل بين كتاب الرأسمالية والاشتراكية حول موضوع الثمن والسوق من ناحية ، وأنصار التخطيط المركزى من ناحية أخرى ، وقد قلنا أن هناك فريقا من الكتاب الاشتراكيين " أوسكار لانج ، وتيلور ، وديكنسون وغيرهم " قد شارك كتاب الرأسمالية أهمية السوق فى توزيع الموارد وتخصيصها ، وقرروا أنه يمكن ان يقوم سوق فى الاشتراكية أكفأ من تلك التى يمكن أن تقوم فى الرأسمالية . وبهذا فأن هذا الفريق الاخير يمكن أن يطلق عليه " أنصار اللامركزية فى التخطيط (٢) .

وقد عرضنا كذلك فى الجزء الخامس من هذه الدراسة (٣) ، للاتجاهات الجديدة فى التخطيط فى الاقتصاديات الاشتراكية ، وعرضنا للعلاقة بين هيئة التخطيط المركزية والمشروعات ، وأعطينا صورا للقرارات التى تتخذ فى المركز ، وتلك التى تقرر أن تقوم بها المشروعات ، وذلك للتخفيف من صرامة التخطيط المركزى ، ولتشجيع مبادأة المشروعات .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا بشئ من التفصيل للفروض التى يستخدمها كل من الفريقين : المركزيون واللامركزيون لتدعيم وجهة نظرهم :-

---

(١) انظر للكاتب : اقتصاديات الاشتراكية ، الجزء الأول ، " نظرية الحساب فى الاقتصاد الاشتراكى مذكرات " معهد التخطيط القومى رقم ٥٨٠ .

(٢) ينظر " بتلهايم " الى هذا الخلاف على أنه انعكاس للخلاف بين الذين يميلون الى فكرة موضوعية القيمة " وهم انصار التخطيط المركزى " وأولئك الذين يميلون الى فكرة شخصية أو نفسيه للقيم

أنصار اللامركزية) : أنظر : ettleheim, Theory of Econ. Planning
المرجع السابق .

(٣) أقرأ للكاتب : حول النظام الجديد للتخطيط والادارة ، الجزء الخامس من اقتصاديا

فكرة اللامركزيـــــــة (١)

نلاحظ هنا ، مرة أخرى ، أننا سوف نعرض لافكار الكتاب الاشتراكيين الذين يقيمون وجهة نظرهم على أساس تحول كبير فى علاقات الملكية فى اتجاه الاشتراكية ، وأن النظام الذى ينادون به انمـــا يعمل فقط على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل أو للجزء الاكبر منها ، ولهذا يجـــب أن نفرق بين هؤلاء ، وبين القائلين بالتخطيط الرأسمالى ، الذى عرضنا له فى هذه الدراســـة حيث تظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هى السائدة .

ونلاحظ كذلك ، أن التخطيط اللامركزى فى ظل الاشتراكية ، ينتج عن قرارات تصدر عن هيئـــة تخطيط مركزية من ناحية ، وعن قرارات تتخذها المشروعات العامة والمشروعات الخاصة التى مازالت باقيـــة من ناحية أخرى . فما هى القرارات التى تتخذ بواسطة المركز ، وتلك التى تتخذ بواسطة المشروعـات ثم ماهى الروابط التى لابد وأن توجد بينها .

١ــ القرارات التى يتخذها المركز : هناك ثلاثة انواع من القرارات .

أ ــ يضع المركز لكل فترة الحجم الكلى للاستثمار (٢)

ب ــ يضع المركز الاثمان التى تتبع فى العمليات بين المشروعات العامه ، بينما نجـــد أثمان البيع الى المستهلكين وكذلك الاجور تحدد نفسها بواسطة ــ ظروف السـوق العاديـة .

---

(١) راجع : Oscar Lange & F.M. Taylor, on the Economic Theory of Socialism Minnesota 1938

(٢) يعبر عن حجم الاستثمار بالنقود ، بطبيعة الحال ، بافتراض أن العلاقة بين المشروعـات ، وبينها وبين الجمهور سوف تؤدى الى أحداث تسويات بالنقود .

حـ ـ يحدد المركز سعر الفائدة (أو أسعار القروض المختلفة)(١)

٢ـ القرارات التى تتخذها المشروعات :ـ تقرر المشروعات المسائل التالية :

أ ـ على أساس الاسعار المحددة بواسطة المركز واسعار البيع للمستهلكين ، تقرر المشروعات طبيعة وحجم انتاجها الجارى وهذه تحدد بالتالى طبيعة ومقدار مشترياتها ومبيعاتيها .

ب ـ تحدد حسب طاقتها الانتاجية والاثمان وأسعار الفائدة الموضوعة ـ حجم وطبيعة استثماراتها المقبلة ـ والمشروعات حرة فى القيام باستثمارات جديدة ، وذلك لتوسيع مصانعها ، أو آلاتها الموجودة ، أو بناء مصانع وآلات جديدة . ولتحقيق هذا الهدف الاخير ، فأن عدة مشروعات يمكن ان تتحد او تتعاون ، ويمكن لقرار من هذا النوع أن يتخذ بواسطة هيئه أو جهاز له سلطة عامة بالنسبة لفرع كامل من فروع النشاط الاقتصادى .

على أنه لايقل أهمية عن نوع القرارات التى تتخذ بواسطة كل من المركز والقاعدة أن نتبين القواعد التى تحكم تلك القرارات .

٣ـ القواعد التى تحكم القرارات :

أ ـ الحجم الكلى للاستثمار : ـ أن الرغبة فى تحقيق العماله الكامله سوف تقود المركز فى تحديد حجم الاستثمار ، وبعبارة أخرى فأن المركز سوف يبدأ بتقدير مقدار العمالة التى تتأكد بواسطة الاستهلاك ، ثم يخطط مقدارا من الاستثمار كافيا لضمان ميزان العماله اللازم لعدم ظهور بطاله

---

(١) بعض هذه الاثمان ، وكذلك اسعار الفائدة ، يجب أن تكون ذا معنى محاسبى فقط ، ولا تتسبب فى مدفوعات حقيقية انظر " اوسكار لانج " المرجع السابق ، وكذلك نظرية الحساب الاقتصادى

ب — أسعار الفائدة : سوف توضح بواسطة المركز عند مستوى ترغب عنده المشروعات جميعا فى الحصول على القروض لاغراض الاستثمار ولكى يتحقق الحجم الكلى للاستثمار الذى خطط بواسطة المركز .

ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه اذا كان مقدار الاستثمار الفعال أقل من المقدار المتصور (الأمر الذى سوف يخلق عمالة ناقصه) فأن أسعار الفائدة يجب أن تخفض ، وبالعكس ، اذا كان مقدار الاستثمار اكبر من المقدار المطلوب ، وحدثت اتجاهات تضخمية فأن سعر الفائدة يجب أن يرتفع . (١)

حـ — الاسعار : يجب أن تحدد أسعار المنتجات المختلفة (المواد الاولية الآلات وغير ذلك) بواسطة المركز عند مستوى من التوازن ، أى مستوى يضمن ان يتساوى عرض كل منتج أو سلعة ، مع الطلب عليها . ومن ثم اذا لوحظ أن منتجا متاحا بكميات زائدة بالنسبة للطلب (الذى يبدو من تراكم المخزون) فأن المركز سوف يقرر خفض السعر (الامر الذى سوف يزيد من مبيعات تلك المنتجات ، وسوف يثبط من انتاجها) . والعكس اذا كانت هناك سلعه متاحة بكميات غير كافية ، فسوف يرفع المركز سعرها .

د — الكميات المنتجة : تكون الكميات المنتجة حصيلة لقرارات مختلف المشروعات التى يجب أن تتخذ هذه القرارات بحيث يزيد كل مشروع من انتاجه الى النقطة التى تكون عندها نفقة المنتج الاضافى (٢) تساوى قيمة هذا الانتاج مقدرة بالاسعار الجارية .

---

(١) وفيما يتعلق بصندوق الاستثمار الذى تسحب منه القروض (ويتكون) من أرباح جميع المشروعات ، تعتبر الحاجة الى تكوين صندوق مشترك من التمويل سببا — من بين اسباب أخرى — لمناداة مؤيدى هذه الفكرة بجماعية ملكية وسائل الانتاج . ويمكن ان يستخدم ذلك الجزء من الارباح الذى لم يوضع لاغراض الاستثمار فى دفع عائد اجتماعى " للعمال .

(٢) أو نفقة الاجل القصير أو النفقة الاولية prime

وبهذا يكون مطلوبا من المشروعات أن تجعل " نفقة انتاجها الحدية " تتساوى مع الاسعار (كما تحدد بواسطة المركز أو السوق) (١)

على أنه أذا كانت النفقة الحدية لمشروع ما دون النفقة المتوسطة ، فأن مساواة النفقة الحدية بالثمن سوف تتسبب فى خلق عجز فى هذا المشروع ، وهذا يتطلب أن مثل هذه المشروعات يجب أن تعان . وفى مثل هذه الحالة فأن المشروعات لم تعد تعمل للربح ، وهذا سبب آخر يجعل المؤيدين لهذا النوع من التخطيط يطالبون بأن الانتاج يجب أن يصبح اجتماعيا . (٢)

هـ — الاستثمارات : من مسئولية كل مشروع أو كل صناعة ، أن يقوم بالاستثمار فى كل وقت ، بحيث أن قيمة الانتاج المضاف الذى يمكن أن ينتج عن هذا الاستثمار محسوبا بالاسعار الجارية (٣) ، تكون مساوية للنفقة الكلية لهذا الانتاج أو أكبر منها ، بما فى ذلك عبء الفائدة على رأس المال الذى استخدم لانشاء المصنع الجديد .

هذه خلاصة للقواعد التى يقوم عليها هذا النظام من التخطيط . ويعتقد دعاة هذه الفكرة ، أنها الطريقة الوحيدة التى يمكن ان تؤدى الى تحديد اقتصادى رشيد لهيكل الانتاج وحجمه ، ويقررون أن هذا النظام يمتاز بأنه يترك للافراد كمستهلكين نهائيين ومكتسبين لأجور ، وللمشروعات كوحدات انتاج واستهلاك للمواد الأولية ولمنتجات ومعدات شبه نهائية أو نصف مصنوعة وانتاج للسلع الاستهلاكية ، مهمة القيام بالحساب الاقتصادى . (٤)

---

(١) يقرر " بتلهايم " أن هذه القاعدة وضعت لتشجيع الاستخدام الكثيف للمعدات الموجودة وقد دافع عنها " لانج وليرنر " وقرر بيجو " من ناحية أخرى ، أن كل مشروع يجب أن يحدد أنتاجه بطريقة تجعل ايراداته الاجمالية تساوى نفقاته الاجمالية ، الامر الذى يتضمن أذا أخذنا كل شئ فى الاعتبار — أن النفقة المتوسطة تساوى الثمن . أنظر بتلهايم المرجع السابق .

(٢) الاختلافات فى الانتاج التى صورت هنا تلك هى التى يمكن أن تجرى على أساس المعدات الموجودة فالنفقات المتوسطة التى تتمشى مع كل مستوى من الانتاج تكون أساسا الاكثر انخفاضا التى يمكن أن يحققها المشروع بهذه المعدات (مع أدخال الاجور والاسعار فى الاعتبار)

(٣) قارن ذلك " بالاتجاهات الحديثة فى التخطيط للادارة " المعمل الفيزيكى

كذلك فهم ، بهذه الفكرة ، يتجنبون صعوبة أساسية تلك التى يحدثها اتخاذ وحدة قيمة ، أو اعتبار أن الاسعار تلعب مجرد دورا لمؤشرات . ومن ناحية أخرى ، فأنهم يتجنبون تحميل هيئة واحدة مسئولية اتخاذ عدد كبير من القرارات .

ويلاحظ هنا أن دور هيئة التخطيط المركزية سيكون سلبيا تماما ، فأنها سوف لا تؤثر فى الانتاج مباشرة ، ولكن عن طريق متغيرات معينة فحسب (الاثمان واسعار الفائدة) وذلك لاحداث ظروف موازنة . وسوف يوضع المستوى التى تحدد عنده الاثمان واسعار الفائدة عشوائيا ، ومن الناحية العملية عن طريق ملاحظة التأثيرات اللحظيه التى يحدثها العرض والطلب فى الاثمان . وكذلك فأن حجم الاستثمار يحدد عشوائيا بنفس الطريقة ، وذلك بعمل اجمالى ملائم من الطلب الكلى مع أخذ مستوى الأجور فى الحسبان ، وكذلك مايطلق على الكنزيون " الميل للأستهلاك "

على أن هذا النظام لا يعتبر اقتصادا مخططا حقيقة ، ولا حتى اقتصادا مترابطا وسوف لايضمن المجتمع بنظام من هذا النوع، تطوير القوى الانتاجية الى اى مدى . وقد لايكون المجتمع كذلك متأكدا حتى من الحصول على توازن اقتصادى.

ملاحظات حول نظام الاختيار اللامركزى :

وقد وجهت عدة ملاحظات وانتقادات لنظام الاختيار اللامركزى ونقتصر على أهمها .

١ــ فكرة المنافسة :ــ

(١)

تقدم لنا هذه الفكرة اقتصادا متنافسا وليس أقتصادا مخططا ، على أن هذا النظام اذا كان حقا يدعى اقامة منافسة ، فأن من الحق كذلك أنه لا يستطيع ان يعمل بالطريقة التى تصورها مقترحوه .

---

(١) يقرر " بتلهايم " فى المرجع السابق أن هذا الاعتراض يمكن أن يفسر بأن الفكرة تقتصر على تعريف طبيعة هذا الاقتصاد ، بينما تتجاوز عن مسألة امكانية أو استحالة قيام نظام اقتصادى من هذا النوع يعمل من الناحية الفعلية . ومثل هذا التفسير قد يكون خاطئا .

فالمنافسة ، ليست فقط "تكنيك اقتصادى" لكنها حصيلة علاقات انتاج محددة . وهى تفترض وجود عدد كبير جدا من المشروعات مستقلة عن بعضها ، تعمل على مسئولية المنظمين الذين يشتركون فى الربح ومخاطر المشروع ، وهى تفترض انه ليس هناك مشروع قادر بقراراته على التأثير بدرجة كافية على المقادير الكلية المطلوبة أو المعروضة ، ومن ثم على الاثمان (١) .

وضع ذلك ، فأن انصار هذه الفكرة يعترفون بأن هذه الشروط لقيام المنافسة تتوافر بدرجة أقل فى ظل هيكل اشتراكى للانتاج منها فى ظل الهيكل التركزى للرأسمالية المعاصرة التى تسيطر عليها المنظمات الاحتكارية .

وأذا ما تتبعنا الاتجاهات الاساسية للتطور الاقتصادى لوجدنا أن الاقتصاد الذى يتمشى مع هذه الفكرة يتعلق بفترة ماضية ، لا بالوقت الحاضر ، أو بالمستقبل . يضاف الى ذلك ، أن المقدمات الهيكلية التى تستند اليها هذه الفكرة ، وبصفة خاصة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تتضارب مع أدخال موازنات اقتصادية ذات خصيصة تنافسية صغيرة أو كبيرة .

واذا افترضنا جدلا أن مثل هذا النظام يمكن ان يعمل ، فأنه قد يتضمن الى حد كبير ، نفس الضعف والمساوىء التى توجد فى الرأسمالية .

٢ — الموازنة اللاحقة :

يؤدى هذا النظام الى الموازنة اللاحقة التى تعتبر خصيصة للنظام الرأسمالى . أن عملية "النظر فى المستقبل" (٢) لا تقوم بها جهة مركزية قادرة ، طبقا لوضعها ، على ان تنظر نظرة شاملة للنتائج المختلفة قصيرة الاجل وطويلة الاجل التى يمكن لقرارها أن يحدثها . أن التنبؤ أو النظر الى المستقبل ، يقع ، طبقا لهذا النظام ، على عاتق عدد كبير من مديرى المشروعات الذين يدخلون فى حسابهم النتائج المباشرة لقراراتهم بالنسبة لعمل مشروعاتهم فحسب ، لا بالنسبة للاقتصاد القومى كله . ورشادة تلك القرارات أو عدم رشاداتها — وهى التى لا تعتمد عليهم ، ولكنها

---

(١) ذلك أنه فى مثل هذا النظام ، تعتبر الاثمان والمقادير مرتبطة آليا بواسطة السوق

تعتمد على التطور الاقتصادى العام الناتج من قرارات مشروعات كثيرة - لاتتضح لهم الا بعد وقوع " حادثة " اتخاذ القرارات ، التى تكون اثارها قد أخذت مكانها فى الاقتصاد . ولهذا فعندما يكون هناك قرار غير معقول ، من وجهة نظر مشروع معين ، فأن ادارته لا تعلم ذلك الا بعد أن تحدث النتيجة السيئة ، واذا كان عليها أن تتخذ قرارا آخر ،فأن معقوليته بالتالى سوف تظهر فيما بعد .

وبعبارة أخرى ، فأنه فى نظام من هذا النوع ، بدلا من أن توكل مسئولية حل كثير من المشكلات المتعلقة بالاختيار والتوازن التى يثيرها عمل الاقتصاد ، الى جهاز خاص، هو جهاز التخطيط ، الذى ياخذ فى الاعتبار الارتباطات المتبادلة لكل القرارات ، فأن"الحلول " يسمح لها بالاستمرار فى الظهور تلقائيا . وبذلك فأن هذا الحلول تحدث من " تخمينات" فى الظلام gropings تتضمن ضياعا حقيقيا للطاقة وللعمل وللاستثمار ، (١) وذلك نظرا الى أن طبيعة القرار الخاطئ لا تظهر الا بعد مضى وقت معين بعد اتخاذه .

وقد رد انصار هذه الفكرة بأنه حينما يترك للاقتصاد مسئولية حل المشكلات التى يحدثها تطوره ، فأن المرء يوفر النفقة الكبيرة فى النشاط والجهود التى يحتاج اليها لحل هذه المشكلات مقدما . على أن هذه الحجة ضئيلة القيمة ، فحل المشكلات يثور دائما ، وهو يتطلب انفاقا للنشاط والجهد . والحق، أن هذا الانفاق اكثر وضوحا ، اذا ما تركزت نفقته فى جهاز واحد ولكن العبء الفعلى لهذه النفقة يعتبر دون شك أخف حينما يكون الانفاق الضرورى متكونا أساسا من الانفاق على جهاز تخطيط ملائم مما لو كان يتكون من الخسائر فى الوقت ، والتى تتضمنها الموازنات اللاحقة ، والضياع فى العمل والموارد والاستثمارات التى تنتج عن وضع قرارات كثيرة خاطئه ، والتى لا تكشف عن نفسها الابعد مضى وقت طويل أو قصير .

وهناك حجة أخرى يستند اليها مؤيدو هذا النظام ، هى أن حل المشكلات التى تثيرها تنمية الاقتصاد ،لا يمكن القيام بها مقدما ومركزيا ، وذلك لعدم توافر مقياس موضوعى

---

(١) انظر المؤلف الاخير ...

من القيم الاقتصادية التى يمكن ان تعاون على التعرف مقدما على الموقف المقبل . والقيم الاقتصادية عند هؤلاء الكتاب ، لاتنشأ من عملية موضوعية (مثل وقت العمل المخصص للانتاج) يمكن تقديرها مقدما ، ولكن من التقديرات الشخصية للافراد ، التى لا تكشف عن نفسها الا بعد واقعة اتخاذ القرار بالانتاج ، عندما يواجه المستهلكون بالسلعه التى تعرض عليهم فعلا وهذا يوضح ان القائلين بهذه الفكرة يأخذون بالنظرية الشخصية فى القيمة ، بينما يأخذ مؤيدو التخطيط المركزى بالفكرة الموضوعة للقيمة .

ويرفض كتاب التخطيط المركزى استحالة فكرة الحساب الاقتصادى مقدما ، بالتدليل على أن النظرية الشخصية للقيمة غير منطقية وغير متسقة ، ومن ناحية أخرى ، يتوضح أنه من المستحيل ان يبنى اقتصاد مخطط تخطيطا رشيدا على أساس الفكرة الشخصية للقيمة .(١)

وقد سبق لنا القول بأن هذا النظام اللامركزى يتضمن المساوئ التى توجد فى الرأسمالية ، من حيث الموازنة اللاحقة ، وما يتضمنه ذلك من ضياع . ويجمعها كذلك بالرأسمالية نقطتا ضعف أخريان انعدام الرشادة الاقتصادية فى سلسلة القرارات المتفرقة التى تتخذها المشروعات فرادى ، والطبيعة التراكمية للتقلبات الاقتصادية التى تنجم عنها .

وقد سبق أن عرضنا لموضوع انعدام الرشادة الاقتصادية ، ولكن قد يكون من المفيد أن نفصل منه بعض الشئ فى هذا المجال . ولذلك سنعرض لهاتين النقطتين على التوالى :

أ — انعدام الرشادة الاقتصادية : هناك اعتبارات عدة لانعدام الرشادة الاقتصادية للقرارات التى تتخذ فى ظل النظام اللامركزى ، سوف تقتصر على الاعتبارات الرئيسية منها :

---

(١) انظر بتلهايم " المرجع السابق . وأنظر كذلك
Dobb, on Economic Theory and Socialism

وراجع نظرية الحساب الاقتصادى ، مذكرة معهد التخطيط القومى للكاتب رقم ٥٨٠ المرجع السابق الاشارة اليه .

(١) عبء سعر الفائدة : أن القرارات المتعلقة بالاستثمارات المحددة تتخذ على نطاق المشروع الفرد أو على مستوى فرع الانتاج ، كما رأينا ، ولا تأخذ فى حسابها فقط أسعار البيع للسلع التى تجعل انتاج تلك الاستثمارات ممكنا ، واثمان الشراء لوسائل الانتاج التى تتطلبها تلك الاستثمارات ، ولكنها تأخذ كذلك فى اعتبارها مستوى سعر الفائدة .

أن سعر الفائدة فى هذا النظام يبدو كمتغير غير ثابت أو مستقر بصفة خاصة . ويحدد سعر الفائدة ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، بأن يؤخذ فى الاعتبار حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق العمالة الكاملة ، ويخفض مكتب التخطيط المركزى منه أو يزيده ، بحيث يتمشى حجم الاستثمارات الفعلية مع حجم الاستثمارات المتوقعة . وطبقا للخصيصه المتراكمة للتقلبات الاقتصادية التى تثور فى مثل هذا النظام ، فأنه يجب عمل تعديلات كثيرة فى سعر الفائدة ، وذلك للحصول على حجم من الاستثمار كاف لخلق وضع من العمالة الكاملة .

على أنه يوجد لكل مستوى من سعر الفائدة ، كقاعدة عامة ، نوع مختلف من التجميع الانتاجى (أو من الاستثمارات المحددة) والتى تبدو أنها مربحة ، فأذا كان سعر الفائدة منخفضا فأن الاستثمارات التوسعية التى تجعل من الممكن خفض النفقات ، حتى لو كان صغيرا ، سوف تكون مفيدة ومن ناحية أخرى اذا كان سعر الفائدة عاليا ، فأن الاستثمارات التى تجعل من الممكن احداث تخفيض كبير فى النفقات الجارية هى وحدها التى تكون مفيدة ، نظرا لان مثل هذه التخفيضات وحدها ، سوف تتضمن وفرا أكبر من الانفاق الذى يتطلبه عبء الفائدة .

ويترتب على ذلك أن مديرى المشروعات ، تحت رحمة التقلبات النقدية ، لأسعار الفائدة سوف يتجهون لاستخدام التكنيك الذى يستدعى استثمارات كبيرة ، او على العكس ، تكنيك اكثر تواضعا ولما كنت الاستثمارات تجرى لسنين عدة ، فأن التكنيك الذى يستند على سعر الفائدة يتسبب فى هيكل انتاجى وهيكل نفقات مختلف حسب ارتفاع سعر الفائدة او انخفاضها .

ويمكن توضيح ذلك ، اذا ما افترضنا انه فى لحظة معينه ، يبدو ضروريا أن نزيد من انتاج الكهرباء ، مثلا ، وذلك للاستجابة الى حركة الطلب . ويمكن عمل ذلك بطريقتين : أما بناء محطات هيدروليكية ، وهذا يتضمن انشاءات ومعدات عالية النفقة وخزانات ... الخ ، أو بناء محطات قوى

تقوم على احتراق الوقود ٠

والحل الأول يجعل من الممكن الامداد بالكهرباء بنفقة جارية أقل من الثانى، ولكنه يتضمن استثمارات أكبر كثيرا ٠ وعلى ذلك، فطبقا لما اذا كان سعر الفائدة عاليا أو منخفضا فى لحظة اتخاذ القرار بزيادة انتاج الكهرباء بواسطة استثمارات جديدة فأن الاختيار سوف يكون أما الى جانب محطات الاحتراق أو المحطات الهيدروليكية ٠ فأذا كان سعر الفائدة فى الوقت الحاضر عاليا مثلا ، فأنه سوف تبنى محطات الاحتراق (التى سوف تعرض الكهرباء بنفقة جارية عالية وتوضع فيها استثمارات أقل)، بينما بعد عدة أشهر ،ووجود سعر فائدة منخفض ،كان يمكن أن تبنى محطات هيدروليكية ٠ ولهذا ، فلأسباب نقدية بحت سوف تعرض القوى الكهربية فى الاقتصاد فى ظروف غير مواتية ،أو أقل مواتاه مما هو ممكن ٠ وسوف يكون ذلك قرارا غير رشيد ٠

ويمكن أن يكون سعر الفائدة، حتى ذلك الذى يمكن حسابه ،أبعد مايكون عن أن يقدم مرشدا (١) يعتمد عليه فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار ، ويصبح مصدرا للخطأ والضياع الاضافى ٠

(٢) تقلبات الاثمان :

ومن الممكن ان ينطبق تحليل مماثل على التقلبات فى الاثمان ٠ ففى هذا النظام لا تحدد أثمان المواد الأوليه والمعدات على أساس نفقات الانتاج الحقيقية (كماهو الشأن فى نظام مخطط مركزيا) ولكن عند المستوى الذى يمكن للعرض والطلب ـ فى كل لحظة ـ من أن يوازن كل منهما الاخر ٠ ولهذا فأن الاسعار سوف تكون احيانا فوق المستوى الذى يتمشى مع النفقة الحقيقية ، وأحيانا تحت هذا المستوى ٠

ونجد هنا ، أنه على أساس الاثمان التى تكون لها أهمية مؤقته فقط ، سوف يطلب من مديرى المشروعات (كماهو الحال فى الرأسمالية) أن يتخذوا قرارات ، سوف تظهر آثارها بعد مدة طويلة بعد أن يكون الموقف اللحظى الذى أحدثها أصبح لا وجود له ٠

---

(١) انظر تفصيلا لذلك فى " بتلهايم " المرجع السابق ذكره ٠ وكذلك "دوب " المرجع السابق ٠

ولهذا ففى المثال الذى ذكرناه فيما يتعلق ببناء محطة كهرباء ، أنه فى اللحظة الى يتخذ فيها قرار زيادة انتاج الكهرباء ، اذا كانت اسعار الاسمنت عاليه ، نظرا لارتفاع وقتى فى الطلب ، فأن هذا يمكن أن يكون سببا فى تفضيل محطات الاحتراق على المحطات الهيدروليكية ، ولكن بعد فترة قصيرة من الزمن ، ودون أن يحدث تغيير كبير فى الاقتصاد ، فأن المرء قد يتجه الى القرار العكسى .

وبنفس الطريقة نجد أن اسعار الاسمنت المرتفعة الثمن وقتيا سوف تشجع اقامة مصانع اسمنت جديدة ، تلك المصانع التى تخاطر فى البدء بالانتاج فى نفس اللحظة التى تكون فيها اسعار الاسمنت المرتفعة ، والتى كانت سائدة حينئذ ، قد تؤدى فى مجالات عدة ، الى الاخذ بتكنيك يستخدم اسمنت أقل ... وهكذا .

وهنا نعود الى مساوىء الرأسمالية التى تتسبب بشكل واضح ، فى اختلال داخلى فى توازن رأس المال ، وتنمية اكثر من اللازم فى الفرع الذى ينتج وسائل الانتاج ، اذا ماقورن بذلك الذى ينتج سلعا استهلاكية .

وعلى العكس ، فأن الخطة الحقيقية هى التى تربط الانواع المختلفة للانتاج " اسمنت ، خزانات ، كهرباء .. الخ " لا لفترة قصيرة فحسب (كما يفعل ذلك جهاز الثمن الى حد كبير او صغير) ولكن لمدة طويلة وبذلك يمكن التنبوء والتنظيم للاقتصاد كله خلال عدد كبير من السنين .

(٣) التراكم : وأخيرا يجب أن نؤكد أن الطريقة الوحيدة ، فى مثل هذا النظام ، للقضاء على قدر كبير من البطالة المزمنه ، قد تكون هى تدعيم معدل الاستثمار عند مستوى " تحكمى " معين الأمر الذى يعتبر مختلفا عن المستوى الذى تمليه بعض الاعتبارات الاخرى .

ومن المهم عمليا ، فى هذا الصدد ، أن نؤكد أنه فى اقتصاد ينظم على أساس هذه الفكرة يحدد مستوى الاستهلاك تلقائيا بواسطة مستوى العماله ، وبمستوى الاجور الحقيقية . وتنظم هنا تقلبات الأجور الاسمية ، وتلك الخاصة باسعار التجزئة آليا . وفى هذه الظروف ، فأن القرار الوحيد الواعى المتخذ مركزيا الذى يتصل بحجم الاستثمار ، يبدو أنه يرمى اساسا الى تعويض عدم

ملائمة التشغيل الذى يتسبب من التلقائية ، ويلاحظ أن هذا القرار المركزى يعتبر الى أحد ما ناتجا عوضيا لهذه التلقائية .

ولهذا ، يبدو أن هذا النظام غير قادر على أن يتخذ رفع مستوى الرفاهية والاستهلاك كغرض له ، ذلك أن رفعها يعتمد على التقدم الفعلى للتكنيك ، وعلى أحسن الفروض فأن هذا النظام يمكن أن يتخذ تحقيق مستوى عال من العماله كهدف له . وحتى هذا الهدف من الصعب تحقيقه فى اقتصاد معرض لتقلبات من نوع تراكمى .

ب ـ الطبيعة التراكمية للقرارات الاقتصادية :ـ

أن القول بأن انسياب الاستثمار يمكن تنظيمه باستخدام سعر الفائدة ، فيه تصور خاطىء للمشكلة فالواقع أن الطلب على المبالغ اللازمة للاستثمار ينمو مع معدل الاستثمار نفسه . فحين يكون حجم الاستثمار غير ملائم ، فأن السلطة المركزية تخفض سعر الفائدة بدرجة كافية ، وذلك لاحداث توسع فى الاستثمار . ويزيد هذا التوسع بدوره من الطلب على عدد من المنتجات ، الامر الذى يحدث موجه جديدة من الاستثمار وهكذا . وبعبارة أخرى ، فأن معدل الاستثمار الذى كان مرغوبا فيه سوف يزداد . وعلى أية حال ، فأن خفضا فى سعر الفائدة سوف لا يؤدى الى تثبيت للاستثمار ، ولكن الى خفض فيه ، وسيكون لذلك أثر تراكمى أيضا (١) .

وسوف يؤدى ذلك بنا الى نظام يعانى من عدم الاستقرار كذلك الذى يسود فى الرأسمالية ، أو قد يكون أكثر منه .

وخلاصة القول ، ان نظام " الاختيار اللامركزى " ، لابد وأنه يكفل لنا امكانية التخطيط الرشيد ، والاختيار المركزى هو الذى يتمشى مع التخطيط الحقيقى (٢) .

---

(١) قرر " دوب " انه اذا كان معدل الاستثمار يزداد (أو ينخفض) ، فأن الشىء سوف يحدث للحافز على الاستثمار ، وسوف يكون الوضع توازنا غير مستقر . المرجع السابق .

بعض ملامح التخطيط المركزى

سوف نعرض فى ختام هذه المقارنة بين الاختيارات اللامركزية والمركزية لبعض الملامح العامة للاختيارات المركزية .

أ ـ حدود المركزية : يجب علينا ان نقرر أنه عندما نتحدث عن "التخطيط المركزى" فأننا لا نتحدث عن نظام تتخذ فيه كل القرارات مركزيا على الاطلاق ، وذلك على ضوء التجربة السوفيتية فمثل هذا النظام غير عملى ولم يفكر فيه أحد .

ومن الممكن الحديث عن " التخطيط المركزى " أذا كانت القرارات الرئيسية تتخذ مركزيا وفضلا عن ذلك ، فأن مايعتبر رئيسيا يمكن أن يختلف حسب الوقت والظروف . وعلى أية حال فأن هذا النوع من القرارات ، لايشمل تلك القرارات المتعلقة بالاثمان وحجم الاستثمار فحسب ، ولكنه يشمل كذلك تلك القرارات المتعلقة بمبلغ الأجور ، والخطوط العريضة الخاصة ببرامج الانتاج والاستثمار . ويقابل هذا ، أن القرارات الجارية أو التى يقصد بها التعامل مع مشكلات خاصة ، تستبعد ـ كمبدأ عام ـ من مجال التخطيط المركزى .(١)

ب ـ المقترحات والقرارات : ولايعنى القول بأن القرارات الاساسية تتخذ مركزيا على الاطلاق ، أن كل الاختيارات التى تتضمنها هذه القرارات يجب أن توضع موضع التنفيذ دون أن تستشار المشروعات أو الهيئات الادارية والاقتصادية التى سوف تنفذ هذه القرارات .

وعلى العكس ، فان مهمة هذه المشروعات أو الهيئات أساسا ، أن تضع مقترحات بديلة ، وتظهر ما تتضمنه تلك المقترحات ونتائجها ، وتجرى السلطة المركزية حينئذ اختيارها مدخلة فى أعتبارها مجموع القرارات التى يجب أن تتخذ ، وذلك لتجنب أزدواج التشغيل والقرارات المتناقضة والمعوقات أو الثغرات .. الخ .

حـ ـ مركزية الاختيارات واجتماعية القرارات : ويجب أن نؤكد أن التخطيط المركزى هو الذى يعتبر متلائما مع هيكل الاقتصاد الاشتراكى" المملوك ملكية أجتماعية " ذلك لانه الوحيد الذى

(١) قارن ذلك " بالنظام الجديد " .. المرجع السابق

يمكن أن يدخل فى أعتباره الواقعه القائله بأن القرارات الرئيسية المتخذة ذات نتائج تؤثر على المجتمع كله .

أن من بين تناقضات النظام الرأسمالى ، أنه فى مثل هذا النظام الاقتصادى يعتمد عمل هذا النمط من الانتاج الاجتماعى على القرارات الفردية ، والتى تؤدى بالضرورة الى صدامات أو تداخل بين نتائج مختلف القرارات .

والتخطيط المركزى فقط ، المبنى على ملكية عامه لوسائل الانتاج يمكن أن يضع نهاية لمثل هذه التناقضات . ولم يلاحظ الكتاب الذين ينادون بالتخطيط اللامركزى ، ومن ثم يحاولون الاحتفاظ ببعض " الآليات " الموجودة فى الاقتصاد الرأسمالى ، لم يلاحظوا انهم فى نفس الوقت يحتفظون بالعيوب الاساسية للرأسمالية .

د ـ التركيب الاجتماعى والموازنات الاجتماعية : ويلاحظ كذلك أن كل هيكل اقتصادى له طريقته الخاصة لموازنة مختلف المتغيرات الاقتصادية . ولذلك فأن محاولة الاحتفاظ ، فى هيكل تطبعه الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتبادل ، بآليات الموازنة (تنوع أو اختلافات الاثمان والأجور وأسعار الفائدة) ، والتى تنتمى الى هيكل تطبعه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتبادل ، هذه المحاولة تعتبر مصطنعة ، يضاف الى ذلك أن هذه الآليات تعتبر مرتبطة بمصالح الطبقات التى أختفت مع الرأسمالية نفسها .

ولهذا فأن التخطيط المبنى على الاختيارات المركزية ، يبدو للجزء الاكبر من كتاب الاشتراكيه وكذلك من التجارب التطبيقية فى الاقتصاديات الاشتراكية ، أنه النوع الوحيد الذى يمكن أن يربط مقدما ـ وليس لاحقا بواسطة تقلبات صغيرة أو كبيرة تتضمن ضياعا كبيرا أو صغيرا للموارد الأساسية ـ مجموعة من القرارات التى يجب بالضرورة أن يكون هناك اتساق بينها وبين بعضها ، ويبدو كذلك أنه النوع الوحيد الذى يتلائم مع هيكل الاقتصاد الاشتراكى .(١)

هـ — صور من العلاقة بين المركز والوحدة الانتاجية : ليس هنا مجال تفصيل العلاقة بين المركز والقاعدة الانتاجية " المشروع" ولا حتى محاولة تحديد خط دقيق بين القرارات التى يصدرها كل من المركز والقاعدة ، فهذه العلاقة خاضعة للتطور بصفة مستمرة ، تختلف درجتها بين اقتصاد وآخر بل تختلف من وقت لآخر بالنسبة لاقتصاد معين .

ومن المعروف أنه قامت فى البلاد الاشتراكية فى السنوات الاخيرة مناقشات نظرية ، صاحبتها تطبيقات شاملة فى بعض الاقتصاديات ، وجزئية فى بعضها الآخر ، حول تطوير نظام التخطيط ، — والتخفيف من صرامة المركزية ، لاسيما وقد أصبح هيكل بعض تلك الاقتصاديات معقدا ، بعد تطوره الصناعى ، وأصبح تخطيط ألوف كثيرة من البنود السلعية تفصيليا من القمه أمرا عسيرا من ناحية ، وغير مفيد للكفاية الاقتصادية وتحقيق معدل كبير من التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى . وقد بدأت بعض تلك البلاد باعطاء سلطات واسعة للمشروعات ، ووضع المبادرة فى أيديها فى عملية التخطيط والاستثمار وتحديد بعض الاثمان الى غير ذلك . ثم طورت من نظام الحوافز على زيادة الانتاجية والدخل الكلى للمشروعات ، وربط الدخل الكلى بالاجور والعلاوات والمكافآت الخاصة بالعاملين ، تعلو هذه الأجور اذا ما زاد الدخل ، وتنخفض بانخفاضه ولذلك أصبح للعاملين مصلحة أساسية فى زيادة الانتاجية وتحسين نوعية السلع ، والحرص على تسويقها ، وتجنب ألوان الضياع المختلفة التى كانت يمكن أن تنجم عن نظام الأرقام الموجهة التفصيلية السابق الذى كان يقوم عليه التخطيط المركزى (١) .

وعلى أية حال ، فهناك عوامل تتوقف عليها درجة المركزية واللامركزية بين المركز والمشروع . ومن هذه العوامل : أهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد القومى ، فكلما كان المشروع ذا أهمية كبيرة فى

---

(١) انظر "حول النظام الجديد للتخطيط والادارة " المرجع المشار اليه سابقا . ويلاحظ أن تشكوسلوفاكيا تعتبر أول دولة تطبق هذا النظام على مستوى قومى أعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٧

استراتيجية التنمية ، أو فى أنتاج سلع استهلاكية اساسية لازمة لجماهير السكان ، كلما كان خضوعه للمركز أكبر ، اما اذا كانت أهميته محلية أو ثانوية ، كلما كان من الممكن ان تترك ادارته للهيئة المحلية أو لأدارة المشروع نفسه .

كذلك تتوقف درجة المركزية واللامركزية على مرحلة النمو الاقتصادى التى يجتازها النظام الاشتراكى ، فلا ريب أن المرحلة الأولى من التصنيع وبناء القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومى وتحويله من الانتاج الاولى أو الزراعى تتطلب تخصيص موارد كبيرة للتنمية الصناعية ، وللصناعة الثقيلة الامر الذى يتطلب درجة اكبر من المركزية . ولا مراء فى أن تقدم الاقتصاد وتصنيعه وتعقد تركيبه الانتاجى يتطلب درجة من اللامركزية ، وأعطاء حرية ومبادرة أكبر للمشروعات وذلك حتى تزداد الكفاية الاقتصادية ويرتفع معدل التنمية . وكذلك فى المراحل الأولى للتنمية حين يتيح نمط الاستهلاك للفئة القادرة على الدفع تركيبا استهلاكيا كماليا ، ويحرم منها جمهور المستهلكين الذين يمثلون القاعدة العريضة للسكان ، فأن ذلك يستدعى تدخلا مركزيا لتوحيد نمط الاستهلاك للضروريات واشباع الحاجات الأساسية ، وتوفر الموارد للتنمية بدلا من الكماليات . وبعد انقضاء المرحلة الاولى الصعبة من التنمية وتعقد الانتاج وارتفاع مستوى المعيشة ، فأن من الصعب على المركز أن يتابع الاذواق المتطورة ، ولذلك يترك تحديد النمط الاستهلاكى للمشروعات حسب اتجاهات الطلب .

كذلك يتطلب تنظيم وتنسيق استخدام الفنيين والخبراء الذين يعتبرون عنصرا نادرا فى الاقتصاديات النامية ، تخطيط اعمالهم تخطيطا مركزيا ، وذلك لكى يمكن وضعهم فى النشاطات ذات الاولوية بالنسبة لخطة التنمية . وفى حالة نمو الاقتصاد ، وازدياد عددهم ، فأنه يمكن أن يترك توزيعهم للقرارات اللامركزية .

عملية التخطيط

تتطلب عملية التخطيط التى تتلخص ـ كما سبق القول ـ فى تحديد الاهداف التى يريد المجتمع الوصول اليها ، والوسائل التى سوف يستخدمها لتحقيق هذه الاهداف ، نوعين من الاعمال للبدء فى عملية التخطيط ، فهى تتطلب أولا ، أعداد الخطة الاقتصادية ، ثم تنفيذ هذه الخطة .

ويترتب على ذلك أن عملية التخطيط تتطلب تركيبا تنظيما معينا يسهل عملية تحضير الخطة وتنفيذها ويمكن القول بأن هذا التنظيم ينشطر الى شطرين وجود جهاز للتخطيط ، أى لأعداد الخطة ، سواء أكان ذلك على المستوى القومى أم على المستويات القطاعية أو المشروعات ، ثم تنظيم الجهاز الاقتصادى الذى يدير المشروعات .

وعلى ذلك سوف نتحدث عن ثلاثة موضوعات فى هذا الصدد : ١ـ تنظيم جهاز التخطيط ٢ـ أعداد الخطة ٣ـ تنفيذ الخطة .

أولا ـ تنظيم جهاز التخطيط

تتطلب العملية التنظيمية للاقتصاد المخطط نوعين من التنظيم : تنظيم أدارة المشروعات والهيئات التى تتولى عملية تنفيذ الخطة ، ثم تنظيم هيئات التخطيط ، وسنعرض لكل منها باختصار .

تنظيم اجهزة الادارة : لاريب أن خصائص التخطيط الاقتصادى فى أطار اشتراكى التى تعرضنا لها فيما سبق ، تتطلب قيام تنظيم اقتصادى يغاير ذلك الذى يسود فى اطار رأسمالى . فالمشروعات فى هذه الاخيرة مملوكه ملكيه خاصة ، تحظى باستقلال فى سياستها الانتاجية والاستثمارية ، وتسترشد استرشادا لاحقا بالاثمان السائدة فى السوق لتصحيح تلك السياسات ، ولا تقوم بينها وبين الحكومة " أو المركز " روابط مباشرة ، فهى لا تعتبر وحدات انتاجية تأتمر بأوامر المركز او الخطة ، وهناك فقط السياسات

لهذا الموضوع فيما مضى كذلك مما ترتبط المشروعات ببعضها بروابط تنظيمية معينه ، فهى تتنافس فيما بينها ولا تنسق سياستها الانتاجية او التسويقية الا فى ظل الاحتكار الذى يقوم فيه بعض التنسيق الذى يقتصر على النشاط الذى يسوده ذلك الاحتكار .

ومن المتصور أن يقوم الاقتصاد الاشتراكى على نمط من التنظيم يختلف عن ذلك الذى يسود فى النظام الرأسمالى . فالملكية العامه لوسائل الانتاج هى السائدة ، وتمثل ثقلا أساسيا يجعل القطاع العام يقود عجلة التنمية الاقتصادية . ووجود هذه الملكية الاشتراكية الكبيرة يتطلب تنظيم المشروعات العامه التى تقوم بانتاج متماثل او مكمل لبعضه ، واخضاعها لتنظيم كبير فى شكل مؤسسه مثلا تستطيع أن تنظم الانتاج كله ، والبحوث العلمية المتعلقة به ، ومشكلاته المشتركة ، وتخطيطه الى غير ذلك ومثال ذلك المؤسسات النوعية التى يقوم عليها التنظيم الاقتصادى الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة .

وكذلك يتطلب الامر تنظيم القطاعات أو الفروع التى تتناول جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادى على مستوى قومى ، بحيث تشرف عليها هيئات ، تنسق وتخطط وتشرف على نشاط الفرع كله كوزارات الصناعة والزراعة والنقل .. الخ ثم وجود جهاز يربط بين القطاعات جميعا ، وينسق بينها ، ويوجهها لتحقيق الاغراض التى تستهدفها الخطة القومية ، وهو الحكومة . اذ المعروف أن الخطة لها جانبان : جانب قومى يتعلق بالاغراض التى يحددها المركز تحديدا مسبقا ، وهذه الاغراض تتعلق ، بطبيعة الحال بحاجات الاقتصاد القومى الانتاجية والاستهلاكية ، ولذلك وجب أن يكون للمركز قول فى هذا المجال . وهناك الجانب الآخر ، وهو الجانب الذى تقوم به الوحدات الانتاجية ، وهى المنفذة للخطة وهى فى مجالها تتخذ من السياسات مايجعلها تنفذ نصيبها من الخطة القومية تنفيذا كفئا ، ولها فى ذلك أن تتخذ ما تشاء من قرارات ، طالما كان ذلك فى نطاق الاطار العام الذى تحدده الخطة .

ويتطلب هذا التنظيم الهرمى وجود نوع من العلاقة بين هيئة التخطيط المركزية وبين الوحدة الانتاجية ، وقد تعرضنا لهذه العلاقة حينما تحدثنا عن اللامركزية والمركزية فى التخطيط ، وعرضنا

المشروعـــات .

على أن العلاقة قد لاتكون مباشرة بين المركز والوحدة الانتاجية ، فقد توزع القرارات بينهما عـــن طريق هيئات وسيطة ـ كالمؤسسة والوزارة ثم مجلس الوزراء (أو لجنة التخطيط) ، كما سبقت الاشـــارة الى ذلك . وقد توزع القرارات مكانيا أو جغرافيا (حسب المنطقة أو الاقليم ، أو المستوى القومـــى) وذلك حسب حجم الاقتصاد القومى . وقد يكون هناك توزيع وظيفى للقرارات ، كالقرارات المتعلقـــة بالاجور والعمالة ، والاستثمارات ، والاثمان ، والتمويل ، وتنقسم الوزارات فى الغالب الى أدارات ـ وظيفية (وكذلك احيانا الى أدارات اقليمية مثلا) وذلك الى جانب تقسيم الوزارات الى النشاطـــات الاقتصادية المختلفة .

وهناك جانبان تنظيميان آخران هو تنظيم العلاقة بين وحدة أنتاجية وأخرى ، فهى علاقـــة تنظيمية طبقا للترابط الذى تضعه الخطة ، ولنظام الاثمان الذى يحدده المخطط ، ولا يترك لقـــوى السوق ، ولو أنه من الممكن السماح لقوى السوق أن تعمل فى حدود ، وذلك لايجاد توازن بين العرض والطلب ، وزيادة انتاجية وأرباح المشروعات وأثارة حوافزها . والجانب الآخر هو العلاقات داخل الوحدة الانتاجية نفسها ، ومثال ذلك العلاقة بين هيئة التخطيط والادارة .(١)

تنظيم أجهزة التخطيـــط :

يمكن القول بأن وظائف اجهزة التخطيط تتمثل فى جميع البيانات والاحصاءات التى تصور الوضـــع الاقتصادى القائم ، وهذا هو الأساس الرقمى او الاحصائى لاعداد الخطة ، ثم وضع الخطة فى أطارهـــا الفنى ، وهذا يختلف بطبيعة الحال فيما اذا كانت الخطة قومية او خاصة بمشروع من المشروعات . وأخيرا يتابع جهاز التخطيط تنفيذ الخطة ، ليرى ماذا كانت الأهداف تنفذ ، ثم ليتعرف على مشكلات التنفيـــذ ويجابهها بالحل او بتعديل الخطة لتتسق مع التنفيذ الواقعى لها .

وتتحدد الاتجاهات الرئيسية للخطة فى المركز ، وذلك لتحقيق الاهداف الاجتماعية التى يريـــد

---

(١) انظر "محمد دويدار ، المرجع السابق ذكره"

المجتمع الوصول اليها . هذه الصورة الكلية تهبط من المركز الى الوحدة الانتاجية ، ليعد كل مشروع خطته على ضوئها طبقا لظروفه الفنية والانتاجية . وتصعد اقتراحات المشروعات المركز ليعلق عليها ويوائم بينها وبين اقتراحات المشروعات الاخرى ، وبهذا تصعد الأرقام والمقترحات من القاع الى القمة ، ثم تهبط من القمة الى القاعدة الى أن تأخذ الخطة شكلها النهائى . وهذا يتطلب كما سبق القول ،تنظيما هرميا خاصا بالادارة ، وهو كذلك يتطلب فى الوقت نفسه تخطيطا هرميا يتعلق بهيئات التخطيط على مستوى المشروع والمؤسسة والوزارة ، ثم هيئة التخطيط على المستوى القومى .

وكذلك يجب أن تزود الوحدة الانتاجية وغيرها من المستويات المركزية بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادى أو الحياة الاقتصادية ، وذلك لكى تمكن المركز من تجميع الصورة الاقتصاديه على المستوى القومى ، وتعديل الخطة طبقا لظروف التطبيق .

نظام هيئات التخطيط ووظائفها :-

تعتبر الحكومة ، أو مجلس الوزراء ، أوالمنظمة السياسة العليا فى الدولة الاستراكية هى التى تدير الخطة وتراقبها وتشرف عليها . وتوضع الخطة بواسطة هيئات التخطيط ، ويمكن تقسيمها الى مجموعات ثلاث : ١- هيئات تخطيط الدولة ٢- هيئات التخطيط على مستوى الوزارات والقطاعات (المؤسسات) ٣- هيئات التخطيط فى المشروعات والمنظمات .

وقد حدث تطور فى نظام أجهزة التخطيط حتى الآونة الحاضرة . وقد يكون فى دراسة نشاط هذه المنظمات فى التجارب الماضية بعض الفائدة .

فهناك ، فى الدول الاشتراكية ، لجنة الدولة للتخطيط على مستوى الاقتصاد القومى كله وفى الاتحاد السوفيتى مثلا ، توجد الى جانب ذلك ، لجنة تخطيط على مستوى كل جمهورية من الجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد ، ولجان للمناطق وللمراكز وللمدن . وتضع اللجنة الأولى خطة الدولة الاقتصادية والثقافية وتضع اللجان الاخرى خطط المناطق الخاضعة لها . وتعد الخطط فى الوزارات والمؤسسات بواسطة لجان التخطيط بها ، وفى المشروعات ، ومواقع البناء توضع الخطة

بواسطة ادارات التخطيط او أقسامه ٠

وهذه الهيئات التخطيطية لهذه المجموعات الثلاث تكون نظاما واحدا يضمن التخطيط الاقتصادى على مستوى قومى ٠ وتضع لجنة الدولة للتخطيط خطة اقتصادية موحدة للدولة ، وتضع الطرق والوسائل لتحقيقها ، وتفحص برامج الانتاج وتربط بينها مع مختلف الادارات والمنظمات الاقليمية ٠

ومهمة لجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفيتى فى الوقت الحاضر ، هى أن تضع خططا خمسية او سبعية للتنمية الاقتصادية ، وتحدد الاعمال سنة بسنة للقطاعات والمناطق ، وتضع الخطة السنوية التى تبنى على اهداف الخطة الخمسية ، مع أدخال تنفيذ الخطة فى الاعتبار وتحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى ، وتطوير موارد أولية جديدة ٠ وتضمن الخطة تنمية متزايدة للفروع التقدمية فى الصناعة والزراعة ، وتكفل أرتفاعا مستمرا فى مستوى معيشة السكان المادى والثقافى وتوزع القوى الانتاجية توزيعا صحيحا على النشاطات الاقتصادية داخل الدولة ٠ وتشجع تطور العلم واعطائه أولوية ، وتدخل دون تأخير النتائج العلمية والتكنولوجية الحديثة فى الاقتصاد ، وتستخدم استخداما رشيدا قوى العمل والموراد المادية او المالية والثروة الطبيعية ٠ وتؤكد ارتفاع انتاجية العمل وتحسن نوعية الانتاج ، وتخفيض نفقات الانتاج والتوزيع ، وزيادة الارباح ٠ وتشرف لجنة التخطيط على تحقيق الخطة ، وبصفة خاصة ترى ماذا كانت خطط بيع المنتجات الصناعية والارباح قد نفذت ، وأن الطاقات الانتاجية قد أعدت وحصل تعاقد عليها حسب البرنامج ، وأن انتاج البنود الجديدة قد نظم ، وأن احدث التحقيقات العلمية والتكنولوجية تطبق فى الاقتصاد القومى ٠

ثانيـــا : اعداد الخطـــة

تقوم هيئات التخطيط باعداد الخطة الاقتصادية من الناحية الفنية ، وهذا يتطلب اكـــبر قدر من البيانات والمعلومات التى تصور الوضع الاقتصادى القائم فى الدولة ، ذلك أن التصويـــر الدقيق لهذا الوضع هو الاساس الذى يرتكز عليه المخطط فى وضع الاهداف التى يبتغيها المجتمـــع . وفى الاقتصاد الاشتراكى ، تتركز هذه الاهداف كما سبق القول ، فى التحول من الانتاج الزراعـــى أو الأولى الى الانتاج الصناعى وبناء اسس الاشتراكية .

ولا ريب أنه كلما كانت الصورة الرقمية للحياة الاقتصادية صادقة ودقيقة ، كلما كان التخطيـــط دقيقا ، وكلما كان تحديد الاهداف المرجوه ، وكذلك الوصول اليها ، واضحا ثم تحدد هيئـــة التخطيط المركزيه الاهداف التى يسعى المجتمع الى تحقيقها .

وجدير بنا أن نذكر هنا ان المجتمع الذى يريد التقدم لايكتفى بأن تعد هيئاته اطارا فنيـــا دقيقا للخطة ، فمهما بلغت دقة التخطيط ، او الصيغه الرياضية التى يتخذها ، فهو لايجدى الا اذا اصرت الجماهير الشعبية على ضرورة تنفيذ اهداف الخطة ، وتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وبهذا تظهر اهمية اشتراك العاملين فى تحضير الخطة على كل المستويات من المشروع او الوحـــدة الانتاجية الى الهيئة المركزية . وبذلك يمد العاملون هيئات التخطيط المختلفة بالبيانات والمعلومات اللازمة ، ويقترحون عليها اقتراحات عملية ويقدمون لها خبرات تعاونها فى مهمتها . كذلك فـــان الجماهير العامله هى التى تنفذ الخطة وتراقب الادارة فى تنفيذها ، ولهذا فاسهامها فى وضعهـــا يلزمها ادبيا بتنفيذها ، ويفيد كذلك فى التنفيذ المتجدد لها ، وابراز مشكلاتها ، ومن ثم احاطـــه المخططين بها ، وتعديل الخطه ـ اذا احتاج الامر ذلك ـ على اساسها ، وتحقيق مبدأ مرونـــة الخطـــة .

وتقوم هيئات التخطيط باعداد اطار الخطة ، وهو الشكل الذى يتخذه الاقتصاد القومى فى آخر سنة من سنوات مدة الخطة . وهو يصور تركيب الاقتصاد القومى او هيكله ، عندما تنتهى الخطة .

وقد سبق لنا القول بأن المخطط يحدد الاهداف التى يسعى المجتمع اليها فى نهاية الفـــترة الزمنية للخطة . والوصول الى هذه الاهداف تحدده استراتيجية الخطة ، اى نظام الاولويات الـــذى

وتذكرنا الفترة الزمنية للخطة بأن هناك خططا مختلفه حسب الفترة الزمنية التى تستغرقهـــا كل خطة . وتتوقف الفتره الزمنية على الاهداف التى يريد المجتمع تحقيقها ، وعلى امكانية التنبـــؤ بالمستقبل ، ولهذا يجب الا تطول الخطة بدرجة تتعذر معها رؤية المستقبل . وتوجد فـــى الاقتصاديات الاشتراكيه خططا مختلفه منها :

١ ـ الخطة البعيدة المدى :

ويتراوح طولها بين ١٥ و ٢٠ سنة . وفى هذه الخطة توضع الاهداف التى يريد المجتمـــع تحقيقها فى مدة طويلة ، وتحوير هيكله الانتاجى ، او تحقيق مستوى عال من معيشة السكان المادية والثقافية . ويكتفى فى هذا النوع من التخطيط بالخطوط العريضه العامة فيما يتعلق بالقطاعـــات الاقتصادية المختلفة . وتأخذ هذه الخطه فى اعتبارها ، بطبيعة الحال ، التقدم الفنى ، وامكانيات المجتمع فى المستقبل ، والعلاقات الدوليه فى الزمن الطويل . وتمثل الخطة البعيدة المدى اطـــارا كبيرا يحدد للخطط الطويلة اتجاهاتها ، كما تنسق بين خطة انتهت فترتها والخطة التالية لها .

٢ ـ الخطة الطويلـــة :

وهذه الخطة تستغرق من خمس الى سبع سنوات . ومهمتها تحديد معدل تنمية الاقتصـــاد القومى ، وتحديد الاهداف الاساسيه مثل الانتاج والاستثمار والاستهلاك ثم توزيع هذه الاهداف علـــى المشروعات او المؤسسات المختلفه ، وهى اهداف لها صفة الالزام ـ بطبيعة الحال ـ فى المجتمـــع الاشتراكى ، كما سبق القول .

والوثيقة المبدئية فى اعداد الخطط الطويلة الأجل هى الارقام الموجهة[1] للتنمية الاقتصاديـــة القومية التى تعدها الهيئة المركزية للتخطيط بالتعاون مع الوزارات والمصالح ، والتى توافق عليهـــا المنظمة السياسية العليا والحكومة .

ويؤخذ فى الاعتبار ، عند وضع الارقام الموجهة ، المستوى الاقتصادى الذى حققته الدولـــة ، واحتياجات الاقتصاد فى مرحلة معينة ـ وتحدد المنظمه السياسية العليا ، باستخدام الارقـــام الموجهة ، الاهداف الاقتصادية والسياسية للخطة ، وكذلك اقسامها وقطاعاتها الأساسية ، والأعمال

---

(١)

الاقتصادية الرئيسية التى يجب ان تؤدى فى الفترة المخططة .

ومن الضرورى أن نجد فى الخطط الطويلة ، فى كل فترة ، تلك القطاعات الأساسية القائدة . وفى مرحلة اعداد الارقام الموجهة ، تحدد الفروع الأساسيه ، الامر الذى يفيد ابتداء فى تحديد الزيادات فى الطاقة الانتاجية وحجم الانتاج والاستثمارات . والفروع او القطاعات الاساسيه هى صناعات المواد الأوليه والوقود الرئيسية (المعادن ، والكيمائيات ، والوقود) وصناعة القوى الكهربية والزراعة .

وتكون الارقام الموجهة اطار الخطة ، وتخصص ارقام موجهة لكل من الوزارات ، ثم للمشروعات ومناطق الانشاء . وتضع الارقام الموجهة للدولة كلها المعدلات والنسب الصحيحه لتطوير الاقتصاد القومى وبناء الاشتراكية .

وهناك مبدأ أساسى فى التخطيط الطويل ، وهو ربطه ربطا وثيقا بالتخطيط الجارى ، بحيث يلعب الأول دورا قياديا فبينما تمثل الخطة الطويلة البرنامج السياسى والاقتصادى للدولة فى مدة طويلة ، فان الخطط السنوية تضع بالتفصيل الاعمال المعينة فى مدة أقصر والتى تتبع هذا البرنامج .

٣ — الخطة القصيرة :

لاشك ان الاقتصاد القومى يتعرض لتغيرات اساسيه فى فترة الخطط الطويلة ، وهى من ٥ الى ٧ سنوات ، سواء من حيث التطور العلمى او التكنولوجى او من حيث اكتشاف موارد جديدة وغيرها ، الأمر الذى قد لايكون قد اخذ فى الحسبان فى تلك الخطط الطويله ، وهذا يتطلب أن تكون لدينا خطط قصيرة ، جرى العمل فى التطبيقات الاشتراكيه ان تكون مدتها سنة ، وربع سنه وشهرا .

والخطط السنوية تعتمد على الخطط الطويلة فى تحديد هدف كل سنه من السنوات ، والخطة السنوية الصق بالعمل من الخطة الطويله ، فهى تستند على الواقع الاقتصادى الذى تحقق فى السنة الماضية ، وتوجه المشروعات الى انتاج او استثمار محدد يتعين القيام به وتحقيقه فى السنة موضع البحث . ولذلك فان هذه الخطط تعتبر اكثر تفصيلا ، وبياناتها تعتبر اوامر مباشرة الى المشروعات لتنفيذها .

وتنقسم الخطة السنوية الى خطط ربع سنوية وشهرية ، تعتبر برامج للانتاج فى هذه الفترة من السنة ، وليس من الضرورى ان يكون الانتاج فى كل ربع سنة مماثلا لربع السنة الآخر ، فقد تتدخل الاعتبارات الموسمية هنا ، فتختلف الكمية المنتجه بين فترة واخرى .

وتوضع الخطط السنوية على اساس الارقام الموجهة للخطة الخمسية او السبعية ، وعلى اساس الخطط الطويلة للوزارات والمشروعات ، وعلى اساس الخطة الاقتصادية القومية توضع سنويا الميزانية ، وميزان الدخل والانفاق ، والخطط المالية ، وتقديرات الانفاق وخطط الايرادات .

ومن المعروف ان الخطه والميزانية تقدمان الى مجلس الوزراء الذى يعرضها على البرلمان للتصديق عليها .

وخلال الفترة التى تغطيها الخطة الطويلة الاجل ، تدخل تعديلات فى الخطط الاقتصادية السنوية وتأتى هذه التعديلات من تنفيذ الخطة ، ومن تطور العلاقات الاقتصادية ، ومن الاحتياجات المتغيرة من السلع . وقد تتغير الخطط الطويلة خلال السنة ، فتتخذ هذه اهدافا مستقلة ، او بالنسبة للمدى الكلى للاهداف . ومثل هذه التغيرات ترفع للحكومة للموافقة عليها .

مبررات الخطط السنوية :

ان التغيرات السنوية فى الخطط الاقتصادية المعدة لمدد أطول ، ووضع خطط سنوية تعتبر ضرورة نظرا للاعتبارات الاقتصادية والمالية التالية :

١ — ان التحضير المادى والفنى للانتاج فى معظم الصناعات ، تكون له عادة دورة فى حدود سنة ، لأن هذه الدورة مرتبطة بالتقلبات الموسمية والظروف المختلفه للانتاج فى المواسم المختلفة فى السنة .. الخ . ومن ناحية اخرى ، فان الخطة السنوية للنشاط الاقتصادى المالى لمشروع ماتوضع طبقا لمدى واسع من الاهداف ، بينما الخطة الطويلة تعطى الاتجاه العام فحسب ، ولاتستطيع ان تشمل تخصيصا تفصيليا ، وبصفة خاصة التخصيص النهائى للسلع من حيث مقدارها المادى . ومن ثم تكون هناك حاجة لتعديل هذه الاهداف وتفصيلها كل سنه .

٢ — التغير فى ميزان الطاقه الانتاجيه للمشروعات يمكن ان يكتشف ويؤخذ فى الحساب فى مجرى السنه ، ذلك لأن بعض الطاقه الانتاجية يتعاقد عليها خلال السنه ، وبعضها يهلك او يصبح باليا .

٣ — الاكتشافات الجديدة فى الفترة الانتقالية [illegible]

٤ — تعتمد الموارد من المواد الاوليه للصناعات الخفيفه والغذائية ، الى حد كبير ، على الوضع فى الزراعة فى السنة موضع البحث .

٥ — من الصعب وضع خطة طويلة الأجل للامداد بالموارد للمنتجين والمستهلكين فرادى ، باستثناء التوريدات المنتظمه المترابطة .

٦ — من الضرورى ، فى كل سنه ، مواءمة الانتاج مع اسواق الصادرات ، ومع سياسة الواردات حسب الاوضاع الدولية ، واتفاقيات التعاون الاقتصادى مع البلاد المختلفة .

وعند وضع الخطه السنوية ، يجب تحديد احتياجات الاقتصاد فى الفترة المعينة فيجب ان يكون برنامج الانتاج ، وخطة الانشاء الرأسمالى متناسقين مع كل من الموارد المادية والمالية المتاحه . ويجب ان يلاحظ أن الخطة الطويلة الاجل يجب أن تعدل فيما يتعلق بالأهداف لا فى السنة المخططه فحسب ، ولكن فى السنة التالية كذلك (١) .

ويفترض مبدأ الاستمرار فى التخطيط أنه مع تحديد أهداف الخطه السنوية الجارية ، فان هيئات التخطيط يجب أن تعد فى نفس الوقت الأهداف بالنسبة للسنة الأولى فى خطة الخمس او السبع سنوات القادمة ، بينما نصيب السنوات الباقية من الخطة الخمسية او السبعية الجارية يجب ان يعدل حسب تحقيق الخطة فى السنوات السابقة . أن اتباع هذا الاجراء فى التخطيط يجعل من الممكن ان نجمع جمعا سليما بين الخطط السنوية والخطط الطويلة . ومن الأحسن أن تربط الحصص المخصصة لكل سنة مخططة مع التنمية الاقتصادية المتوقعة فى فترة الخمس او السبع سنوات القادمة .

خطة الامداد بالموارد الانتاجية :

هناك نوعان من الخطة : خطة الانتاج والاستثمار ، وخطة الامداد بالموارد الانتاجية . فمع تخصيص المواد الاوليه وغيرها كالوقود ، والقوى الكهربية ، توضع الخطه السنوية للامداد بالموارد ويوافق عليها بواسطة الهيئة المركزية للتخطيط لمدى محدد معين . والناتج الذى يخصص بواسطة المركز يشمل البنود الرئيسية ، ومثالها : الحديد والصلب ، والوقود ، والكيمائيات الرئيسية ، ومواد البناء والمعدات ... الخ .

---

(١) ان الخبرة المستمدة من التخطيط طويل الاجل ، توضح انه فى عملية تنفيذ الخطة وتحقيقها ، فان متطلبات الاقتصاد القومى يجب أن تترابط مع امكانيات الانتاج والموارد المالية والمادية لمدة خمس سنوات مقبلة .

وتضع هيئة التخطيط المركزية خطة الامداد بالمواد والمعدات للاقتصاد القومى بالاشتراك مع الوزارات . وتشمل هذه الخطة الموازين المادية ، وخطط تخصيص السلع الهامة ، وخطة لامداد الاقتصاد القومى بحاجاته المختلفه من الموارد ، وبتقديرات عن برامجها الانتاجية . وعلى ضوء احتياجات المشروعات والقطاعات ، فان جهاز التخطيط يعد الموازين المادية (١) ، وخططا لتخصيص كل نوع من السلع ، وذلك للاشارة الى اتجاهات استخدام الموارد

وتساعد هذه الخطة على امداد الصناعة بالمواد الاولية وغيرها من المواد والوقود والمعدات . وهذه الخطط تستخدم للتوطين الاقليمى الملائم للانتاج بالنسبة للاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية لكل منطقه اقتصادية جغرافية (٢) ، وكذلك تسهل التخطيط الجيد لنقل السلع .

ويعتبر التقدير الصحيح للاحتياجات من السلع لحاجات الانتاج والانشاء يعتبر عملا رئيسيا فى وضع خطة الامداد بالموارد . وتوضع معايير انفاق المواد وتعد بواسطة المشروعات نفسها بالتعاون مع معاهد التصميم فى الفروع المختصه ، ومكاتب التصميم المركزية ، مع ادخال التقدم الفنى فى المجال موضع البحث فى الاعتبار ، وتعرض هذه الاجراءات على المستويات الاقتصادية والتخطيطية العليا للموافقة عليها .

وبعد الموافقه على الارقام الموجهة ، فان العمل الرئيسى فى وضع الخطط الطويلة الاجل بالنسبة لأكبر عدد من الاهداف يجرى فى المشروعات الصناعية ومناطق الانشاء وفى المزارع وغيرها ، التى تعد خطتها ثم تراجعها الجهات الأعلى فى الوزارة الى ان تصل الى جهاز التخطيط المركزى .

ولهذا فان الجمع بين الخطط الاقتصادية القومية طويلة الاجل مع التخطيط من أسفل ابتداء من المشروع يعتبر المبدأ الرئيسى للتخطيط الاشتراكى طويل الاجل . ومراعاة هذا المبدأ يمكن

---

(١) يضع الجوسيلان ، وهولجنة التخطيط المركزية بالاتحاد السوفيتى ، ملخصا للموازين والخطط للتخصيص لنحو ١٣٠ نوعا اما من السلع للموافقة عليها بواسطة اللجنة المركزية للحزب ومجلس الوزراء — وتشمل المعادن الفلزية وغير الفلزية ، والوقود ومنتجات البترول ، والطاقة الكهربية ، والكيمائيات ، والخشب وادوات البناء ، والمعدات والمواد الاوليه الزراعية ، والسلع الرئيسيه فى الصناعات الغذائية والخفيفة

(٢) يحظى الوقود والقوى باهتمام خاص فى روسيا ، وتعمل موازين لهما فى المناطق الجغرافية الاقتصادية المختلفة .

هيئات التخطيط أن تدخل فى حسابها كل الامكانيات لتوسيع الانتاج ، وأن تربط بين مصالح الدولة والمصالح المحلية أو المشروعات . ونظرا للجمع بين التخطيط العام للدولة والتخطيط من أسفل ، فان خطط الوحدات الدنيا فى السلم الاقتصادى يجب ان تلخص وتحلل على جميع المستويات الأعلا . وتحضير الخطة المبدئية فى كل مشروع يمكنه من ان يدخل فى اعتباره الروابط الموجوده مع المشروعات الأخرى .

وبطبيعة الحال ، فعندما تعد المشروعات خططها ، فأنها تستشير المنظمات العليا التى تشرف عليها (مؤسسات وغيرها) ، وذلك لكى تتواءم خططها مع احتياجات الاقتصاد القومى ، وأن تستخدم الطاقه الانتاجية استخداما كاملا (أو اقصى) . ثم تحلل هذه الخطط بواسطة الجهات الاقتصادية الأعلى (المؤسسات) التى تضع خططها هى الاخرى ، وترسل الى الوزارات التى تحللها وتراجعها ، ومن ثم توضع خطة الوزارة التى تذهب بدورها الى لجنة التخطيط التى تجمع الخطط ، وتحاول تحليلها ومراجعتها ، والربط بينها ، والتوفيق بينها وبين الارقام الموجهة التى تحدد الاهداف العامة للمجتمع . وبعد هذا التنسيق تجرى لجنة التخطيط وضع الصيغة النهائية للخطة التى تصبح بعد ذلك ملزمة للوزارات والمؤسسات والمشروعات ، وتصبح قانونا بعد الموافقة عليها من مجلس الوزراء والبرلمان .

ان عملية التخطيط فى الهيئة المركزية للتخطيط ليست مجرد تجميع لخطط المشروعات اوالوزارات ، ولكنها عملية كبيرة من التحليل الشامل ، والربط بينها من وجهة نظر الدولة ككل ، واستخدام نظام كامل من الموازين : ومثالها ، الموازين المادية ، والنقدية ، والعمل ، وموازين الاقتصاد القومى ككل

ويجب ان تحل الخطة الاقتصادية القومية من وجهة نظر الدولة ككل مشكلات عدة : ومثال ذلك ، معدل نمو الناتج الاجتماعى ، حجم وتوجيه الاستثمارات فى الفروع ، نسب التنمية للفروع ، وتقسيم العمل فى الاقتصاد القومى ، التوطن الاقليمى للقوى الانتاجية ، توزيع واستخدام الدخل القومى الى غير ذلك .

وكذلك ، فان النظره الكلية للدولة يجب ان تنطبق على تطوير العلم والتكنولوجيا ، وتخصيص الوسائل الاساسيه للانتاج ، وتكوين الثمن ، وتخفيضه ، وتدعيم القدره الدفاعية للدوله ، وتنمية الروابط الاقتصادية الخارجية .

الشروط اللازم توافرها فى الخطة :(١)

هناك شروط عدة يجب ان تتوافر فى الخطة نذكر بعض شروط اساسية منها :

١ - الكفاية الاقتصادية : اذا ماوزعت الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفه ، بحيث يتحقق اقصى قدر ممكن من الناتج من هذه الموارد ، فانه يقال ان الموارد قد وزعت توزيعا كفئا او أمثل . ولاريب ان الخطة لابد ان تكون وسيلة فعاله لتحقيق اكبر قدر من المنتجات باستخدام اصغر قدر من الموارد .

وهنا تظهر مشكلة الاختيار بين بدائل معينة تستخدم فيها موارد المجتمع لتحقيق تلك الكفاية ، وذلك بالاضافة الى الاختيار بين الاهداف المختلفة التى تتنازع الموارد الانتاجية وبطبيعة الحال ، فان الاهداف التى تختارهنا - كما سبق القول ، هى تلك التى تتفق مع اشباع الحاجات الاجتماعية ، انتاجية كانت ام استهلاكيه ، والتى تتفق مع مرحلة النمو التى يجتازها الاقتصاد .

٢ - التناسق : يجب ان يكون هناك تناسق بين اجزاء الخطة المختلفه ، سواء على مستوى الكليات ، كالدخل القومى والاستثمار والاستهلاك والعماله مثلا ، أو على مستوى فروع النشاط الاقتصادى : الصناعه والزراعه والنقل .. الخ ، حيث يجب موازنة الكمية المنتجه من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة .

وقد يكون الاتساق فى الخطه متعلقا بتركيبها ، او بأقسامها فيما بينها ، او قد تكون بين سنة واخرى من السنوات التى تنقسم اليها الخطة الطويلة ، أو بين هذه الاخيره وبين الخطة بعيدة المدى .

ويتطلب التناسق ان يكون هناك توافقا منطقيا فى الخطة ، وهذا يعنى ان تكون الموارد المخططه متطابقه مع كمية الموارد الحقيقية المتاحه ، او التى يمكن ان تتاح واقعيا وفنيا فى فترة الخطة ، سواء كان ذلك بالنسبة للخطه القومية أو بالنسبة للمستلزمات الضرورية للمنتجات المخططه لكل قطاع أو مشروع .

ويتصل بهذه النقطه ، مايسمى بواقعية الخطة ، وهى ان تتفق الاهداف التى يريد

---

(١) أنظر سلطان ابو على : الاهرام الاقتصادى .

المجتمع الوصول اليها ، والوسائل التى حددتها الخطة لتحقيق هذه الاهداف ، مع امكانيات المجتمع المادية والبشرية والفنية . وقد يتسبب عدم مراعاة ذلك فى ضياع موارد اقتصادية نظرا للطموح الكبير الذى يتجاوز طاقات المجتمع .

على أن ذلك لاينفى أن تحدد اهداف طموحة لاثارة حماسة الجماهير العاملة ، وذلك حتى يفاد من هذه الحماسة الى الحد الاقصى الممكن ، على ان تكون الاهداف الواقعية معروفة وتتضمنها خطة اخرى .

٣ — المرونة : سبق أن اشرنا الى فكرة مرونة الخطة اشارة عابرة ، فقد تسير الاحداث الاقتصادية فى المستقبل على غير مايهوى المخطط ، وذلك على الرغم من دقة التخطيط ، وقد تقع احداث طبيعية غير منتظرة تؤثر فى مجرى التنمية وفى القدرة على استخدام الموارد او توافرها ، وقد تحدث ثورة فنية ، او تغير تكنولوجى مثلا ، كل اولئك يتطلب تعديل الخطه ، سواء من حيث اهدافها او وسائلها ، او تعديلها لتتواءم على الاقل مع الظروف الجديدة ، وحتى يمكن الوصول الى الاهداف الاصلية بقدر المستطاع ، سواء كان الظرف مواتيا فيتحقق هدف الخطة قبل الفترة المحددة لها ، أو كان غير موات فيستدعى التأخير فى تلك الفترة ، أو بذل جهود غير عادية لتحقيق الهدف فى الوقت المحدد .

وبهذا يجب على المخططين ان يدخلوا فى اعتبارهم ايجاد وسائل يمكن بواسطتها تعديل طريقة تنفيذ الخطة لكى تتفق مع الاهداف المرجوة ، مع ادخال الظروف الجديدة فى الاعتبار .

أساليب التخطيط الاقتصادى

توجد اساليب متنوعه تستخدم لتحديد اطار الخطة الاقتصادية ، ومن هذه الاساليب:

١ - طريقة التخطيط الأمثل :

هذه الطريقة تتميز باستخدام حسابات معقدة ، واساليب رياضية مركبة ، ونظرا لتعقيدها ، فانها لم تطبق على نطاق كبير بعد (١) ، وقد بدىء اخيرا فى تطبيقها فى الاتحاد السوفيتى ، وتقدم هذه الطريقة مجموعه من الاهداف المرنة ، مع اعطاء كل هدف منها وزنا يتناسب مع اهميته للحصول على مجموعة تفضيلات المسئولين عن التخطيط والأولويات التى يعطونها للاهداف المختلفه . وتوضع فى الوقت نفسه حدود عليا ودنيا لبعض العناصر الرئيسية فى الاقتصاد القومى تضمن تحقيق تلك الاهداف بدرجة معينة .

ثم يقوم المخططون بعمل جداول للتدفقات القومية يبين ماسوف تكون عليه العلاقات الصناعية والدخليه فى الدولة ، اذا ما أريد الوصول بالاهداف الى اقصى مايمكن تحقيقه فى ظل الظروف القائمه . وهذا يقتضى تحديد شكل التدفقات القومية الذى يلخص التعاملات بين قطاعات الانتاج وقطاعات الطلب النهائى ، وتعيين القطاعات التى ينقسم اليها الاقتصاد القومى ، واحتياجات كل منها لاغراض التشغيل والانشاء معبرا عنها فى شكل معاملات فنية تستخلص من واقع الدراسات الاحصائية السابقة ومن واقع الدراسات التى تكون الهيئات المختلفة قد اجرتها بالنسبة للمشروعات والبرامج المختلفه . كذلك يتم تحديد شكل العلاقات التى تربط مستوى الدخل بالانتاج وتوزيع هذا الدخل فى كل قطاع ثم كيفية التصرف فى الدخول وانواع الطلب النهائى والعوامل التى تؤثر فيها .

ومن مجموعة المعاملات والعلاقات يتكون مايسمى بالنموذج التخطيطى الامثل ، وتستخدم الطرق الرياضية فى حله للوصول الى تحديد لكافة عناصر جدول التدفقات فيتعين بذلك الحجم الذى

---

(١) اجريت بشأن هذه الطريقه دراسات نظرية فى النرويج ، وبذلت محاولات لتطبيقها على سبيل التجربة . ويطبق الامريكيون هذا الاسلوب فى مشكلات اقتصاديه عديدة . وجرت محاولات لتطبيقه فى الجمهورية العربية المتحدة بالتعاون مع الاستاذ فرش " الخبير النرويجى .
أنظر : محمد محمود الامام ، التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المرجع السالف الذكر ص ٢٦ ، ومابعدها .

يجب ان يبلغه الانتاج الجارى فى كل قطاع والاستيراد اللازمه له والدخل المتولد فيه وتوزيعه ومستلزمات انتاجه واحتياجاته الاستثماريه وحجم الصادرات والاستهلاك النهائى وهكذا . وبذلك نحصل على صورة تفصيلية للاقتصاد القومى (اى الاطار التخطيطى له) تضمن فيها : وصول الاهداف الى اقصى مايمكن ان تصل اليه ، وكذلك توازن الاقتصاد وقطاعاته دون التعرض لاختناقات او انتكاسات

وهناك بعض الاساليب الرياضيه الجزئية يمكن أن نذكر منها :

أ - التخطيط المستقيم : (البرمجه المستقيمه) linear programming ويقوم هذا الاسلوب على محاولة اكثار او اقلال قيمة داله معينة تكون على شكل معادلة خط مستقيم ، فمثلا يمكن التعبير عن الدخل القومى بمجموع كميات السلع والخدمات المختلفه مضروبة فى اسعارها بشرط عدم تعدى قيود معينة تكتسب فى صورة متباينات ، وكل متباينة منها تمثل حدا معينا لايمكن تخطيه أو القصور عنه . ومثال ذلك الاتزيد كمية ادوات الانتاج المستخدمة فى القطاعات المختلفه عن الكميه الموجودة فى المجتمع .

ب - التخطيط الديناميكى : وتمثل العلاقه المراد اكثارها هنا بالضرورة ، شكل معادلة الخط المستقيم كذلك ، فان القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية لاتتخذ مرة واحدة دون متابعة ، بل تمكن من تعديل القرارات السابق اتخاذها بغرض تصحيح اى انحراف قد يحدث فى مجرى هذه المتغيرات الاقتصادية .

وهناك طريقتان للتخطيط يطلق عليهما طريقة الامداد ، وطريق التحليل التاريخى

أ - طريقة الامداد extrepolation

تفترض هذه الطريقه قيما معينة لتوزيعات ادوات الانتاج فى استخداماتها المختلفه وكذلك تحديد أهداف الانتاج فى اوجه النشاط المختلفه بناء على مشاهدة تطورات هذه القيم خلال فترة معينه . اى انه يمكن توفيق منحنى من درجة معينة يمثل تطور هذه القيم فى فترة زمنيه سابقه ، ثم يفترض أن تسير هذه القيم (المتغيرات) فى نفس الاتجاه الذى كان يسود فى الماضى ، وتقدر هذه القيم بما يتعلق بالمستقبل على هذا الاساس .(٢)

---

(١) يقرر البعض ان التخطيط المستقيم اكثر واقعيه من المدخلات والمخرجات ، حيث انه يدخل فى حسابه امكانية احلال بعض عوامل الانتاج محل البعض الاخر .

(٢) عيب هذه الطريقه انها تفترض سير التغيرات على نفس النمط الماضى ، ولاتراعى مايراد او يحدث من تغيير فى المستقبل ، ولاتأخذ فى الاعتبار مبدأ الكفاية فى تخصيص الموارد الاقتصاديه فى استخداماتها البديله .

ب - التحليل التاريخي :

لاتحاول هذه الطريقة دراسة اتجاه التغيرات في الماضي كطريقة الامداد ، فحسب ، ولكنها تدرس كذلك العوامل التي تسببت في ايجاد قيم معينة لهذه المتغيرات ايضا . وتطورت هذه الفكرة الى بناء نماذج اقتصادية تصف الهيكل الاقتصادي للمجتمع ، او لقطاع من قطاعاته . وتحدد هذه النماذج نمط تخصيص الموارد وهيكل الانتاج المرغوب فيه .(١)

٢ - أسلوب الاهداف المحددة :

يعتبر هذا الاسلوب اكثر الطرق التخطيطيه شيوعا . على أنه يمكن القول بصفه عامه أن اطار الخطه طبقا لهذه الطريقة يمر بمراحل ثلاث :

١ - المرحله الأولى يتم فيها وضع الاطار الاجمالي . ويبدأ هنا باختيار هدف او عدد معين من الاهداف (الدخل القومي والاستهلاك النهائي .. الخ) ثم تكوين نموذج رياضي تحليلي يستخلص منه الأهداف الفرعيه او المشتقه في شكل قيمة المتغيرات الاجماليه الاساسيه الأخرى في الاقتصاد القومي (كحجم الاستثمار المحلي والانفاق الحكومي .. الخ)

٢ - المرحلة الثانية تتناول وضع الاطار التفصيلي المبدئي ، والوصول الى هذا التوزيع التفصيلي يمكن أن يتم بعدة طرق : فمن الممكن أن تجرى دراسات مختلفة للقطاعات ، ثم يجرى توزيع تحكمي بين القطاعات طبقا للاهداف الاساسيه . وهذا الاسلوب لايضمن الوصول الى أفضل النتائج او تحقيق اهداف الخطة .

طريقة التجربة والخطأ : وهي تقوم على اجراء دراسات تحليليه لكل قطاع ، ثم توزع الهيئة المركزية للتخطيط الموارد المتاحه على اوجه النشاط المختلفه بطريقه تحكمية ، أو تخمينيه ، ثم تلاحظ آثار هذا التوزيع ونتيجته ، فاذا لم يتحقق النتائج المراد الوصول اليها فانه يعاد تخصيص الموارد وتوزيعها وهكذا الى أن يتم التوزيع الذي يحقق الاهداف المرجوة ، وتحقيق الصورة المتوازنة .

---

(١) تضع هذه الطريقه معلومات لاغنى عنها للمخططين ، الا انها لاتضع مقياسا للكفاية والاقتصاد في استخدام الموارد .

تحليل المدخلات والمخرجات : تربط جداول المدخلات والمخرجات بين مستلزمات الانتاج التي يحتاجها نشاط اقتصادي معين من جميع النشاطات الاخرى ، ثم توزيع انتاج ذلك النشاط على النشاطات الاقتصادية الاخرى ليكون مستخدما من مستخدماتها . وبعبارة اخرى ، يمثل كل نشاط في الجداول صورتين : مرة أفقيا ، ومرة رأسيا ، وعلى هذا الاساس يمكن أن يؤخذ أثر التغيرات المراد احداثها في أحد النشاطات الاقتصادية لاعلى هذا النشاط فقط ، ولكن على بقية النشاطات الأخرى .

٣- المرحلة الثالثة : هي وضع الاطار النهائي التفصيلي . يتم في هذه المرحلة في الاقتصاديات الاشتراكية ، التي يحتل فيها القطاع الاشتراكي مكانا كبيرا ، ترجمة الموازين ترجمة كاملة الى مشروعات ، اي ان المشروعات الانتاجية يراعى في اختيارها تحقيق مستويات الانتاج وانواعه وفقا لما يظهر من عملية التوازن السلعي ، كما يراعى ايضا تحقيق الموازين العمالية والمالية في نفس الوقت .

ويحسن بنا أن نفصل بعض الشيء من نظام الاهداف والارقام الموجهة ، ثم نعرض فكرة الموازين السلعية او المادية كوسيلة للتخطيط الاقتصادي .

نظام الاهداف والارقام الموجهة

تشتمل خطط التنمية الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي على نظام من الاهداف يتكون من حصص عينية ونوعية . (١) وتعكس الاهداف الاغراض الرئيسية للخطة ومهامها الاقتصادية والسياسية . ويجب أن يعكس نظام الاهداف كذلك ، الروابط القائمة والاعتماد المتبادل بين مختلف الفروع والقطاعات في الاقتصاد القومي . وكذلك فان الملامح الخاصة بالمناطق الجغرافية الاقتصادية في الدولة وبالمشروعات يجب ان تظهر خلال اهداف الخطة . والعادة أن تظهر خطط الاقاليم او المناطق الجغرافية المختلفة في الخطة العامة للدولة ، وذلك يتوقف على حجم الدولة وعلى تقسيمها الاداري والسياسي .

---

(١) تعكس الاهداف بطبيعة الحال الجوانب المختلفة لعملية اعادة توسع الانتاج الاشتراكي ، وتنمية العلم والثقافة ، والارتفاع المستمر لمستوى معيشة السكان .

وتنقسم الخطة كذلك الى فروع او قطاعات للنشاط الاقتصادى • ويعكس هذا الجزء الخاص باهداف القطاعات او الفروع تجميعات الحصص طبقا لفروع الاقتصاد القومى : كالمعادن والوقود والصناعات الهندسية والزراعه والنقل الخ •• وتغطى اهداف الفروع او القطاعات الفرع او القطاع المعين من الانتاج ككل بغض النظر عن توطنه فى اقليم من الاقاليم ، او عن المشروعات التى تتبعه وتوزيعها الجغرافى • ويساعد التركيب القطاعى للخطه على اظهار الروابط والنسب فى الأنتاج الاجتماعى ، ويعتبر ضروريا لترابط القطاعات المنفصله على المستوى الاقليمى والقومى عن طريق الموازين •

ويعكس القسم الاقليمى للاهداف تجميع الحصص (أو الانصبة) التى تسأل الاقاليم المختلفة عن تحقيقها فى الخطة الاقتصادية العامة • ولدى القسم الاقليمى اهداف اكثر وابعد مدى من القسم القطاعى • ويجب ان يتواءم نظام الاهداف فى جانبه الاقليمى مع متطلبات التقدم الاقتصادى والثقافى الكلى للاقاليم ، ومع التخصيص الرشيد للانتاج والامداد بالمواد المادية اللازمة لاقتصاديات الاقاليم المختلفة •

وتوضع اهداف الخطة الاقتصادية القومية بطريقة عينية وبطريقة قيمية • والنوع الأول (شكل المنتج وكميته الخ ••) يحدد بواسطة وحدات قياس مادية عينية ، بينما الاهداف القيمية (الناتج الكلى ، تكوين رأس المال ، الدخل القومى ، او الاستثمار الرأسمالى مثلا) تعطى بوحدات نقدية •

وتقسم الاهداف الى اهداف كمية واهداف نوعية • وتستخدم الاهداف الكمية لوصف حجم الحصص فى الانتاج والانشاء وغيرها ، وعدد المشروعات ، ومنظمات التجارة ، والمدارس والنوادى الخ • وتعكس الاهداف النوعية نوعية الناتج ، او تحدد المؤشرات الاقتصادية للأداء ، كنمو انتاجية العمل ، وتخفيض نفقات الانتاج ، والاستخدام الكفء للمعدات والموارد المادية ، وربحية المشروعات •• الخ •

ويحتوى القسم المعد لملخص الخطة على المؤشرات الرئيسية التى تعكس اهم الحصص للفروع وللاقاليم • وبعد هذا تأتى اقسام خطط الفروع والمجالات الرئيسية للاقتصاد القومى التى ووفق على اهدافها بالنسبة للدولة كلها ، أو بالنسبة للاقاليم ، ومثال ذلك : الصناعة ، الزراعة ، النقل والمواصلات ، الانشاء الرأسمالى ، البحث الجيولوجى ، نفقات الانتاج والتداول ، العمل ، تدريب الاشخاص ، الخدمات الصحية والثقافيه ، التجارة الخارجية ، التمويل ، ملخص الخطه وميزانية الدولة ، وخطة الامداد بالمواد •

ويضمن نظام الاهداف فى خطة الدولة الذى يوضع بطريقة علمية الترابط الضرورى لنمو الصناعات الاساسيه ، والتنمية النسبية للاقتصاد القومى ، والتخصيص الرشيد للقوى الانتاجية والروابط بين الاقاليم والمناطق الاقتصادية المختلفة ، ويعد هذا النظام بطريقة تكفل الحساب الاقتصادى والفنى الملائم لتدعيم مشروعات الخطة .

وقد اختلف عدد الاهداف حسب مرحلة نمو الاقتصاديات الاشتراكية ، فقد كانت الاهداف كثيره ومفصله فى الخطط الاولى فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البلاد الاشتراكيه ، اما الآن ، وطبقا للتحسين المستمر لنظام التخطيط قلت هذه الاهداف التى توضع بواسطة المركز ، فاصبحت الخطط الاقتصادية القوميه تضم عددا قليلا من الاهداف التى تحدد التنمية الاقتصاديه للدولة ككل . ولكن لتفصيلها توضع مؤشرات كثيرة ذات طبيعة معاونة وذلك لاغراض حسابية .

ويمكن أن نعطى بعض الامثله عن الاهداف الرئيسيه للتنمية الاقتصادية والثقافيه ، والتى تتضمن فى الأرقام الموجهة فى الاتحاد السوفيتى :

معدل نمو الانتاج الصناعى ويميز بين المجموعة أ (وسائل الانتاج) ، ومجموعة ب (سلع الاستهلاك) بالنسبة للقطاعات والاقاليم ، ناتج اهم السلع الصناعيه مقاسه عينيا ، الحصص المخصصة لتنظيم تصنيع منتجات جديدة ، وتطوير مجموعات جديدة من الانتاج ، والحصص المخصصة للتحول الى الآلات الكبيرة الحديثة automation والتخصص وربط الانتاج . تنمية الزراعه ، ومحاصيل الحبوب الرئيسية ، ناتج المحصولات ، حجم المشتريات من المواد الغذائيه والمواد الأوليه ، الميكنه الكهربية للزراعة ، تطوير مزارع الدوله والغابات .

تطور كل انواع النقل والمواصلات ، وانشاء وتشييد السكك الحديديه وكهربتها .

حجم الاستثمار الرأسمالى ومشروعات الانشاء بالنسبة للجمهوريات ، الاستثمار فى الانشاء الصناعى ، وبناء المنازل ، والخدمات العامه ، والتعليم والثقافه والصحة .

اعداد الاتفاقات على الطاقه الانتاجيه الجديدة ، طبقا للانواع الرئيسية من الناتج وبيان المشروعات الكبرى التى ستبنى ، واعداد مشروعات الاسكان فى المدن وعدد المنازل فى المناطق الريفية التى تعد للاسكان .

توجيه توطين القوى الانتاجية طبقا للمناطق الاقتصادية الكبيرة ، وحجم التوقعات الجيوليوجية نمو انتاجية العمل بالنسبة للعامل فى الصناعه والانشاء ، والعدد الكلى ، لعدد عمال المصانع والمكاتب والحرف ، وحجم الاجور الكلى ، وحركة العمل بين الجمهوريات ، التدريب واعداد صغار العمال ، تخفيض النفقات للانتاج والنقل والانشاء .

تحسين مستوى المعيشة ، نمو الدخل القومى ، نمو الدخل الحقيقى لعمال المصنع والمكتب والحرفة ، وللفلاحين الجماعيين ، حجم تجارة الدوله والتعاونيات ، الصحه العامه ، والامن الاجتماعى ، والخدمات العامه ، وتطور التعليم ، والعلم والثقافه .

الاتجاهات الاساسية لنمو الاقتصاد فى الجمهوريات.(١)

---

(١) مثلت الارقام الموجهة في الخطة السبعية السوفيتية (١٩٥٩ ـ ١٩٦٥) ثلث عددها فى الخطه السابقة المنتهية فى عام ١٩٥٨

الموازيـــن الاقتصاديـة

تعتبر طريقة الموازين الوسيلة الاساسية للتخطيط الاقتصادى فى التطبيقات الاشتراكيـــة المختلفة ، حيث بدأ كثير من تلك الاقتصاديات فى استخدام هذه الوسيلة من بداية عملية التخطيط، ودون تطبيق نظام الموازين يتعذر وضع خطة علمية سليمة . والموازين الاقتصادية التى تستخدم فـى التخطيط هى الموازين المادية (القوى الكهربية ، الوقود ، المعادن ، الآلات ، علف الحيـوانات .. الخ) ، وميزان القوى العاملة ، وموازين القيمة (ميزانية الدولة ، ميزان الدخل والانفاق النقـدى للسكان .. الخ) ، والموازين المتجمعة للاقتصاد القومى (ميزان الناتج الاجتماعى ، ميزان الدخل القومى ، وميزان الاصول الثابتة).

ويوضح البيان التالى صورة تقريبية لكيفية وضع الميزان المادى :

ميزان اسم المنتـــج

الموارد	التوزيع (الحاجات)
١ ـ الارصدة فى اول مدة الخطة	١ ـ الانتاج وحاجات العمليات (١)
٢ ـ الانتـــاج	٢ ـ انشاء رأس المال
٣ ـ الواردات	٣ ـ استهلاك (استبدال) ارصدة الدولة
٤ ـ حركة الموارد المحلية	٤ ـ الصـــادرات
	٥ ـ صنـدوق السوق
	٦ ـ حاجات اخـرى
	٧ ـ الارصدة فى نهاية الخطة
الجملـة	الجملـة

(١) operational needs

وتعتبر الموازين المادية ، حسب وظيفتها الاقتصادية ، معبرة عن الانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك وتكوين وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية .

وتوضع الموازين المادية لجميع الانواع الهامة من المنتجات الصناعيه والزراعيه . والبند الرئيسى فى عمود الموارد هو الانتاج ، وهو يمثل فى معظم انواع المنتجات من ٩٠ — ٩٥ من جميع الموارد وفى عمود التوزيع ، فان أكبر دور هو الذى يقوم به الانتاج وحاجات العمليات . وهذا يشمل الانفاق على المعادن اللازمة لانتاج الآلات والوقود لتوليد القوى ، والمواد الاوليه الزراعية لانتاج السلع القطنية والسكر .. الى غير ذلك .

ويعتبر انشاء رأس المال اكبر مستهلك لمواد البناء ومعداته .

وللموازين السلعية ملامحها الخاصة فى كل دولة . ففى خطة كوبا مثلا ، يعتبر البند الرئيسى فى عمود " التوزيع" لميزان السكر هو الصادرات ، وذلك لان زراعة قصب السكر يعتبر الفرع الرئيسى فى اقتصاد كوبا . ولدى بولندا صناعة سفن متطورة ، وليس لديها بترول يذكر من مواردها الذاتية . لذلك فان البند الرئيسى فى عمود التوزيع لميزان بناء السفن هو الصادرات ، والبند الرئيسى فى عمود الموارد لميزان البترول هو الواردات .

وتعاون الموازين المادية فى تحديد احتياجات الفروع المتقابلة للاقتصاد وللسكان من المنتجات الصناعية والزراعية ، والحاجات من الطاقات الانتاجيه ، وتحسب حجم الانتاج فى الفروع المختلفة للصناعه (فرادى) وتربط الموازين المختلفه . فمثلا ، تقابل بين ناتج المخصبات المعدنية (١) مع ذلك الخاص بالحبوب والقطن ، وناتج القوى الكهربية مع ذلك الخاص بالمعادن الفلزية وغير الفلزية ، ناتج المعادن مع ذلك المتعلق بالآلات ، وناتج اللحم مع ذلك الخاص بغذاء الحيوان الى غير ذلك .

وتوضع الموازين على اساس حصص (٢) للانفاق : انفاق المواد الاولية والأساسيه ، الوقود والقوى الكهربية بالنسبة لكل وحدة من الناتج ، والاستخدام الكفء للآلات والمعدات .

والحصص الفنيه والاقتصادية هى الاساس للتخطيط . وعند تحديد حصص الخطة ، فانه يجبان يدخل فى الحساب المستوى الفنى للانتاج ، وانتاجية الآلات والمعدات ، والادوات والمعدات المستخدمة للتشغيل (٣) واتجاهات الانتاج وانواعه ، ووسائل الانتاج الاخرى ، ومستوى تنظيم الانتاج ،

---

(١) mineral

(٢) quotas

(٣) apparatus

ونتائج ماحققته المشروعات فى الداخل و الخارج ٠

ولتحديد حجم الناتج الصناعى والزراعى ، وحجم رأس المال والعمل والنقل وغيرها من المؤشرات، فان الحصص التاليه توضع تفصيلا عند وضع الخطط الاقتصادية :

١ - حصص الاستخدام الطاقات الانتاجية (الآلات والمعدات والتسهيلات) ، ولانتاجية المواشى (١) ، ولطول دورة الانتاج ، وللناتج بالنسبة لكل وحده نقدية من الاصول الخ ٠٠٠

٢ - حصص لاستخدام رأس المال المتداول، - انفاق المواد الاوليه والاساسيه ، والوقود والقوى الكهربية بالنسبة للوحدة من الناتج ، ولاستخدام العلف الحيوانى ، والبذور ، والمخصصات والوقود فى الزراعه ، وللاحتياطيات من المواد الأساسيه والأوليه والوقود ، وحجم الانتاج غير النهائى والسلع الانتهائية ٠

٣ - حصص لنوعية المنتج ، ومؤشرات لدرجة الاعتماد على المنتج وعمر المنتج ونوعيته ٠

٤ - حصص للربحية ، ونفقات الانتاج ، وتبرير النفقات (المصروفات) ، والعمل المستهلك فى الانتاج ولاستخدام وقت العمل الخ ٠٠٠

المعايير الفنية : يتصل بالموازين السلعية والمادية اسلوب دراسة العلاقات الفنيه بين مستلزمات الانتاج والمنتجات النهائية ٠ ومثال ذلك : تحديد كمية الفحم اللازمه لانتاج طن واحد من الصلب ٠ ثم يوزع جهاز التخطيط الموارد الاقتصادية على استخداماتها المتعددة طبقا لهذه المعايير ٠

اما فى مجال الاستخدامات النهائية ، فيمكن تطبيق هذه المعايير الفنية عند تقدير النسبة بين الاستهلاك والاستثمار ٠ فمثلا ، يمكن حساب معدل حاجة الفرد الى الانواع المختلفه من الاغذية ومقدار السعرات الحرارية المتوفره فى كل منها ، ثم تقدر الكميات اللازمه لسد حاجات الفرد وحاجات المجتمع ككل ٠ ويمكن بذلك ضمان تحقيق الكفاية الاقتصادية فى توزيع الموارد ٠

---

(١) cattle

تنفيذ الخطة

بعد أن تعد خطة الانتاج والاستثمار ، وخطة الموارد التى تعتبر الى حد كبير جزءا من تنفيذ الخطة ، اى توزيع الموارد الانتاجية على المشروعات لتحقيق نصيبها من الخطة . فأن الخطة تنزل الى المشروعات ، ويجب اتخاذ اجراءات تضمن تنفيذها بكفاية : وهذه هى بعض الاجراءات:

١ — توافر الكوادر الفنية والادارية اللازمة ، والمعدة فنيا وايدلوجيا ، والتى تؤمن باهداف المجتمع

٢ — تعبئة الجماهير العاملة لتنفيذ الخطة التى اسهمت فيها ، ورسم نظام للحوافز المادية والأدبية على زيادة الانتاجية (١) وتحقيق اهداف الخطة ، هذا الى جانب الحماس المعنوى . ويبدو هنا دور نقابات العمال والتنظيمات السياسية .

الرقابة على تنفيذ الخطة : هناك الوان متعددة للرقابة على تنفيذ الخطة وتحقيق اهدافها ، ومتابعة هذا التنفيذ والتحقيق نجملها فيما يلى :

١ — متابعة الخطة بواسطة هيئات التخطيط على كل المستويات .

٢ — رقابة الجهاز المصرفى ، وهى رقابة ماليه واقتصادية جارية ، تنبع من وظيفة الجهاز فى امساك حساب المشروعات العامه ، ومنحها الائتمان ، والذى تمنح عن طريقه الاموال العامه المخصصه لهذه المشروعات (٢) .

٣ — الرقابة العامه ، التى يقوم بها جهاز الرقابة (٣) ، وهى رقابة فنيه وتنصب على الاداء والمحاسبة ، ويضطلع بهذا جهاز رقابة عام فى الاقتصاديات الاشتراكيه ، وجهاز التنظيم والاداره والجهاز المركزى للمحاسبات فى الجمهورية العربية المتحدة .

٤ — الرقابة الشعبيه ، وتقوم بها المنظمات الشعبيه المختلفة ونقابات العمال ، والتنظيم السياسى ، والبرلمان ويلاحظ أن الرقابة ليست لاكتشاف الاخطاء ، ومحاسبة مرتكبيها فقط ، ولكنها — بدرجة اهم — اسداء الاقتراحات والنصائح المكتسبة من الخبرات والتجارب ، والمتجمعه من الاخطاء لزيادة كفاية المشروعات الانتاجية ، وتحقيق اهداف الخطة القومية .

---

(١) انظر للكاتب: الحوافز على زيادة الانتاجية فى القطاع العام ، مجلة مصر المعاصرة عدد وكذلك مذكرات معهد التخطيط القومى رقم ٥٨٠ ، اقتصاديات الاشتراكيه الجزء الثانى .

(٢) انظر للكاتب: الرقابه المالية والادارية على المشروعات العامه : معهد الدراسات المصرفية . وكذلك : مهمة البنك المركزى فى الاقتصاد المصرى الاشتراكى : مصر المعاصرة .

(٣) انظر للكاتب: الرقابة على المشروعات والمنظمات العامه فى الدول الاشتراكيه — بحث معد للنشر فى مجلة مصر المعاصره ، وكذلك : اقتصاديات الاشتراكيه فى مذكرة معهد التخطيط رقم ٥٨٠ الجزء الثانى .